جامعة يحـي فارس
كلية العـلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
قسم العلوم الإنسانية

المرأة والحياة العامة في الدولة العثمانية

دراسة مقارنة بين الأستانة ومصر

ق 12-13هـ/ 18-19م.

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تاريخ الدولة العثمانية 1453- 1924م.

إعداد الطالبة:

- خديجة صابور.

تحت إشراف:

أ.د. نادية طرشون.

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
رشيد مياد.	دكتور.	رئيسا.
نادية طرشون.	أستاذة.دكتورة.	مشرفا ومقررا.
لطيفة حمصي.	أستاذ	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1440- 1441هـ/ 2019-2020م.


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

" وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" البقرة: 185

لكل أستاذ أضاء لنا من نور علمه بإخلاص وتفاني طوال مشواري الدراسي منذ نعومة أظافري...

لمدرستي الأولى في الحياة أمي عتيقة التي علمتني أن أكون أنا ولا شيء آخر وأن لا أستسلم وأتحدى كل الصعاب ..

لأبي عبد القادر الذي علمني أن أفكر وأتفكر وأنا أقرأ، وأن أنتقد وأنا أتلقى، وأن أميز وأمحص وأنا أستوعب، وأن أنظر لما وراء الأفق دائما...

للأستاذة الدكتورة المشرفة "نادية طرشون".

لزميلي اللذين وقفا بجانبي و ساعداني على إتمام هذا العمل كل من :

"سارة مسعودي" و "وليد يسعد",

لكل أهل العلم، لكل مساهم مستخلف في الأرض ببحثه وسعيه ليزيح ظلام الجهل، لكل من وفر لنا أجواء البحث والعلم ويسر لنا الطريق لنكمل بعده ...

الإهداء

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾.
الإسراء (24).

إلى أبوي...

﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾

الرحمن: 26، 27

إلى روح أختنا وصديقتنا "**منال بن مزيان**" التي غادرتنا إلى جوار الحق سبحانه وتعالى قبل أن تعيش معنا لحظات التخرج، تغمدها الله برحمته الواسعة وأسكنها الفردوس الأعلى...

إلى روح جدتي الغالية "يمينة فراجي" التي لطالما دعت لي بالتوفيق والنجاح ...

لأختي أمينة صابور ورفيقات الدرب إيمان بن عطاء الله وطارق نصيرة...

المقدمة

المقدمة:

التعريف بالموضوع:

لقد لعبت المرأة بشكل عام دورها التقليدي في المجتمع العثماني و كان لها وضعية اجتماعية محددة ترجع أسسها للدين الإسلامي ولتقاليد المجتمعات الشرقية، وقد تضاربت أراء المؤرخين خاصة المستشرقين في تفسير وضعية المرأة في الدولة العثمانية ونجد أن أغلب التفسيرات أن المرأة كانت مقهورة مظلومة، محرومة من حقوق المشاركة في الحياة العامة فقد حالت العقلية الذكورية من مساهمتها الفعالة في بناء الحضارة فاجتثت قدراتها و إمكانياتها ومواهبها ليختزل عطاؤها داخل أسوار البيت فقط أو ما كان يعرف بالحرملك، بينما يذهب آخرون أن وضعية المرأة وتحديد مهامها وظهورها في الأماكن العامة لم يكن إلا حماية لها وإعلاء من شأنها وحفاظا عليها من المفاسد كما تخبأ الجواهر الثمينة، وأحيطت بكل الاحترام والعناية والتقدير وأنها لم تكن محرومة من المساهمة في الحياة العامة بل كانت لها إسهامات حضارية عديدة حسب مقتضيات العصر وتركيبة الذهنية في تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة آنذاك.

شهدت الدولة العثمانية خلال الفترة المدروسة ق18و ق19 إصلاحات اجتماعية وتشريعية متتالية لإصلاح النظام المتهرئ، على الرغم أن تلك الإصلاحات لم تكن موجهة لتغيير واقع المرأة فإن المرأة العثمانية تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية التي شهدتها الدولة وبدأ وضعها الاجتماعي والقانوني يتحسن في المجتمع، إن واقع ودور المرأة استقطب اهتمام حركة التحديث في الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، واعتبر تحرر المرأة خطوة في غاية الأهمية على طريق تحديث الدولة.

وفي الفترة المدروسة تتالت موجات التغريب على العالم الإسلامي في محاولة من الدولة العثمانية أن تخطو خطى الدول المتقدمة وتحذو حذوهم عساها تلحق الركب الحضاري الذي فاتها كثيرا، فبدأت القوانين تتغير ، بين إصلاح قديم ومحاولة بث الحياة فيه، واستحداث نظم جديدة لم تكن موجودة سابقا بقوالب أوروبية، فكانت هناك تغيرات وتحولات على جميع الأصعدة وبطبيعة الحال فقد أثرت جميعها على وضع المرأة وبدأ هو كذلك بالتغير تماشيا مع الظروف.

وفي بحثنا هذا المعنون بالمرأة والحياة العامة في الدولة العثمانية ق(18) و (19)، دراسة مقارنة بين استانبول والقاهرة، حاولنا أن نبين فيه أوجه التشابه والاختلاف لوضع المرأة في كلا المدينتين وتفاعلاتها في الحياة العامة وقد

ارتأينا في طرحنا أن نتناول المرأة بالنسبة للفئة الحاكمة في القصر باعتبارها تنتمي لزمرة لها خصائصها المميزة والمرأة في مجتمع العامة ، فأردنا من بحثنا هذا أن نبين وضعية المرأة وما مدى التغيرات التي طرأت عليها في كافة المجالات أمام التحولات الداخلية و الخارجية.

دواعي اختيار الموضوع: أما عن دواعي اختيار الموضوع، فأولا هو ميولنا للمواضيع الاجتماعية في البحث التاريخي و شغف وفضول للبحث عن أوضاع حواء الدولة العثمانية، ومعرفة النظام الاجتماعي الذي أحيط بها ومدى حركيتها بداخله من مساهمة فعالة وردود الفعل البادرة منها في كل مجال من مجالات الحياة العامة، وأيضا مما أثار فينا البحث في هذا الموضوع هو كمية الاتهامات والانتقادات التي كثيرا ما نجدها في التعاليق التاريخية حول وضعية ومساهمة المرأة التي هي سلبية في أغلبها بين استنكار تدخلهن في شؤون الحكم خاصة في المركز، واتهام النظم الدينية والاجتماعية في العالم الإسلامي بأنها لم تكن سوى مقابر مظلمة لوأد إمكانيات النساء وتقليص قدراتهن واختزالها في أدوار اجتماعية قليلة مقارنة بمشاركة الرجل في الحياة العامة، وما لفتنا كذلك هو ظهور نوع جديد للمرأة في الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية وهو المرأة المثقفة المتقنة للعديد من اللغات والتي كانت لها إسهامات أدبية وصالونات أدبية التقى فيها نخبة المجتمع من المثقفين.

أهمية الدراسة: يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة نظرا لتعدد فروعه وتنوعها، فهو يمس مجالات عديدة ، مما يجعنا نتعرف جيدا على حياة المرأة في العهد العثماني بشتى أوجهها ، فالمواضيع الاجتماعية غالبا تستدعي إلماما بكل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية نظرا لتداخلها وتشابكها في تكوين المجتمع المدروس، كما أن الفترة المدروسة هي فترة انتقالية بها الكثير من التحولات و التغيرات على المستوى الداخلي والخارجي ، ومن خلال هذا الموضوع استطعنا أن نلمس تأثيرها على المرأة عن قرب ونعرف كيف كانت بداية تغير أوضاع المرأة في المجتمع الإسلامي، و مزالت سيرورة التغير هذه إلى اليوم تجعل الباحثين في حيرة من أمرهم في التفريق بين ماهو طبع أصيل وما هو معاصر فكما هو متعارف عليه أن لكل قضية جذورها التاريخية.

الإشكالية:

ومن هنا نصل للإشكالية التالية عن مدى تفاعلات المرأة و الحياة العامة في الدولة العثمانية وتأثير الظروف المحيطة في ذلك، باعتبار الحياة العامة تشمل كل المجالات الحيوية فنطرح التساؤلات التالية:

- كيف كانت الوضعية الاجتماعية للمرأة ؟

- ما مدى مشاركتها واسهاماتها السياسية والاقتصادية؟
- وهل تمتعت بمستوى تعليمي وثقافي جيد وما أبعاد ذلك؟

الدراسات السابقة:

أغلب الدراسات متركز على نساء القصر، والمشاركة السياسية للمرأة ، وأراء المفكرين في وضعية المرأة في الفترة الحديثة عديدة ،أما عن المرأة والحياة العامة بشموليتها فأغلب ماتحصلنا عليه فهو عبارة عن مقالات تتناول جزئيات محددة وأهم الدراسات:

- رسالة ماجستار: زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة، لمحمد أحمد الثقفي ، أشار فيه لإنعاكاسات التي نجمت عن تدخل النساء في الحكم في الأستانة، مع أوجه لمشاركة المرأة في الميادين الأخرى
- رسالة لنيل درجة الدكتواره: الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل لأماني بنت جعفر بن صالح الغازي، تناولت فيه فصلا مخصصا لدراسة الحريم السطاني وآراء المستشرقين المتضاربة وأوضحت ما يخالف منها الواقع والحقيقة .

المنهج المتبع:

اتبعنا المنهج الوصفي لنصف الأوضاع المحيطة بالمرأة والمنهج التحليلي لتحليل هذه الأوضاع وابراز تأثيرها على المرأة، والمنهج المقارن ، للمقارنة بين حياة المرأة في الأستانة وفي مصر.

الخطة المعتمدة:

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث كما يلي: مقدمة، ثلاث مباحث، وخاتمة.

جاء في المقدمة تمهيد للموضوع، دواعي اختياره، أهميته، بالإضافة إلى بقية العناصر.

المبحث الأول: الواقع الإجتماعي للمرأة ، تناولنا فيه نمط حياة المرأة داخل الحريم وعلاقاتها الاجتماعية وعرضنا مختلف الفروقات بين العادات والتقاليد الاجتمعاية في كل من الأستانة ومصر

المبحث الثاني: المشاركة السياسية والإقتصادية للمرأة، تناولنا فيه أهم نماذج النساء اللواتي شاركن في الحكم والأسباب والظروف التي خولت لهن خوض غمار السياسة، إضافة لتفاعلاتهن الاقتصادية خاصة جانب الوقف الذي اعتبر ركيزة اقتصادية هامة من حيث البنية التحتية في الدولة العثمانية.

المبحث الثالث: الواقع الثقافي والمرأة، تناولنا فيه تعليم المرأة قبل حقبة الإصلاحات والتحديث في كل من الأستانة ومصروبعدها، حيث عرف الاهتمام بتعليم المرأة نوعا من الازدهار والاهتمام ، كما تناولنا بداية اهتمام المفكرين والمصلحين الجدد بوضعية المرأة في المجتمع العثماني وضرورة الرقي والنهوض بها.

أما **الخاتمة** فكانت عبارة عن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة .

المصادر والمراجع المعتمدة:

ولدراسة وافية لهذا الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع

أما عن أهم المصادر:

- أتفيانو بون، **سراي السلطان**
- الأميرة عائشة عثمان أوغلو، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**
- ماري ميلز باتريك، **صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي**
- علماء الحملة الفرنسية، **وصف مصر**

أما عن المراجع:

- أصلي سنجر، **المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب**
- ماجدة مخلوف **الحريم في القصر السلطاني**
- عبد االرزاق عيسى، **المرأة المصرية قبل الحداثة مختارات من وثائق العصر العثماني**
- جوديت تاكر، **نساء مصر في القرن التاسع عشر**

صعوبات الدراسة: كغيرها من الدراسات واجهتني بعض العراقيل والصعوبات

- ✓ تشعب الموضوع كل مبحث يستحق أن يكون موضوعا للبحث بحد ذاته

مما تسبب بعدم قدرتي على إحاطة كل الجزئيات للوصول لاستنتاجات دقيقة.

- ✓ الظروف الصحية لجائحة الكورونا التي حالت دون لقائي بالأستاذة المشرفة لأخذ توجيهاتها عن قرب.
- ✓ الصعوبة في تحديد منهجية دقيقة بالاختصار دون الإخلال بالبحث أمام تشعب الموضوع

إلا أن هذا لم يكن عائقا كبيرا بل استمتعت بالبحث كثيرا واستفدت منه وتعلمت الاعتماد على نفسي.

المبحث الأول:

الواقع الاجتماعي للمرأة خلال العهد العثماني.

المطلب الأول: المرأة ونظام الأسرة في المجتمع العثماني

1- نظام البيت في كل من استانبول والقاهرة

2- مكانة المرأة في الأسرة العثمانية

المطلب الثاني : الزواج و وضعية المرأة في كل من استانبول والقاهرة

1- المرأة الحرة

2- الأمة

المطلب الثالث: اللباس الإسلامي والظهور في الأماكن العامة :

1- الحجاب في كل من القاهرة واستانبول.

2- الظهور في الأماكن العامة

المبحث الأول: الواقع الاجتماعي للمرأة خلال العهد العثماني

عندما نتحدث عن المرأة في المجتمع العثماني فإننا بالتأكيد سنتطرق إلى ذلك المجتمع ذو الطابع الإسلامي، الذي له خصائصه وسماته التي تميزه عن غيره من المجتمعات، ونحن الآن بصدد الحديث عن المرأة في كل من مدينتي استانبول والقاهرة باعتبارهما مدينتين كبيرتين الأولى هي عاصمة الدولة العثمانية والأخرى كانت مركز دولة المماليك[1] .

تميزت كلا المدينتين بالتعدد والتنوع العرقي، وقد نقسم السكان إلى مسلمين وغير مسلمين إلا أن هذا التقسيم حسب الديانة لم يكن يعبر عن التقسيم الاقتصادي والاجتماعي الواقعي في المجتمع العثماني فقد كان التجار وأصحاب الحرف ينتمون إلى طبقة واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة، وخارج العمل كان أفراد الجماعات الدينية يعيشون في محلات أو حارات منفصلة وذلك تحت قيادة زعمائهم الدينين[2].

استانبول هي نقطة التقاء بين أوروبا والعالم العثماني، وتعد مدينة لكثير من الأمم وليس لأمة واحدة ولا فرق بين أمة وأخرى، وهناك حوالي ثماني لغات يتم التحدث بها في الشوارع[3]، أما القاهرة فهي أوسع مدينة عثمانية بعد استانبول تنوعت فيها الأجناس فوجد فيها أتراك، ومغاربة وشوام وأرمن وأقليات دينية (أقباط، كاثوليك، يهود)[4].

وقد انقسم المجتمع في الدولة العثمانية إلى فئتين كبيرتين فئة الحاكمين من رجال الحكم والإدارة وفئة المحكومين، وسعت الدولة العثمانية لتطبيق الشريعة الإسلامية وفقا للمذهب السني وتطبيقا لقواعد المذهب الحنفي كمذهب رسمي في المرتبة الأولى مع احترام للمذاهب الأخرى والإبقاء عليها في مختلف البلدان التي تتم السيطرة عليها ومنها مصر[5] كما عملت على إصدار مراسيم بما يتوافق مع الشريعة و الأحوال السائدة في مختلف المناطق التي تحت

---

[1] –عرفت مصر خلال ق18م صراعا حول السلطة بين المماليك والعثمانيين وبين المماليك أنفسهم ،حيث ظهر خلال منتصف هذا القرن على بك وأصبح الحاكم المطلق سنة 1768م مستغلا الحرب العثمانية_ الروسية لمصلحته، فقام بعزل الوالي وتقلد منصب القائم مقام، وبعد عزل الباشا لم يبق من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية ، و قد بدا علي بك كأنه على وشك الاستقلال حيث قيل أن غرضه جعل مصر دولة مستقلة قوامها قوة المماليك المطلقة،(للمزيد أنظر: عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516–1922)**، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، د ت ن ، ص131-152.

[2] – خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: م.الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002، ص231.

[3] – أندرو ويكتروفت، **العثمانيون تفكيك الصور**، ط1، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية،الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص166.

[4] – ميكل وينتر، **المجتمع المصري تحت الحكم العثماني**، تر:إبراهيم محمد إبراهيم، د ط، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، مصر، 2001، ص333.

[5] – للمزيد أنظر: خالد زيادة، **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2013، مصر، ص44_45.

نفوذها وقد عرفت هذه المراسيم بقوانين نامة[1]، ويمكن تفسير ما ذكرناه بأنه عندما ندقق في الأدبيات العثمانية المتعلقة بمفهوم الحكم والإدارة والإنسان والمجتمع عند العثمانيين نجد: أن الإنسان أشرف المخلوقات، وهو حضري بطبعه، ومن ثم فهو في حاجة للآخرين لضمان معيشته ومواصلة حياته، وهذه الحاجة هي الدافع إلى ظهور المجتمعات وتشكل الدول، لأن قدرة المجتمع على مواصلة حياته إنما تسير من خلال التضامن والتكافل بين أفراده، واستمرار التوافق بين أفراد المجتمع إنما يرتبط بوجود كل فرد في الموقع الذي تقتضيه مواهبه وملكاته، ومحافظته على ذلك الموقع في المجتمع، ومثل هذا التقسيم للوظائف يفرض بالضرورة ظهور التباين والاختلاف بين الناس، وبالتالي ظهور الطبقات الاجتماعية[2].

هناك فروق جلية بين المجتمعين في كل من استانبول والقاهرة فالبشر يختلفون عن بعضهم بيولوجيا وفي الثروة وفي العمل والراحة والأعراف والتقاليد فلم تسع الدولة العثمانية كما هو متعارف عليه إلى عثمنة الشعوب المنضوية تحت لوائها، فقد حرصت على أن لا تتدخل في شؤون المجتمعات العربية التي دخلت تحت حكمها وأن لا تدخل أية تعديلات على مؤسساتها الاجتماعية مادامت لا تتعارض مع الولاء للدولة ولا تعوق أداء ما للخزينة من حقوق مالية عند الناس، وبذلك لم يترتب على التبعية العثمانية إلحاق الضرر بالبنية الأساسية للمجتمع[3] .

أمام هذا الطرح العام لهيكلة المجتمع العثماني وخصائصه نتساءل عن وضعية المرأة وعن الموقع الذي احتلته في هذا المجتمع، مع العلم أننا سنتحدث عن "المرأة المسلمة"، للتقاليد الشرقية الإسلامية خصائصها في تحديد وضعية المرأة وهذا ما حافظ عليه العثمانيون فالرجل يحتل الحياة العامة في السياسة والاقتصاد أي المجالات الكبرى في الحياة ، بينما تحتل النساء العالم الخاص وهو الأسرة.

---

[1] – **قانون نامة**: مجموعة النصوص القانونية، التي تقوم على تنقيح الأحكام القانونية وجمعها وضمها مقننة بصورة مختصرة، ووضعها استنادا إلى فتاوى شيخ الإسلام، بأمر ولي الأمر وفرمانه، وحسب الزمان والمكان في المجالات الإدارية والمالية والجزائية وغيرها، بهدف تحقيق ورعاية المصالح العامة والخاصة بشرط أن لا تكون مخالفة للشريعة الإسلامية، إذا قوانين نامة هي مجموعة من الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية وما انضوت عليه من سياسة ومقاصد.(أنظر: أورهان صادق جانبولات، **قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي**، أطروحة دكتوراه، تخصص: فقه وأصول، جامعة الأردن، 2009، ص50.)

[2] – أكمل الدين إحسان أوغلو ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، ،ترجمة صالح سعداوي ، ج 1 ،مركز الأبحاث الإسلامية للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول 1999 ص 524.

[3] –كمال حامد مغيث، **مصر في العصر العثماني 1517–1798 المجتمع والتعليم**، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، مصر، 1997، ص10

المطلب الأول: المرأة و نظام الأسرة في المجتمع العثماني

1) البيت العثماني :

كان للنساء في كل من استانبول و في القاهرة قسمهن الخاص في البيت سواء في القصر السلطاني والذي عرف بقسم الحريم[1] أو في بيوت العامة من علية و أثرياء القوم والذي عرف بالحرملك، أما الطبقة الفقيرة في كلا المدينتين لم يكن بوسعها تحقيق هذا النظام.

سنتحدث بداية عن القصر السلطاني فقد صار حريم القصر نموذجا للحريم في قصور كبار رجال الدولة من الأمراء والأثرياء والأعيان[2]، ففي القصر السلطاني كانت المرأة تعيش في قسم الحريم الذي هو قسم من أقسام القصر الثلاث: القسم الخارجي، القسم الداخلي، والحرم أي الحريم يعني الجزء الخاص من القصر الذي يعيش فيه السلطان مع أهل بيته من النساء، ويقوم على الخدمة فيه عدد من النساء، وأشهر قسم للحريم العثماني، هو حريم قصر طوب كابي[3] وتعبير "حرم" يدل على الاحترام ويذكر بالوقار والصفاء الديني، ويوقظ الإحساس بالاحترام المطلق الذي ينبغي إظهاره [4] ".

وقد انقسمت النساء داخل الحريم إلى قسمين هما: نساء السلطان والقائمات على الخدمة و الإدارة، ، وتأتي والدة السلطان على قمة نساء الحريم، ثم زوجات السلطان، ثم المستولدات، ثم المحضيات[5]، وتقيم عمات السلطان وأخواته وبناته في السراي نفسه في أجنحتهن الخاصة، مخدومات بانتظام إلى أن يشاء السلطان تزويجهن فيغادرن القصر، وما يلاحظ هو عدم وجود ملكة في الدولة العثمانية وذلك لكثرة نساء السلطان كثرة يتعذر اختيار ملكة منهن.

---

[1] – حريم : الحريم في اللغة العربية ما يدافع عنه الرجل ويحميه وما يغلق عليه في الدار، والحرمة ما لا يحل انتهاكه، ولكنها تطلق في التركية على الجناح الذي تقيم فيه نساء القصر السلطاني كما تلطق على هؤلاء النساء وله نظم ومعلومات متوارثة كما يعد مجتمعا صغيرا له صفاته ومميزاته.(أنظر:حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2004، ص49.

[2] –أنظر ملحق رقم 1ص 96.

[3]– سراي طوب قابي : سراي كلمة فارسية تعني المنزل أو القصر وتعني في الاستعمال العثماني مجموعة المباني المشيدة في القصر الإمبراطوري من بلاط ومنازل لأعضاء الأسرة الحاكمة وموظفي شؤون القصر، وقد بدأت أعمال بناء طوب كابي في عهدالسلطان محمد الفاتح 1465 وانتهت في 1478 ودعي باسم القصر الجديد وعرف باسم البوابة البحرية المحصنة القديمة في هذا الركن أي طوب أي قبو او باب المدفع.(أنظر: برنارد، **استانبول وحضارة الخلافة** ص92-95.

[4]– أصلي سنجر، **المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب**، تر:سمير عباس السيد زهران، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2014، ص45.

[5]– ماجدة مخلوف **الحريم في القصر السلطاني** ، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة ، 1998 ، ص 11.

بلغ عدد النساء في القصر تقريبا في (ق17)م حوالي 300 من فتيات شابات ونساء كبيرات لأجل التربية[1]، غير أننا نجد في القرن التاسع عشر أن حريم السلطان عبد العزيز[2] قد بلغ تسعمائة امرأة [3]، حتى أن الوزراء طلبوا من السلطان إنقاص عدد جواريه لأن نفقاتهن ترهق الخزينة[4].

أما عن علاقة السلطان بالحريم فقد كانت تتم وفق آداب وتقاليد ، فرغم أن كل نساء الحريم بالنسبة للسلطان هن بمثابة الجواري، باستثناء محارمه، إلا أن أغلبهن موظفات في الحريم لأعمال الإدارة والخدمة فلم يكن السلطان يعاشرهن جميعا، إنما من تؤهل فقط للتعامل معه[5]، ومن ترغب في العتق لها ذلك من السلطان بصدر رحب.

أما الخدمة الخارجية فهي موكلة لعدد من الرجال لهم درجات ذات ترتيب هرمي، يطلق على الواحد منهم اسم آغا ومهمته تنظيم علاقة قسم الحريم بخارجه، ويرأس هؤلاء الآغوات آغا البنات ويعرف أيضا باسم (آغا دار السعادة)[6].

وإذا أتينا لباقي البيوت العثمانية في كل من استانبول والقاهرة نجدها مؤلفة من قسمين (حرملك، سلاملك) أما حرملك فهو الاسم الذي يطلق على الجزء الذي تعيش فيه الزوجة والأولاد والأقارب، والسلاملك هي الغرف التي يستقبل فيها رب البيت ضيوفه من الرجال، ويقوم بالخدمة فيها الخدم من الرجال[7]، و الحرملك ليس قسما من أقسام البيت فحسب بقدر ماهو نظام أخلاقي وسلوك عام ينبغي أن تلتزم النساء فهو مؤسسة لها تقاليدها ونظامها الإداري.

---

[1]- أتفيانو بون، **سراي السلطان**، تر: زيد عيد الرواضية، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2014، ص90.

[2]- ولد السلطان عبد العزيز 1645هـ، صرف حياته بين نساء السراي وأعوانهن الخصي فشب على عدم التدخل في شأن من شؤون الدولة تولى الحكم 1861م مواصلا سياسة أسلافه في الإصلاح لكنه اتهم بالإسراف وسوء التسيير المالي فأفتى شيخ الإسلام حسن خير الله أفندي بعزله.(أنظر: مجيب المصري ، المرجع السابق ص191).

[3]- مصدر آخر يشير إلى أن عدد النساء في السراي في عهد السلطان عبد العزيز لا يقل عن ألف ومائتي امرأة .(أنظر:أحمد صائب بك، **وقعة السلطان عبد العزيز**، تر: توفيق جانا، مطبعة هندية بشارع المهدي بالأزبكية، مصر، د ت ط، ص 150.

[4]- ماري ميلز باتريك، **صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي**، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، لبنان،1986، ص46.

[5]- مخلوف، المرجع السابق، ص26.

[6]- آغا البنات: لقب وظيفي وهو أكبر موظفي القصر السلطاني،يعمل تحت إمرته مئات من الموظفين عمله الأساسي تلبية احتياجات الحريم ويأتمر بأمره جميع الجواري في الحريم حيث يقوم بإدارتهم، نالوا نفوذا سياسيا وجمعوا ثروات طائلة، هم متدينون كثيرا بصفة عامة ، ومنهم من لهم ثقافات في العلوم والفنون ، كما يشرفون على أوقاف السلطانات.(أنظر: مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، ط1، دار غريب، مصر، 2000، ص183.

[7]- سنجر، المرجع السابق، ص46.

وظاهرة الحرملك كانت أكثر شيوعا في بيوت الأثرياء وعلية القوم، وقد كان حرم الدار الأكثر حركة وتفاعلا في المنزل، وكانت النساء من جميع الأعمار والأجناس والطبقات الاجتماعية يجتمعن فيه، تسكن فيه سيدة المنزل والأطفال، والإماء والضيفات من النساء والمعروف في الحرم الكبير لديار النخبة العثمانية نحو مائة من العبيد يقومون بالأعمال المنزلية اليومية[1].

لو نظرنا إلى نظام الحريم في مصر لوجدنا أنه لم يكن نظاما خاصا بالمسلمين وحدهم من منطلق ديني إنما كان مراعيا أيضا في بيوت الأقباط، وبنفس الطريقة، فكانت النساء في بيوتهن يتبعن النظام الاجتماعي العام ويعشن في قسم خاص بهن داخل بيوتهن عرف أيضا باسم الحريم[2] ولا يدخل الرجال مطلقا إلى مسكن السيدات إلا الأهل الأقربون ويخصص لهن الجزء العلوي من المنزل[3].

وبانقسام البيت إلى جزأين مفصولين تماما الواحد عن الآخر أحدهما مخصص للرجال والآخر للنساء فإنه ثمة سيد رئيس من جهة وسيدة رئيسة من جهة أخرى[4].

ومع بدايات (ق18)م بدأ التغريب يتغلغل في النمط المعشي للأسرة العثمانية ودخل البيوت من كل النواحي، حتى من جانب الأثاث وكما نعلم أن استهلاك شيء معين خاص بثقافة أخرى يؤدي لتغير السلوك والنمط، فبدأت الأسر تتهافت على تغيير حياتها خاصة في ميدان الموضة[5]، كما شهدت العقود الأولى من (ق19)م إقبالا ملموسا على اقتناء السلع الأوروبية المنزلية بما فيه الأثاث، أخذت بيوت التجار الأثرياء تمتلئ بالسلع القادمة من باريس ولندن ومن جملتها شوكات الطعام والسكاكين والكراسي، وبنهاية (ق19)م أصبحت الموائد (الطاولات) والكراسي والأسرة تنتشر في بيوت الأثرياء والأعيان في اسطنبول والمدن الساحلية الهامة ومن ثم انتقلت إلى المدن الداخلية[6]، وكذلك في مصر لشدة النفوذ الأوروبي، تغير الذوق لدى النخبة من المصريين في الطعام والملبس والبناء والأثاث وقاموا بشراء المتاع الأوروبي، وشيدوا القصور على النمط الأوروبي باستخدام مهندسين أجانب بدلا من

---

[1]- علماء لحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص 54.

[2]- عبد االرزاق عيسى، **المرأة المصرية قبل الحداثة مختارات من وثائق العصر العثماني**، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، مصر، 2012 ، ص26.

[3]- علماء الحملة الفرنسية، **وصف مصر**، تر: منى زهير الشايب، ج1، ط3، صندوق التنمية الثقافية،مصر، 1996، ص64.

[4]- الغامدي عبد الله، **رحلة إلى الشرق لجيرار دونرفال : المرأة المصرية أنموذجا** ،"مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الإنسانية" مج 25، ع1، ص18.

[5]- النعيمي، المرجع السابق، ص112.

[6]- دونالد كواترت ،**الدولة العثمانية 1700–1922م**، تر: أيمن الأرمانزي، ط1، مكتبة العبيكان، الملكة العربية السعودية، 2004 ص 275.

المصريين[1]، ومن الأمور الجديدة التي طرأت على الأسر التركية في هذه الفترة هو استقلال الأبناء عن الآباء في منازل جديدة للمتزوجين حديثا، بعد ما كانوا يسكنون هم وآباؤهم وأجدادهم في بيوت مشتركة، وهنا أصبحت العلاقات الأسرية تفقد قوتها القديمة[2].

2)مكانة المرأة في الأسرة العثمانية:

تحث الشريعة الإسلامية على حفظ حقوق المرأة ومعاملتها بالمعروف سواء كانت أما أو زوجة أو ابنة..الخ والأدلة الشرعية في ذلك من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كثيرة فقد قال عليه أفضل الصلوات والتسليم: "استوصوا بالنساء خيرا"[3]، فلم تكن تخفى هذه المبادئ في المجتمع العثماني سواء في استانبول أو في القاهرة.

و يمكننا القول أن المرأة سواء في القصر أو خارجه حظيت بالاحترام والعناية وأحيطت بنظام اجتماعي تمثل في بقائها بعيدا عن الاختلاط بالرجال حفاظا عليها وحماية لها حسب العقلية السائدة في المجتمع الإسلامي آنذاك، و معيشة النساء لحياة مختلفة في حرم الدار بعيدا عن الحياة العامة ربما لا يرجع إلى الضغط الذي يمارسه عليهن الرجال بل لأنهم كانوا يقيمون لهن وزنا كبيرا، وإلى شعورهم بالاحترام تجاههن، ومن ثم فقد عدت السيدات شخصيات محترمة جدا ويجب إبعادهن عن الزخم الكبير.

فكانت للأم مكانة كبيرة و روعي ترتيب معين تماما مثل القصر فالحماة إذا كانت تعيش مع ابنها فإنها تأتي في مقدمة النساء في حرم الدار، تماما مثل والدة السلطان في حرمه ، وللحماه قيمة كبيرة جدا سواء كان في حرم السطان أم حرم المنازل، وتبدي لها النساء الأخريات احتراما كبيرا فربما استندت تلك المكانة المتميزة للأم لقوله عز وجل:

"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا "[4]

---

[1]- أميرة سنبل وآخرون، **النساء العربيات في العشرينات حضورا وهوية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية وتجمع الباحثات البنانيات ، لبنان، 2010، ص31.

[2]. النعيمي، المرجع السابق، ص114.

[3]- رواه البخاري في(كتاب النكاح) حديث رقم (4787)، ورواه مسلم في (كتاب الرضاع) حديث رقم(2671).

[4]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية23.

فكان بذلك احترام الأم كبيرا ولها مكانة عظيـمة عند الأتراك فهي الحكيم المرشد إلى الطريق يتشاورون معها ويشكون لها الألم، ويستمعون لها باحترام كبير، ويتركون الأمور لتقديرها[1].

وفقا للتقاليد العثمانية سواء في استانبول أو القاهرة ، التربية الجيدة قاعدة سارية في جميع الطبقات فالمرأة الأقل مكانة لا تصر على الجلوس بمقربة من سيدة المنزل[2]، وهي حريصة على تربية أولادها كما تلقب المرأة في القاهرة بست أو هانم أو باسم ابنهـا ولا يمكن أن يناديها أحد باسمها [3].

نتيجة لهذا الاحترام والتقدير كانت كلمة الفصل في جميع ما يتعلق بحرم الدار تصدر عن الحماة، وفي المنازل الخالية من الحماة تكون سيدة المنزل مديرة لحرم الدار، مخولة بجميع السلطات في تنظيم الشؤون اليومية واقتصاد وحرم الدار وإدارة الجواري والعناية بالأطفال، وكانت الفتيات الصغيرات يتدربن على كيفية القيام بهذه المهام بدءا من مراحل الطفولة وعندما يحين وقت الزواج يكن قد اكتسبن في الواقع كل المهارات اللازمة لإدارة المنزل باقتدار، فقد كان حرم الدار مكانا استطاعت النساء فيه عرض كل مهاراتهن وكفاءتهن، وكان الزواج خاصة الأمومة أمرا يحقق لهن مكانة محترمة آمنة داخل المجتمع و الأسر أيضا[4] ، وهذا الكلام يخالف ويناقض ما وجدناه من رأي حول حياة سيدات الحريم بأنها كانت فارغة ورتيبة، تقضي الواحدة منهن يومها راقدة على فراشها، تحيط بها جمهرة من الإماء شديدات الانتباه لحد يتنبأن معه بما قد يجول في إرادتها حتى يوفرن عليها حركة الإشارة من إصبعها [5].

وقد لقي جانب الأمومة والإنجاب العناية الفائقة والاهتمام البالغ، سواء من الناحية الدينية أو الاجتماعية، قال الله سبحانه و تعالى: " وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَاۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"[6].

---

[1]- سنجر، المرجع السابق، ص62.

[2]- علماء الحملة الفرنسية ،نفسه، ص 54.

[3]- الهام محمد علي ذهني، **مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر**، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992، ص286.

[4]- سنجر،نفسه ص، 56.

[5]- علماء الحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص62.

[6]- القرآن كريم، سورة البقرة، الآية 233.

وقد وجدنا أن زوجة السلطان لم تكن تنجب أكثر من طفلين أو ثلاثة أطفال إلا في حالات نادرة وتتولى بنفسها الإشراف على تربية بناتها الأميرات، فإذا توفيت تسند هذه المهمة إلى زوجة أخرى للسلطان تسمح ظروفها بتربيتهن وعندئذ يدعونها الأم الثانية ويعاملنها بنفس الحب والاحترام[1]، وقد وصفت الأمهات في استانبول بأنهن مضحيات، يؤثرن أطفالهن ويعاملنهن برحمة كبيرة، فالأم تهتم بنفسها باحتياجات طفلها، أو تشرف على الاعتناء الجواري اللاتي يقمن بدور المربية لأطفالها[2].

أما في القاهرة نجد أنه كان على المرأة أن تنجب أولادا ولا تكون عاقرا فقد اعتبر ذلك نقصا مما يجعل السيدة العقيم تلجأ إلى كل الوسائل التي تفرضها معتقدات النساء وخرافاتهن لكي تستطيع الإنجاب ويقوم الدجالون والمحتالون من أهل البلاد أومن الغرباء باستغلال هذا النوع من النساء بأثمان كثيرة، ولا يصبح للمرأة المصرية من شاغل وقد أصبحت أما إلا أن تعتني بطفلها فتضع فيه كل اهتمامها وتركز حوله عواطفها ولا تستطيع أقوى الشدائد أن تدفعها لكي تتخلص من هذا العبء الذي تظل فخورة به طيلة تسعة أشهر[3].

في الطبقة الدنيا بالقاهرة نجد النساء في الحقول يقتسمن مع أزواجهن العمل أو يساهمن على الأقل في جعل العمل على أخف على أزواجهن كذلك بالنسبة لنساء الحرفيين فهذه الطبقة الفقيرة لم يكن بوسعها عيش حياة الرغد وتحقق نظام حياة الحريم[4].

المطلب الثاني : الزواج و وضعية المرأة في كل من استانبول والقاهرة

اهتم الإسلام بالزواج باعتباره وسيلة تنموية هامة ينبثق من طبيعة نظرته للمرأة بكونها مستخلفة على هذه الأرض عليها مسئوليات وواجبات لا بد لها من القيام بها ، وهذا ما كان سائدا في الدولة العثمانية، و إذا نظرنا للمجتمع العثماني وجدنا أنه كأي مجتمع شرقي أبوي[5]، الأب يكون على رأس العائلة التي تضم الزوجة والأولاد والخدم إذا كان الشخص متمكنا[1].

---

[1]- مخلوف، المرجع السابق، ص15.

[2]. سنجر، المرجع السابق، ص62.

[3]. علماء الحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص 65- 67.

[4]. علماء الحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص 61 -63.

[5]- **المجتمع الأبوي** : سماته الأساسية هيمنة الأب، إذ أنه المركز الذي تنتظم حوله العائلة، بنمطيها المدني والطبيعي، وتبعا لذلك فإن العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم وبين الأب والابن هي علاقات عمودية، ففي كلتا الحالتين تقف إرادة الأب على أنها الإرادة المطلقة وتتجسد في المجتمع والعائلة

لقد وجدنا أن وضع المرأة كان في المجتمع العثماني إما حرة أو أمة (جارية)[2]، ويجب أن ننوه أن الإسلام جاء ونظام الرق معترف به في جميع أنحاء العالم، وكان عملية اجتماعية اقتصادية متداولة لا ينكرها أحد، واستمر هذا الأمر كذلك في فترة الدولة العثمانية بتطبيق الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالرق[3]

غير أنه هناك مفهوم سائد بأن المرأة في المجتمع الإسلامي قبل العصر الحديث كانت واقعة تحت الحكم المطلق لسلسلة متصاعدة من الرجال تبدأ بالزوج وتنتهي بالسلطان العثماني، مما نتج عنه الحد من قدرة المرأة على حرية الحركة والسيطرة على حياتها، فانعزلت بذلك وقبعت تحت رحمة الزوج [4].

1)المرأة الحرة:

في كل من استانبول والقاهرة كان من المعتاد تزويج الفتاة من قبل ولي أمرها وعادة ما يكون والدها وفي حالة عدم وجوده يحل محله الجد أو العم أو الخال، وإلا القاضي وكيلها، إذ كانت موافقة العروس شرطا لصحة العقد قانونيا بل يمكنها أيضا تقديم شكوى لفسخ الزواج دون رغبتها وحين إذ تستطيع المحكمة أن تبطله[5].

وقد كانت العادات أن يكتفي الرجل بزوجة واحدة ولا يتزوج بأخرى إلا في حالات معينة من أجل كثرة الإنجاب، والرجل في البيت يعتبر كالروح في الجسد من أجل إنجاب الأطفال وتكوين أسر كبيرة وكان هذا شائعا في بداية نمو وازدهار الدولة العثمانية لتوفير أعداد بشرية كبيرة من أجل الحروب والقتال[6].

كل من العوائل التركية والمصرية تفضل زواج أولادهم من بنات أقربائهم وذلك حفاظا على ثرواتهم إذا كانوا من ذو العوائل الثرية[7]، وكان الزواج أواخر القرن التاسع عشر في استانبول بين سن 19 و20 سنة فزواج المراهقة لم يكن

اجتماعا مفروضا يرتكز إلى العادة والإكراه، أنظر: (هشام شرابي،**النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، تر:محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1993،ص 22.

[1]- إحسان أوغلو، تاريخ الدول العثمانية،ج2 المرجع السابق ص 57.

[2]- انظر الملحق رقم (01)، ص 76.

[3]- عبد الله ناصح علوان، **نظام الرق في الإسلام**، ط د، دار السلام، جدة، 2003، ص11.

[4]- أميرة الأزهري سنبل، **النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي**، تر: رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر،1999 ص22.

[5]- سنجر،المرجع السابق، ص143.

[6]- ثريا فاروقي وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، تر: قاسم عبده قاسم، ج2، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان،2007، ص525.

[7]. ثريا فاروقي وآخرون، المرجع السابق، ص526.

معتادا عليه في العاصمة آن ذاك[1]، بينما في مصر كان سن الزواج نادرا ما يصل 16 سنة فقد كن يتزوجن قبل ذلك وأغلبيتهن يتزوجن في سن الثانية عشر[2].

أما عن حفلات الزواج في كلا المدينتين فقد كان لها بهجة بالغة فتقام حفلات الأميرات والسلطانات وفق طقوس شديدة الثراء ومكلفة، ويتفنن الأعيان في تفخيمها وتعظيمها ويتنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها، فيتم إيصال العروس الغنية وحتى الفقيرة بعربات من منزلها إلى منزل زوجها مع إحضار فرق موسيقية أمام عربات العروس[3].

لقد كان اعتماد الفقه الحنفي في استانبول لصالح النساء، فقد أكد المفتون والقضاة أن حقوق الرجال القانونية على النساء ليست مطلقة، وتكاتفوا وراء الفقه الحنفي الذي يعطي المرأة متى أصبحت في سن الرشد الحق في رفض زيجة رتبها الوصي على زواجها والترتيب بنفسها لزواجها، وعلاوة على ذلك تمت إلى حد ما موازنة حقوق الرجال بالتزاماتهم نحو النساء، و وفقا للقانون الإسلامي فإن الزواج عقد لا يترتب عليه التشارك في الممتلكات، وبتوقيع العقد يلزم الزوج بتقديم صداق لائق لزوجته، وإذا تركها بلا دعم فمن حقها أن تلجأ إلى المحكمة وأن يصدر لها أمر بالرعاية، وأن تقترض عندئذ مالا يسدده عنها زوجها[4].

ويجب أن نذكر أن التشريع الإسلامي لم ينظر إلى الزواج باعتباره عقدا مقدسا غير قابل للانفصام مدى الحياة بل هو عقد مدني فالرجل والمرأة قد يحدث بينهما خلاف يمكن أن تستحيل الحياة معه ومن هنا يصبح الطلاق حلا، وليس بأزمة ينبغي التخلص منها فالجو العائلي المشحون بالخلافات المستمرة لا يمكن أن يحقق عمرانا أو أن يبني لبنة في المجتمع المنشود أو يسهم في تحقيق تنمية على مستوى الفرد أو المجتمع بل على العكس وعلى الرغم من ذلك فإن التشريع يقدم محاولات لاستنقاذ الزواج قبل البت في إجراءات الطلاق، فإن تعذر ذلك أصبح الطلاق ممكنا، وفق تعاليم وآداب محددة، ومن هنا أباحت الشريعة للمرأة حق الترافع أمام القاضي لطرح الأسباب التي تدعوها إلى الفراق، ولا تعتبر المطلقة امرأة منبوذة في الشريعة الإسلامية، من حيث أنها يحق لها الزواج مرة ثانية بعد انقضاء العدة ..الخ، بل إن المنظومة الإسلامية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تعتبر الزواج عقدا مدنيا يحق لكل من الطرفين–الرجل

---

[1]. ماري، المصدر السابق، ص17.

[2]. إدورد وليم لاين، **عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم (مصر مابين 1833–1835)**، تر:سهير دسوم، ط2، مكتبة مدبولي، مصر، 1999،ص162.

[3]. سامية جلال، **مصر في كتابات الرحالة الأتراك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، ط1، المجلس الأعلى للثقافة ،مصر، 2014، ص133.

[4]– مارجريت مريوذر و جوديت تاكر، **النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث فصول في التاريخ الاجتماعي**، تر:أحمد علي بدوي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003، ص199.

والمرأة- إنشاء أي شرط من الشروط الصحيحة، ومنا أن يكون تفويض الطلاق بيد الزوجة وأن يكون ذلك الشرط في نص بنود عقد الزواج[1].

لقد دعمت المحاكم حقوق النساء دعما فعالا وعليه كانت النساء تلجأن إلى المحاكم الشرعية باستمرار إذا صعب عليهن الوصول إلى الباب العالي والديوان السلطاني، وكان من أسباب ثقتهن بالقانون:"المحكمة حامية النساء"، وذلك لشعورهن بالحاجة للمحكمة لأخذ حقوقهن واستردادها[2]، وفي استانبول مابين القرنين السابع عشر والثامن عشر نجد أن العرائض المرفوعة على النساء من الرجال كسب النساء منها 77 %، بعضهن قدمن شكوى بسبب إرغامهن على زواج يرفضنه، و منهن من طالبت بالنفقة بسبب الطلاق أو عدم إيفاء الزوج للشروط التي تم تحديدها في عقد القران، وكذلك هناك من طالبن بحقهن في الميراث الذي سلب منهن[3]، وقد كانت المحاكم تقوم بمعاقبة وتغريم حتى نفي رجال ونساء أساءوا لذويهم[4].

وقد اتخذ إصلاح القوانين والمحاكم في استانبول أشكالا مختلفة في (ق19)م، إلا أن تلك الإصلاحات تمثلت بشكل عام في خلق تعددية من نظم المحاكم، وإدخال التشريعات القانونية الأوربية وتقسيم القانون إلى شقين "مدني" يختص بموضوعات الملكية والجريمة والتجارة و"شرعي" يختص بالأسرة والأحوال الشخصية والمواريث، وقد كان هذا القسم الأخير أشد صرامة بدخول الإصلاحات مما كان مطبقا في المحاكم الشرعية من قبلها،إن هذا الفصل في البناء القانوني يعني أن القوانين الاقتصادية والسياسية قد تطورت طبقا لمنطق وبني مستعارة من الغرب وفي نفس الوقت لم تمتد حقوق الأفراد الحديثة إلى قوانين الأحوال الشخصية والأسرة[5].

أما في القاهرة فقد انتقد معظم الرحالة وضع المرأة في مصر فقال سونيني: إن النساء في الشرق مظلومات وهن أسرى الرجال ولا توجد عاطفة ولا علاقة قوية بين الأزواج، كذلك كتب ميليه إن النساء في مصر مجبورات على الزواج وليس لديهن فرصة اختيار الزوج كما في فرنسا والعلاقة الزوجية إجبارية، ولكنه أعجب بطهارة الفتاة في

---

[1]- رقية طه جابر العلواني، **دور المرأة المسلمة في التنمية دراسة عبر المسار التاريخي**، دط، د دن، د ب ن، 2006، ص85.

[2]- سنجر، المرجع السابق، ص141.

[3]-سنجر، المرجع السابق، 144.

[4]. أحمد آق كوندز، سعيد أوزتوك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، دط، وقف البحوث العثمانية، تركيا، 2008 ،ص645.

[5]. Ilber ORTAYLI, **ottoman family law and the state in the ninteenth century**,Ankara University, faculty of political sciences (Ankara Ünıversıtesı siyasal bılgiler facültesi öğretim üyesi)، p332.

مصر ومحافظتها على سمعتها وشرفها[1]، بينما يذهب جيرار نورفال قائلا : لنضع في رأسنا جيدا أن المرأة المتزوجة في سائر الإمبراطورية التركية تتمتع بسائر الامتيازات الشائعة في بلادنا وأنه يسعها أن تمنع زوجها من اتخاذ زوجة ثانية وذلك من خلال تضمين هذا الشرط في عقد الزواج ويقول بعد ذلك، وينبغي أن نعلم، ليس في الشريعة الإسلامية أي شيء من شأنه أن يهبط النساء إلى حالة العبودية أو الدناءة كما يعتقد البعض[2]. لم يفهم الرحالة معنى المهر فذكر ميليه لأن الرجل يدفع مبلغا من المال لشراء زوجته، يشتري لها بعض الهدايا من الأساور وهي في نظر ميليه دليل على العبودية وهي قيد من قيود الذهب والفضة [3].

2)الأمة:

إن وضع الرق في القانون الإسلامي كان محكوما بمجموعة من الآراء التي خلطت بين هوية العبد أو الجارية كأشياء وهوياتهم كأشخاص، وكان ممن خفف من الوضع القانوني للعبيد كأملاك تابعة للأسياد بدرج ما، هو الاعتراف القضائي بالطبيعة الخاصة أي الجانب الإنساني الذي تتمتع به تلك النوعية من الأملاك، وفيما يتعلق بالمكانة الدينية كان العبد أو الجارية على قدم من المساواة بمن هم على دينهم،كما كان بوسعهم القيام بعقود الزواج، و بينما كان يتم قبول الرق كمؤسسة شرعية فإن القرآن الكريم جاء مشيدا بالعتق باعتباره فعلا جديرا بالثناء، مع منع فرض الدعارة على الجواري، كما اعتبر عقد الزواج الشرعي وتقديم المهر من مظاهر الورع والتقى بالنسبة لسادة العبيد والجواري، وقد دعت أحاديث نبوية عديدة السادة إلى معاملة العبيد والجواري بالخير والرحمة والحسنى[4].

لقد طبق العثمانيون مبادئ الإسلام بحذافيرها في معاملة الرق و إذا أتينا لتقسيم الجواري في القصر السلطاني فهي كالآتي :

الفئة الأولى: خاصة بغرفة السلطان وليس لزاما أن يقيم السلطان معهن جميعا رابطة كرابطة الزوجة واللواتي يربين تربية خاصة بهذه الوظيفة وعددهن قليل، وإذا ارتبط السلطان بهن يصبحن محضيات ثم سيدات وإذا صرف السلطان عن إحداهن نظره عنها بسبب عدم القدرة على الإنجاب أو لسبب آخر توجه لتعمل صانعة خارج الحرم وقد تتزوج من رجل مناسب فيجهزها السلطان بجهاز الزواج والسكن، تسمح الشريعة بالزواج من أربعة نساء وكان

[1]. محمد علي، المرجع السابق، ص288.

[2]. الغامدي، المرجع السابق، ص18.

[3]. محمد علي، المرجع السابق، ص323.

[4]. مارجريت، المرجع السابق، ص397.

السلاطين أحيانا يتزوجوهن بعقد النكاح وأحيانا بدونه والغالب أن النساء اللاتي يعاشرهن السلطان باحتساب الزوجات لا يتجاوزن ثمانية وهذا بفترات متباعدة أي طيلة حياته[1].

وزوجات السلطان كانت تسمى الواحدة منهن (قادين) وهي أعلى درجة من درجات نساء السلطان كان لقبها حتى القرن الثامن عشر (الخاصة) خاصكى، ثم أصبح "سيدة حرم السلطان " وتخاطب الزوجة بلفظ "ذات العصمة" وهو نفس لقب حفيدات السلطان، وكان عدد زوجات السلطان لا يزيد عن أربع، وقد اقتصر السلاطين العثمانيون على الزواج من الجواري منذ عهد السلطان سليم الأول (1512-1520)م باستثناء السلطان عثمان الثاني (1618-1623)م، وينوب عن الجارية آغا البنات في عقد عقدة النكاح[2].

أما الفئة الثانية : فهن الخادمات والمدربات والماهرات المدة اللازمة لعملهن في القصر هي تسع سنوات، ثم يمنحن شهادة صانعة ويسمح لهن بمغادرة السراي إلا إذا شاءت البقاء في الحرم أو العمل في قصر سابق، فإذا شاءت مفارقة السراي يتعهدن بالرعاية سواء في ذلك جواري الفئة الأولى أو الفئة الثانية ويعنى بصرف المخصص لهن حتى لا يقعن في العوز كذلك تصرف مخصصات للمتوفى أزواجهن، فقد كتب على باب قسم الجواري: يافاتح الأبواب افتح لنا خير الباب فيفتح الله حظهن للزواج ويجهز السلطان من نفقته إلى بيت زوجها، لأن الجارية ليست أمة بالمفهوم الغربي وليست أمة لقضاء الشهوة البتة بل الأقرب تسميتهن ببنات السلطان، فالواقع أنهن يراعين ويعلمن ويدربن مثل بنات السلطان[3].

وهناك حادثتان مسجلتان تشيران إلى أن الجواري كان بمقدورهن الامتناع عن أي شيء لا يرغبن فيه حتى مع السلطان تشير جوليا بردائي أنها قد تعرفت على جارية تدعى "نازيب"(NAZIP) وكانت من جواري أسماء سلطان شقيقة السلطان محمود الثاني، وقد رفضت طلب السلطان محمود الثاني للمرة الثالثة في أن تكون من حظاياه، أما الحادثة الثانية روتها شادية ابنة السلطان عبد الحميد الثاني كان والدها قد تعلق قلبه بجارية جميلة جورجية من جواري القصر فجاملها كثيرا وبالغ في اهتمامه بها ولكنها رفضت توسله خمس سنوات، وعندما مثلت بين يديه لتقديم فروض الطاعة في أحد الأعياد سألها بعد أن أبدى إعجابه بجمالها هل تستمر في عنادها فأجابت: لا يا مولاي أنا على استعداد للتضحية بحياتي فداء لك ولا أستطيع أن أفارقك أبدا، ولكن لو وهبت لي العالم فلن أكون حظية لك لأن زوجي يجب أن يكون لي فقط أي أتمناه لي وحدي وإلا فإنني لن أتزوج أبدا،

[1]. أ آق كوندز، المرجع السابق ص 514.

[2]. مخلوف، المرجع السابق، ص15.

[3]. آق كوندوز، المرجع السابق، ص 508.

وتقبل السلطان الذي لم تتحقق رغبته في الجميلة الجورجية ردها على مضض واشترى لها منزلا وأثثه ثم زوجها برجل متدين يبلغ من العمر خسة وأربعون عام[1].

و بعيدا عن القصر امتلك باقي الناس كذلك الجواري ففي حوالي سنة 1839 كان 2000 من البيوت القاهرية تضم جاريتين في المتوسط بالإضافة إلى 2000 من العبيد الذكور الموزعين في مختلف أنحاء المدينة[2].

كانت الجواري يتزوجن بعد الانتهاء من الفترة اللازمة، وفي بعض الأحيان يعتقن قبل إتمام المدة لأن تحرير الرقاب يعد عبادة تحمل قيمة كبيرة في الإسلام، وتلك الفتيات يتزوجن زواجا جيدا وكن يفضلن على غيرهن بجمالهن وفتنتهن وثقافتهن فتزوجن معظم أبناء العوائل اللاتي ترعرعن فيها وبالإضافة إلى ذلك كان فيهن من يتزوجن رجالا ينتمون إلى الطبقة الحاكمة العثمانية، وكان بعض الرجال يفضلون الزواج بالإماء لأن تكاليف هذا الزواج أقل بكثير من نفقات الزواج بالحرائر العثمانيات من الطبقة الحاكمة، حتى إن النخاسات العتائق إشترين الفتيات في سن مبكرة جدا وربينهن إلى سن الزواج ثم بعنهن بأسعار باهضة، وقد كانت مهمة العثور على أزواج للجواري تلقى على عاتق سيدة المنزل فتقوم بأدائها بعناية شديدة وكان تقديم الأمة عروسا للأماكن الجيدة وسيلة مشرفة لها أيضا، والأسرة مخدومة الجارية تقدم لها جهازها والأمتعة المنزلية وتصف ليلى ساز الأمتعة لإحدى الجواري في (ق19)م: إلى جانب الهدايا الصغيرة المقدمة للجواري خلال سنوات الرق منحن أيضا المقتنيات الثمينة مثل الجواهر والأقراط والساعات الذهبية وأطقم القهوة، وقدمت لهن كل الأمتعة اللازمة لتأسيس المنزل وكان ثراء الجهاز يتغير تبعا لثراء السيد ومنزلة الأمة في المنزل[3].

وكان الزواج بفرد من بيوت النخبة يمنح الجارية السابقة مجال الحصول على قدر من الثراء فباعتبارهن أصبحن حاملات ألقاب"الست" أو "خاتون" أو" المصونة" وهي ألقاب كلها تشير إلى علو المكانة الاجتماعية قامت الجواري بشراء أملاك واسعة عن طريق وكلائهن في المحاكم [4].

إن الأسياد باعتبارهم الولاة الشرعيين على الجواري والعبيد،كانوا يقومون بترتيب الزيجات بينما بقيت الجواري في بيوتهم، وكان السبيل الأقل صعوبة هو تزويج الجارية من أحد العبيد المنتمين إلى البيت نفسه[5]، وهناك من

---

[1]. سنجر، المرجع السابق، ص94.

[2]. جوديت تاكر، **نساء مصر في القرن التاسع عشر**، تر:هالة كمال، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2008، ص372.

[3]سنجر، المرجع السابق، ص92

[4]. مارجريت، المرجع السابق، ص415.

[5]. تاكر، المرجع السابق، ص393.

الجواري من كن محظيات لأسيادهن وقمن بممارسة الواجبات الزوجية دون وجود رابطة الزواج الشرعي، ومع أنه لم يتم فرض أية قيود على عدد المحظيات اللاتي يمكن للرجل الاحتفاظ بهن إلى جانب زوجاته الأربعة الشرعيات، إلا أنه لا تتوافر أدلة كثيرة تشير إلى شيوع تعدد المحظيات خارج الحريم الكبير[1].

وعلى الرغم أن المحظية تمتعت ببعض الحماية، فإنها كانت قابلة للبيع أو التزويج تبعا لأهواء سيدها، ولكن بمجرد حصولها على وضع "أم الولد" بإنجاب أطفال يعترف السيد ببنوتهم، كانت تصبح هي آمنة من البيع بل كان ذلك الوضع بشيرا بحريتها بعد وفاة مالكها، وكان الأطفال باعتبارهم من ذرية سيدها مولودين أحرار ويتمتعون بكل حقوق الميراث في تركة والدهم، وعن طريق تربية الأطفال كانت تحقق مبرر وجودها الكامن في الاسم الذي كان يطلق على تلك الجارية المحظية في سجلات المحكمة الشرعية باعتبارها"المستولدة"[2]، إن الجارية المصرية، سواء كانت محظية أو خادمة شخصية، كانت تنتمي إلى بيت ذي مكانة اجتماعية وأهمية سياسية، حيث عملت على زيادة أعداد أفراده من التابعين المخلصين لأهل هذا البيت دون وجود علاقات التنافس التي تسود بين الأقرباء وأبناء المجتمع الواحد، حيث لم يقتصر الاعتماد على العبيد والجواري في بث الحياة داخل الحريم بل وفي الحياة المنزلية، وقد أدى صعود محمد علي باشا إلى القضاء على الميليشيات الخاصة، وتوارى العبيد العسكريين من الساحة، أما الجواري في الحريم فاحتفظن بقدر من الأهمية رغم تقلصه التدريجي باعتبارهن علامة دامغة على الثراء والسلطة الاجتماعية[3].

تشير الأدلة في المحاكم الشرعية أن العبيد والجواري العاملين بالخدمة المنزلية كانوا محميين من أسوء أشكال المعاملة، وكانت إساءة معاملة العبيد تحمل وصمة اجتماعية قوية بما جعل، كما يبدو، على الأقل امرأة تبلغ السلطات عن شقيق زوجها بسب قيامه بضرب أحد عبيده، فمع الاعتراف بالجواري كبشر دون التفرقة البالغة بينهن وبين ما يملكونهن سواء على أساس العرق أو الدين، مارست الجواري الحقوق المحدودة التي منحها القانون لهن ، من حيث إمكانية حصولهن على العتق والمشاركة الكاملة في المجتمع باعتبارهن حاصلات على الحرية[4].

وقد ذكرت صوفيا لين بول التي زارت مصر سنة 1842م في أن العبد الشرقي بصفة عامة يعامل بمنتهى الحلم والتسامح، وإذا ما حسن سلوك الجارية فكثيرا ما يزوجها سيدها لشخص محترم، وفي الحريم الراقي تقام حفلات

---

[1]- تاكر، المرجع السابق، ص403.

[2]- مارجريت، المرجع السابق، ص418

[3]- تاكر، المرجع السابق،ص420.

[4]- تاكر، نفسه، ص410.

زفاف رائعة، والشرقيات من كافة الطبقات قد تعودن أن يرضخن لآراء الآخرين فيما يخص الزواج فإن اختيار السيد زوجا لجارية عنده يكون مدعاة فخر لها وامتنان[1].

المطلب الثالث : اللباس الإسلامي والظهور في الأماكن العامة في كل من استانبول والقاهرة :

1) الحجاب في كل من القاهرة واستانبول:

يلزم الإسلام المرأة بارتداء الحجاب فكان على النساء أن يلتزمن بضوابط في ملابس الخروج فلا يكون زيها مثيرا أوكاشفا عن شخصها[2] .

وقد كان البيت في المجتمع العثماني سواء في استانبول أو القاهرة هو المكان الآمن لتجربة كل ما هو مبتكر أو جديد كانت النساء يخترن ما يناسبهن من الثياب والأزياء اللائقة بعد تجربتها في المنزل أولا وقبل ارتدائها خارجه[3].

والحجاب هو حماية للمرأة لعفتها وسمعتها، وتحدي تقاليده يعني تحدي النظام الأخلاقي، فكان هناك رقابة عليه، ففي عام 1726م أصدر إبراهيم باشا قانونا صارما للخياطين جاء فيه:" لقد انتهزت بعض النساء سيئات السلوك عن عمد فرصة خروج الحكومة في حملة، فانحرف سلوكهن في الطرقات، وابتدعن عددا من التجديدات في الحلى والملابس، وأدخلن العديد من الموضات المخجلة مقلدات غير المسلمات في استخدام أغطية الرأس على أشكال الوحوش "[4].

و إذا عدنا لمذكرات الأميرة عائشة ابنة السلطان عبد الحميد الثاني في وصفها لملابس نساء القصر نجدها تقول:" كانت عمتي سنيحة ترتدي ملابس من القماش الثمين وتضع التاج على رأسها في المراسيم، وتلبس فساتين ذات حاشية طويلة على الطراز الأوروبي، تقص شعرها مثل الذكور ولاتدعه يطول، متحررة إلى أبعد الحدود كثيرة الضحك بقهقهات مدوية، وتتحدث بسرعة، لم يكن أحد في السراي راضيا عنها، لأنها كانت تتصرف بلا مبالاة حتى عمتي مديحة كانت مولعة بالأساليب الأوروبية، وكانتا لما تتحدثان مع الوالد كأنهما في مباراة لإضحاكه وكنا نشاهد هذه

---

[1] –صوفيا لين بول، **حريم محمد علي باشا، رسائل من القاهرة (1842–1846)**، تر: عزة كرارة، ط1، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 149.

[2]. أنظرالملحق رقم(2)، ص 77.

[3].كواترت، المرجع السابق، ص272.

[4]. الأزهري سنبل،المرجع السابق، ص299.

الحال بالحيرة والدهشة"[1]، وكما هو معلوم أن الحياة داخل الحريم كانت تحكمها قواعد وآداب تحكم السلوك الشخصي للنساء داخله ،وكان محضورا على الحريم أن يتكلمن بصوت مرتفع خاصة أمام السلطان[2]، فكيف حدث هذا التبدل في السلوك في أهم مؤسسة اجتماعية تعتبر نموذجا يتطلع إليه و يحتذى به ألا وهي القصر السلطاني !

كما لا ننسى دور أهل الذمة في الفترة المدروسة خاصة خلال القرن التاسع عشر ومحاولتهم لنشر أفكارهم وقناعتهم عن المرأة ،فقد اهتم يهود الدونمة[3] بمسألة إلغاء الحجاب وذلك عن طريق الدعوى للسفور في صحفهم ومجلاتهم و كذلك الدعوة لاختلاط الطلبة بالطالبات ، وقد تبنى بعض مثقفي الأتراك فكرة اليهود ، وتولت أجهزة الدعاية اليهودية إصدار الكتب والرسائل ،والمقالات لمهاجمة الحجاب، كما خصصوا مجلات للنساء فقط [4].

كانت النساء في استانبول خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يرتدين سراويل فضفاضة (شالوار) وثياب أو تنانير مؤلفة من ثلاث طبقات، لكن نساء المجتمع الراقي بدأن شيئا فشيئا بارتداء أزياء حديثة داخل البيت وعند خروجهن من المنزل كن يرتدين فوق ملابسهن ملاءة تغطي الجسم بأكمله[5].

أما في القاهرة فتدل الأوصاف المختلفة للملابس على أنها تميزت بالتنوع الشديد في أشكالها و ألوانها وذلك كانعكاس طبيعي لكثرة الفئات القومية والدينية وتعدد الطبقات في المجتمع المصري[6]، وقد أثارت نساء القاهرة انتباه الرحالة بزيهن الإسلامي، فلم يكن يظهر من النساء سوى الأيدي بالخواتم والأساور والأقدام المثقلة بالخلاخيل[7].

---

[1].. الأميرة عائشة عثمان أوغلو، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني** ، تر: صالح سعداوي ، دار البشير، الأردن، 1991،ص 110، 111.

[2]. مخلوف، المرجع السابق، ص34.

[3]. يهود الدونمة: طائفة يهودية دينية ظهرت في مدينة أزمير بتركيا في القرن السادس عشر ميلادي ، والدونمة من المصدر التركي donamek، وتعني العودة والرجوع أو الارتداد أي الذي أسلم بعد أن كان يهوديا ، وتعني اصطلاحا المسلم ظاهرا اليهودي عملا وباطنا.(أنظر:هدى درويش، **حقيقة يهود الدونمة في تركيا وثائق جديدة**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003، ص7،8).

[4]. ماجد بن صالح المضيان، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة** : 1530-1924، رسالة ماجستار، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى، السعودية، 1995، ص297.

[5]. كواترت، المرجع السابق، ص272.

[6]. جلال، المرجع السابق، ص135.

[7]. الغامدي، المرجع السابق، ص 10.

فقد كانت تعرف النساء القبطيات من أساورهن الغليظة والثقيلة التي يتزين بها في معاصمهن وسيقانهن ومن براقعهن السوداء المتدلية فوق أنوفهن ببكرة صفراء ومن ثيابهن الزرقاء الخارجية [1].

كل نساء مصر بمختلف طبقاتهن يحببن التأنق والتزين بالحلي فكثير من السيدات يلبسن من الحلي مايفوق كل ثروة أزواجهن وليس من النادر أن نرى زوجة حرفي بسيط تتزين بمجوهرات ثمينة لو أنه أتيح لواحدة من ثريات النساء في أوروبا أن ترتديها لأدركتها كل أمارات الزهو والخيلاء ،ومع ذلك فقد تكون زوجة هذا الحرفي ممن يعانين في الحصول على قوت يومها، وهذا التكلف من ناحية السيدات المصريات بهذا النوع من الزينة يرتبط بطريقة إحساس هؤلاء السيدات بكرامتهن، حتى إن أبسط تاجر لا بد أن يوفره لزوجته إرضاء لها ويؤدي ذلك في النهاية وبدرجة لم تكن متوقعة إلى تضييق ممارسة تعدد الزوجات[2].

وقد رأى جيرار دونرفال أن البرقع وسيلة لإبراز جمال عيني المرأة ومن ثم فهو أداة إغراء باعتبار ماتحدثه العينان من أثر في الرائي وخلص إلى القول : بأن المرأة الجميلة تشعر بالتفاف الناس إليها تمكنهم بطريقة أو بأخرى من رؤيتها، بينما نجد النساء القبيحات أشد حرصا على الخمار من غيرهن لهذا يمكن للزائر أن يلمح شيئا مما تتمتع به المرأة من قوام ورشاقة وجمال[3].

وعلى الرغم من بساطة ملابسهن فإنه لديهن الرغبة في أن يتميزن وسط رفيقاتهن وذلك بالتزين بالحلي المتواضعة فيحطن أصابعهن بخواتم عريضة ويزين خصلات شعرهن ببعض قطع النقود[4].

وتبين في السياق ذاته (جيرار) أن القاهرة من أكثر عواصم المشرق تمسكا بالحجاب مقارنا في ذلك نساءها بنساء تركيا سواء في استانبول أو أزمير واللاتي لا يغطين وجوههن إلا بخمار أبيض رقيق يمكننا من اختراقه والتعرف على ملامح النساء الجميلات من خلاله ويقول عن المصريات وكأنهن قد سجن أنفسهن خلف هذا الغطاء[5]، كما ذكر انه حين تباغت امرأة عفيفة بلا خمار فإنها سرعان ماتغطي نفسها بالطرحة[6].

---

[1]. جلال، المرجع السابق، ص120

[2]. علماء الحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص62.

[3]. الغامدي ، المرجع السابق، ص 11.

[4]. علماء الحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص63.

[5]. الغامدي المرجع السابق ص 10

[6]. نفسه، ص14.

ولأغلبهن من الطبقات الشعبية والنادر منهن من كن ينتمين إلى الطبقات البرجوازية وهذا ما لايمكن في نظره من الوصول إليهن كما هو الشأن مع نساء الغرب، وقال إن التقرب إلى النساء ممنوع منعا باتا في القاهرة ويتولى نورفال وصف بعض النموذج من المرأة المصرية كما وصفها صحابه الرسام الفرنسي الذي لم يذكر اسمه والذي قابله في القاهرة : إن بائعات البرتقال ذوات اللباس الأزرق هذا والأساور والعقود الفضية رائعات الجمال[1]، ومع الانفتاح الاوروبي صارت النسوة يخرجن متبرجات فكتب الجبرتي : تبرجت النساء وخرج أغلبيتهن عن الحشمة والوقار، وبمرور الزمن تحولت الملاءة إلى مايشبه المعطف الذي ترتديه المرأة الأوروبية، على حين أصبح الحجاب أكثر شفافية من ذي قبل وبحلول سنة 1915م أخذت النساء يتمردن ويتبعن أهواءهن.

2) الظهور في الأماكن العامة :

كانت لحريم القصر السلطاني نزهات سواء داخل القصر أو خارجه، وفق استعدادات وضوابط فعند خروجهن إلى حدائق القصر تعلن الخلوة، لتجهز الحدائق تجهيزا خاصا، فتدل الستائر بشكل يحدد مسارات الحريم داخله وتحجبهن في نفس الوقت على الأنظار وخارج القصر كانت تسمى بالنزهة الأميرية وتسدل العربات تماما ويحيط الموكب الآغاوات[2].

لا تخرج السلطانات من السراي إلا مع السلطان الذي يصطحبهن جميعهن أو بالقدر الذي يشاء إلى قصور أخرى للاستجمام وتغلق الطرقات التي يعبرنها بالستائر ولا يوجد في القوارب التي يركبنها رجال آخرون سوى آغا الخصيان ويغلق عليهن بحيث لا يراهم أحد أبدا[3].

كانو يطلقون كلمة برية عل الحديقة الضخمة في سراي يلدز، وكنا نذهب إليها بدون إذن نظرا لأنها داخل نطاق السراي، وكنا نذهب في رحلات أخذين معنا كل المستلزمات من طعام متنوع، وتقوم الأميرات الشابات مع القالفاوات المصاحبات بالتباري في الجري، واللعب والتسامر حتى المساء"[4].

---

[1]. عبد الرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج3، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ص 121- 229

[2]. مخلوف، المرجع السابق، ص41.

[3]. أتيفانو ، المصدر السابق، ص105.

[4]. عثمان أوغلو، المصدر السابق، ص132.

كانت النساء في عصر السلطان عبد الحميد الثاني، يتجولن في المدينة بالعربات والمركبات، وكانت جولات السيدات بهذه العربات تبعث البهجة على نساء الحرم[1].

لقد عرفت استانبول روح انفتاح في القرن الثامن عشر مع رغبة في التعرف على مظاهر الحياة الأوروبية خاصة في فرنسا[2]، وهذا ما كان له أثر على الطبقة الحاكمة في تلك الآونة، فزاد ظهور النساء في الأماكن العامة في عهد أحمد الثالث(1703-1730)م، وزاد البلاط السلطاني من التشجيع على الحياة الدنيوية وأصبحت الأسرة الحاكمة نموذجا يقتدى بيه من خلال إظهار نمط حياتهم الجديد في الأوساط، كما شجعوا على السلوك الاستهلاكي في الموضة وعندما تجرأت النساء من خارج البلاط على الخروج عن الحدود القديمة لم تقابل أفعالهن من السلطات بالقمع المعتاد وكان لارتباط أحمد الثالث بأسرته أثره في جعل البلاط أكثر ترابطا وذو لمسة نسائية، فقد احتفل أحمد الثالث بأحداث حياة بناته كما مع وأولاده، كما كان يستشير نساء أسرته خاصة أخته وابنته فاطمة، بالرغم من اقتصار المقاهي على الرواد من الرجال فإن ساحات الكرنافالات والمروج اجتذبت النساء والعائلات، وظهرت تجارة جديدة متواضعة هي تجارة المواصلات تلبية لحاجات الكثير من النساء للخروج والاستماع سواء من الأسرة المالكة أو الطبقة المتوسطة أو الأجنبيات[3].

وأصبحت الاحتفالات بالمناسبات تجري خارج القصر كما بداخله، وكثر الاهتمام بهواة الزهور والبحث عن أمكان مناسبة للتفسخ واللهو والألعاب والموسيقى، أصبحت المواكب والكرنافالات غير آبهة بالقيود الدينية[4].

اعتبارا من نهاية فترة السلطان محمود الثاني (1808- 1839)م في (ق19)م بدأت نساء القصر في الخروج خارج الحرم، وارتداء الملابس الخاصة بهن والذهاب إلى بعض الأماكن الخاصة، والقيام بجولات مختلفة، لقد روت الكاتبة الأمريكية ماري باتريك التي زارت استنبول في عهد السلطان عبد العزيز كيف كانت نساء الحرم يخرجن للنزهة

---

[1]. محمد أحمد الثقفي، **زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة**،رسالة الماجستار في التاريخ الحديث ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 2011، ص71.

[2]. أول تقرير عن نمط الحياة في أوروبا هو كتاب سفارة نامة أو مايعرف بجنة النساء والكافرين كتبه الصدر الأعظم محمد جلبي في رحلته إلى باريس 1720م، وكان لهذا التقرير أثره البالغ على الطبقة الحاكمة التي شرعت في بناء القصور والدور على نمط العمران الفرنسي الذي وصفه السفير في تقريره.(أنظر محمد جلبي **جنة النساء والكافرين** ، تر وتق :خالد زيادة ، ط1 ، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص6.

[3]. الأزهري سنبل، المرجع السابق، ص295.

[4]. نفسه، ص294.

في عربات مذهبة، وربما مرت في وسط الأسواق العامة، والحوانيت الكبرى حيث يتاح للحريم بالتمتع بأكبر قدر من الحرية، ويتحكم الخصيان في سوق هذه العربات[1].

أما في مصر فقد أشار بعض الرحالة إلى أن أقصى ما تتمناه المرأة هو نزهة على ظهر مركب أو جولة تحت أشجار البرتقال، وكان يسمح للنساء بالتجول في النيل وتخصص لهن المراكب المزينة ويصعدن في المساء على سطح المركب للاستمتاع بالهواء[2].

وإذا خرجت نساء المماليك أو الأتراك للزيارة فلا بد أن يصحبها جنود الإنكشارية يسيرون أمامها بينما يتبعها العبيد والجواري طوال الطريق متمنين لها الصحبة الجيدة والتوفيق، تتخذ النساء من الحمام ذريعة للخروج من منازلهن وعندخروجها للحمام ترتدي أفضل ثيابها وتذهب بصحبة العبيد ، وقد خصصت الفترة المسائية للنساء[3].

إن دور المرأة ومشاركتها في المجتمع يتراجع مع تراجع المستوى الحضاري، وتفاقم الكوارث وتنامي الإنحطاط وقد اتسمت فترة القرن السابع عشر والثامن عشر بصعوبة الحياة وكثرة الكوارث من حروب و إجتياحات أجنبية وغزوات بدوية ومعارك داخلية و فياضانات كاسحة وطواعين مدمرة[4]، فبرزت العقلية التحوطية في ذلك العصر، تلك العقلية التي تتوجس من المحظور فتحرم المباح وتمنعه خشية إيصاله إلى الممنوع، وسد الذريعة سلاح دفاعي يستعمل عند تغلب مظاهر الرذيلة في المجتمعات والتخوف من المحظور والفتن، وسد الذريعة في الإسلام بالنسبة للمرأة أساس للدفاع عن الفضيلة وحمايتها من بؤر الفساد والرذيلة، فليس ثمة خطيئة موروثة أو غواية وشر متعلقة بالمرأة في الإسلام مثلما في اليهودية والمسيحية[5].

و الشرق معروف بحافظته على المرأة وغيرة رجاله على نسائه وكتب أحد الرحالة وهو لوكا : يراعي الشرقيون التقاليد أكثر منا ويعرفون الفضيلة والطهر أكثر من الغرب والمرأة لا تخرج إلا للضرورة أو إلى الحمام أو زيارة صديقاتها ونادرا مانقابل النساء في الطريق[6].

---

[1]. ماري، المصدر السابق، ص35.

[2]. ا محمد علي، المرجع السابق، ص288.

[3]. نفسه، ص323.

[4]. جابر العلواني، المرجع السابق، ص143.

[5]. جابر العلواني، نفسه ص 150. .

[6]. محمد علي، المرجع السابق، ص287

بينما يذهب إدورد وليم لاين الذي زار مصر مابين (1833-1835)م الذي زار مصر سنة حيث يقول: أعتقد أن المرأة المصرية ليست مقيدة تماما كما نساء باقي الإمبراطورية العثمانية، لذا لا يستغرب الواحد منا رؤية نساء الطبقة الدنيا يمازحن الرجال ويضاحكنهم علنا فتلامس أيديهن أيديهم بمنتهى الحرية، وقد يخال البعض أن المرأة المنتمية إلى الطبقتين المتوسطة والغنية مقيدة وغير راضية عن حال العزل الخاضعة لها،والأمر غير صحيح، إذ تميل الزوجة المصرية المتعلقة بزوجها إلى الاعتقاد بأن زوجها إذ هو منحها حرية لم تعتد عليها يهملها وتنطفئ جذوة الحب في قلبه فتراها تحسد الزوجات اللواتي هن مقيدات في حريتهن وتحركاتهن[1].

وكخلاصة لما تناولناه من معطيات وحيثيات تاريخية يمكننا أن نقول أن المرأة في كل من استانبول والقاهرة كانت تعيش داخل قسم الحريم لا تظهر كثيرا في الأماكن العامة وتلتزم بالحجاب، وأنها قد أنيطت بالاحترام والرعاية داخل الأسرة ومارست دورها التقليدي في الاهتمام بشؤون أسرتها، وتقاليد احترام المرأة وتقديرها كانت سائرة في كل الطبقات، ورأينا أنه حتى الجارية قد كانت تتم معاملتها وفق الشريعة الإسلامية وكثيرا ما كن يعتقن ويزوجن ويصبحن أمهات، حتى أن منهن من أصبحت السلطانة الوالدة أعلى مكانة في الدولة العثمانية، كما أن الشريعة قد حافظت على حقوق النساء وبرز ذلك في وثائق المحاكم الشرعية حيث كانت تنتقل النسوة إلى المحاكم لإيداع شكواهن ونيل حقوقهن، وما يمكن التماسه أننا لم نلاحظ رفضا أنثويا أو نوعا من الانتفاضة النسوية ضد وضعيتهن وأدوارهن في المجتمع، بل ما يلاحظ هو تفانيهن في القيام بواجباتهن المحددة والعناية بأزواجهن وتربية أولادهن، والتغيرات الملاحظة في القرنين 18و19م المتمثلة في التغير في نمط الاستهلاك واللباس ومدى الظهور في الأماكن العامة هي أولا تغيرات خاضعة لسنة الله سبحانه وتعالى في خلقه فلا يوجد مجتمع ثابت لا يتغير، وكذلك قد يعود سببها بنسبة كبيرة لموجات التغريب والتأثر بالحضارة الأوروبية.

[1]. وليم، المصدر السابق، ص181.

المبحث الثاني : المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة

المطلب الأول: المرأة والعمل السياسي.

1- نماذج من نساء القصر السلطاني.

المطلب الثاني: الذمة المالية للمرأة في كل من استانبول و القاهرة.

1- الإسهامات الوقفية .

2- حرية المرأة في التصرف في ممتلكاتها.

المطلب الثالث: عمل المرأة.

1- الوظائف في القصر السلطاني (استانبول)

2- عمل نساء العامة في كل من استانبول والقاهرة

المبحث الثاني: المشاركة السياسية و الاقتصادية للمرأة

عرفت الدولة العثمانية في مقر الحكم بالأستانة مشاركة المرأة في العمل السياسي خاصة في فترة تراجعها منذ منتصف (ق16)م، نتيجة لضعف شخصية السلاطين وانغماسهم في الملذات وإهمالهم لشؤون الحكم، وصغر سن بعضهم، إضافة إلى الخسائر في الحروب خاصة في الجبهة الأوروبية، وقد تباين تدخل المرأة في العمل السياسي بين ما هو اضطراري أملته الظروف المحيطة والتهديدات والمؤامرات الداخلية في القصر وبين ما هو رغبة ذاتية وطموح من المرأة متجسد في التوق للهيمنة على سدة الحكم وتعزيز للنفوذ، وكانت للمرأة في كل من استانبول ومصر مشاركات اقتصادية عديدة من نساء الطبقة الحاكمة ومن نساء العامة كل حسب مركزها الاجتماعي وتباينت هذه المشاركات الاقتصادية بين شغل وظائف و أنشطة تجارية متنوعة ، وبين إسهامات وقفية عديدة .

المطلب الأول: المرأة والعمل السياسي :

لقد ذكرنا سابقا أن السلاطين العثمانيين قد أظهروا لأمهاتهم احتراما شديدا فعرفت الأم بوالدة سلطان[1]، وهذا ما جعل بعضهن تكتسب نفوذا كبيرا خاصة إذا تولى ابنها العرش وهو في سن صغيرة لا تسمح له بتحمل أعباء الحكم لتصبح بذلك نائبة للسلطان(وصية للسلطنة)[2] وتدخلت إما بصفة علنية أو من وراء الكواليس باستغلال علاقتها الشخصية الفطرية مع ابنها[3].

كانت كل من كلبهار سلطان (Gülbahr sultan) والدة بايازيد الثاني وحفصة سلطان والدة سليمان القانوني و نوربانو سلطان والدة مراد الثالث وصفية سلطان والدة محمد لثالث، كولنوش(Gülnuş) سلطان والدة مصطفى الثاني وأحمد الثالث ومهرشاه سلطان والدة سليم الثالث وبزم عالم (Bezm-ıâlem) سلطان والدة عبد المجيد، والدات لسلاطين انعكست إرادتهن على الخاصة في شؤون الدولة[4].

وقد تدخلت النساء في تسيير شؤون الدولة حتى زمن السلطان عبد الحميد الثاني الذي أصدر أوامر مشددة بمنع تدخل النساء في شئون الدولة منعا باتا، ونجد ذلك في مذكرات الأميرة عائشة: لقد كان والدي مؤمنا بأن

---

[1]- والدة السلطان : هي الرئيسة الشرفية لقسم الحريم ، وتتمتع بأعلى مكانة بين الحريم باعتبارها والدة السلطان وهي بمثابة الملكة في المفهوم الأوروبي ولقبها "المهد العالي"، وتلقب بـ: "صاحبة الدولة صاحبة العصمة " (دولتولو عصمتلو)، لها مخصصات عينية وأخرى نقدية تصرف لها من دار سك العملة مباشرة.(أنظر: ماجدة، المرجع السابق، ص15).

[2]- الثقفي، المرجع السابق ، ص26.

[3]- ماجدة، المرجع السابق، ص14.

[4]- سنجر، المرجع السابق، ص104.

تدخل والدة السلطان عبد العزيز و والدة السلطان مراد في شؤون الدولة لم يسفر عن نتائج طيبة لا للدولة ولا للأسرة المالكة فكان أول ما فعله في اليوم التالي لتوليه العرش أن قبل يد مربيته وقال: " إنني لم أشعر في يوم من الأيام بحرماني من والدتي وأنت في نظري مثلها تماما، لا فرق بينكما إن مكانتك هي مكانة والدة سلطان أمي، وسوف يكون من حقك استخدام كل صلاحيات الوالدة في السراي، غير أني أرجو منك بصورة خاصة أن تتجنبي أبدا التدخل في شؤون الدولة فتسعين لحماية هذا أو ذاك وتساعدين الطامعين في الرتب والمناصب[1].

ولا نستطيع في بحثنا هذا أن نتجاهل أشهر النماذج للسلطانة الوالده في التاريخ العثماني وسنبرز ذلك بشكل مقتضب وذلك التزاما بالفترة المدروسة، فقط نريد أن نوضح مدى ما وصلت إليه من قوة وتحكم في مقاليد الحكم بتحدي وشراسة وسؤدد وأهم نموذجين:

1) نماذج من نساء القصر السلطاني:

من أهم النساء اللواتي شاركن في الحكم كوسم سلطان[2] (خاندان سلطان) أم السلطان مصطفى الأول[3]، حكمت الحرم والدولة تقريبا في الفترة (1623 -1651)م، اقتربت من رجال الدولة بشتى الطرق وذلك لاستمالة تأييدهم ودعمهم جرت تحت أمرها كثير من أمور الطرد والقتل والتظاهرات، وكانت لها سلطة على كل شيء يتم بالدولة، وهكذا قامت بتغييرات مهمة في نظام السلطنة، ويقال أن لها دورا مهما في إنهاء إجراء قتل الأخ الذي كان له دور فعال داخل القصر وخارجه[4].

وقد تميزت بالخبرة والمعرفة والحنكة السياسية، ونجد أنها عالجت الكثير من مشاكل الحكم والإدارة بشخصية قوية وعقل مفكر، فمثلا استطاعت أن تقضي عل تمرد الإنكشارية في عهد ابنها مراد الرابع حيث لم تدفع لهم

---

[1]- عثمان أوغلو ، المرجع السابق، ص 69.

[2]-كوسم : اسمها الحقيقي أناستاسيا ولقبت بقوسيم لنعومة بشرتها ولدت سنة 1589م، وقعت في الأسر وأخذت للبلاط وعمرها أحد عشر سنة، وكان أحمد أميرا فأدخلها حريمه، وقد احتلت مرتبة خاصكي سلطان في عهد أحمد الأول ومرتبة الوالدة سلطان زمن حكم ابنيها مراد الرابع وإبراهيم ثم منصب الجدة السلطانة عندما تولى حفيدها مراد الرابع.(أنظر: عبد الرحيم بن حادة ، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة** ، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2008ص306).

[3]- مصطفى الأول: هو ابن محمد الثالث تولى بعد أخيه أحمد الأول مدشنا طريقة جديدة في التولية "التولية الأفقية" ، غير أن مصطفى الأول لم يتمكن من الاستمرار في الحكم أكثر من ثلاثة أشهر سنة 1617م بسبب إصابته بخلل عقلي، دفن بالقرب منن آيا صوفيا.(أنظر: بن حادة، المرجع السابق، ص302).

[4]- الثقفي، المرجع السابق، ص32.

العطايا المتبعة نظرا للقصور المالي في خزينة الدولة، فأمرت الصناع بأخذ مقدار من الأواني الذهبية والفضية في القصر وصهرها لتحويلها لنقود منحتها للانكشارية[1].

وتذكر كتب التاريخ العثماني تحت اسم مأساة عثمانية[2] دور كوسم سلطان التي قامت بتولية مصطفى أخو أحمد الأول وابن محمد الثالث بدلا من عثمان الذي أنجبته ماهفيردز خديجة مع العلم أن ابنها السلطان مصطفى كان مجنونا أو به خفة عقل، وعزل بسبب ذلك، فكانت المحرك الأساسي لفتنة أغاوات الإنكشارية ضد السلطان عثمان الثاني، وذلك بهدف إعادة مصطفى إلى العرش، وهو ما تم لها بعد السيطرة على الشاب السلطان عثمان وقتله تحت إشراف ومباشرة الصدر الأعظم داود باشا 1622م، وقد اعتبرت هذه الحادثة من أكثر الحوادث مأساوية وتأثيرا في التاريخ العثماني، أدت لتغيير مجرى التاريخ تماما مثل حادثة مقتل الأمير مصطفى في عهد السلطان سليمان القانوني[3].

وقد بلغت من القوة والمؤهلات ما مكنها من تعليم ابنها مراد الرابع شؤون الدولة، فكان يسمع كلامها ولا يتركها أو ينقطع عنها، إلا أنه فكر بالانقطاع عنها للإنفراد بالحكم وما كانت هي لتترك له هذا الأمر بسهولة فلقد سعت دائما لتأمين الهيمنة على السلطة لنفسها[4] ، أو ربما لأنها كانت لا تثق به وتراه غير جدير بذلك، وترى كوسم أن ابنها في أمان مادام يحكم بالقوة.من هنا نلاحظ مساندة كبار رجال الدولة للسلطانات في الحكم[5].

وبعد اعتلاء حفيدها كان في سن السابعة وأمه خديجة طورخان سلطان كانت شابة صغيرة قليلة الخبرة في شؤون السلطة والحكم، فإنه أصبح من الطبيعي أن تضطلع هي بمهام الحكم ولم تتنازل ورفضت الذهاب للقصر القديم حسب التقاليد العثمانية، وتدخلت طورخان سلطان ونشب الصراع حول الحكم، فأرادت كوسم قتلها ولما

---

[1]- أماني بنت جعفر بن صالح الغازي،**الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل**، رسالة لنيل درجة الدكتواره، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2010 ص 689.

[2]- هي الحادثة التي انتهت بمقتل عثمان الثاني بعد اعلان الإنكشارية العصيان، أراد اصلاح مؤسسة القابي قول، لكنه أعدم وكانت والد السلطان مصطفى الأول على رأس هذه الفتنة.(أنظر: آق كوندوز، المرجع السابق ص 291).

[3]- آق كوندوز، المرجع السابق ص 290.

[4]- روبير منتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر:بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 1993ص347.

[5]- آق كوندوز، المرجع السابق، ص299.

علمت طورخان بذلك قامت هي بمساعدة رئيس القسم بدائرة الحرم بقتل كوسم سلطان وقتلت عام 1651م، وقد ذكرت في المصادر بمسميات كثيرة: الوالدة المعظمة، الوالدة العظيمة أم المؤمنين، الوالدة الكبيرة[1].

واضطلعت خديجة طورخان بعدها بالدور بصفتها والدة السلطان والنائبة عن السلطان الصغير لعدم قدرته على الاضطلاع بالمهام بصفة كاملة فكانت تنوب عنه كالأسد الجسو، وهكذا كانت على النقيض والعكس تماما من كوسم سلطان إذ اضطلعت بدور إيجابي كبير فنجد أنها فكرت بمصلحة الدولة وليس بالاستحواذ على الحكم وقامت بمحاولات عديدة للحصول على صدر أعظم يتحمل المسؤولية ويكون على مستوى التحديات في فترة من عهد الدولة تعتبر من أسوء الفترات شهدت مآسي عديدة على المستوى الداخلي والخارجي، وحدث أن راقبت طورخان ذات مرة الديوان الهمايوني تحت إدارة الصدر الأعظم العجوز محمد باشا كورجي[2]، فأدركت أنه مجرد ألعوبة في أيادي الوزراء، وأنه ناقص للكفاءة الإدارية ففقدت أعصابها وصاحت قائلة: يا أبت إن المسألة ليست لحية بيضاء إن المسألة أعمق من ذلك بكثير، إنها تحقيق الحكم الصالح وإبداء الآراء السديدة، ومن هنا بدأت التفكير والتشاور للحصول على الصدر الأعظم المناسب في ظل الأوضاع الخطيرة، فعينت الوزير كوبرولو[3].

وكذلك زوجة محمود الثاني وأم عبد المجيد"بزمي عالم سلطان"، تدخلت في شؤون الدولة وجعلت ابنها يتدخل في كل ما تقوله، وكانت تصدر الأوامر لرجال الدولة أثناء تواجد عبد المجيد في اسطنبول وكانت ترسل إلى ابنها التقارير والمراسلات التي تتضمن تحريات الأمور وما آلت اليه الحكومة[4].

و قد تسببت تربية السلاطين في قسم الحريم لمدة طويلة في ضعف شخصيتهم إلى جانب إهمال تربيتهم العسكرية وتدرجهم في الحكم كما كان يتم تدريبهم في فترة القوة، فعندما اعتلى عبد الحميد الأول العرش كان في التاسعة والأربعين من عمره بعد أن عاش حياته في قفص الحريم وعندما أصبح سلطانا ظل فترة في الحرم الهمايوني

---

[1]- سنجر، المرجع السابق، ص104.

[2]- إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط1،مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 1996، ص271.

[3]- الثقفي، المرجع السابق ص32.

[4]- الثقفي، نفسه ص33.

وتوضح الخطابات والرسائل العاطفية التي كتبها لسيدة القصر روح شاه إلى أي مدى أثرت السنوات الطويلة التي عاشها في الحرم على بنيته[1].

أما في مصر فلم تكن للمرأة مشاركة سياسية بارزة وربما نرجع سبب ذلك لبعدها عن مركز الحكم في استانبول، لكن نجد أنه عن طريق الزواج حققت النساء نفوذهن في المجتمع العسكري المصري، فزواج المرأة من نبيل ذي تأثير يفتح الطريق أمامها لثروته التي ترثها جزئيا خاصة إذا لم يكن له ورثة من الذكور، وفق ذلك فإن الزواج من امرأة قريبة لأمير مهم أو أرملة له تتيح للبيك أو الضابط الطموح الوصول إلى أموال مهرها وثروتها الخاصة، ولكن مثل هذا الارتباط إن كان يتيح للمقترنين الوصول لثروات المرأة، فإنه يتيح للزوجة السبيل للنفوذ، وعلى هذا فإن زواج النخبة يشبه التحالف أو الشراكة، وكان كتخطيط استراتيجي وترتيب مشاركة في السلطة ، وكان هذا شائعا بين النبلاء الذكور كما كان الزواج هو الوسيلة لنساء النخبة لدخول الحياة السياسية للنخبة العسكرية في مصر[2] ، كذلك وجدنا الأميرة فاطمة الزهراء[3] التي كانت بمثابة سفيرة محمد علي وعباس الأول بالأستانة، حيث أمدتهم بكافة الأخبار المتعلقة بالتعيينات والفرمنات، ومخاطباتها إليه لمعرفة موقفه من التنظيمات الخيرية، ومشروع سكة حديد الإسكندرية والقاهرة والسويس.

المطلب الثاني: الذمة المالية للمرأة في كل من استانبول والقاهرة:

1) حرية المرأة في التصرف في ممتلكاتها:

حصلت المرأة في العصر العثماني على كافة الحقوق التي أباحها لها الشرع الإسلامي، فكان من حقها العمل في العديد من المهن، ومن حقها البيع والشراء و كافة أنواع التعاملات المالية، ولم يكن مع بنات جنسها فقط بل

[1]– الرسالة مشهورة في محفوظات الأرشيف العثماني السري، وقد دافع آق قندز في كتابه الدولة العثمانية المجهولة عن هذه الاستنتاجات، ووصف الرسالة بأنها مشاعر زوجية مفعمة بالمبالغة الأدبية، دون أن تعني شيئا آخر من خضوع السلطان لنسائه أو أنه ذليل أمامهن، أنظر(أ ق كوندوز المرجع السابق، ص 520).

[2]– جين هاثواي، **سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية**، تر:عبد الرحمان عبد الله الشيخ، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003 ، ص 208.

[3] – **الأميرة فاطمة الزهراء:** هي ابنة محمد عارف باشا وزوجة إسماعيل كامل ابن محمد علي فاتح السودان، ومن خلال ملفها الضخم المحفوظ بدار الوثائق تبين أنها كانت بمثابة السفيرة لكل من محمد علي وعباس باشا الأول، إذا أوكلا إليها المهام المتعلقة بزيارة الحريم السلطاني للتأثير على قرارات السلطان العثماني وحكومته لخدمة مصالحهما أولا ولثقتهما بها ثانيا، أنظر: (سلوى ابراهيم محمد العطار، **الأميرة فاطمة الزهراء سفيرة محمد علي وعباس الأول بالأستانة، دراسة وثائقية**، كلية البنات، جامعة عين شمس، المجلد34، 2006، ص5.

مع الرجال من مختلف الأديان، ولم يكن ذلك حكرا على المرأة المسلمة فقط بل نجد نساء مسيحيات ويهوديات يتمتعن بنفس الحقوق الاقتصادية[1].

إن توسع مؤسسة الحريم باستانبول جعلها إحدى أهم المؤسسات العثمانية المستهلكة للثروة والأموال، وإن تطور هذه المؤسسة كان يعبر عن زيادة مظاهر الثراء عند سلاطين آل عثمان، على أن حجز هذا العدد الكبير من الجواري و الخصيان داخل الحريم السلطاني أدى إلى تضخم النفقات المخصصة للعائلة السلطانية بصورة مطردة مع توسع هذه المؤسسة وزيادة هيمنتها ونفوذها في الدولة وهكذا قدر للحريم أن تكون مؤسسة ساهمت في إنهاك الموارد كما شكلت عبئا على الاقتصاد العثماني بشكل عام ، واستثمرت هذه المؤسسة جهود وإمكانيات مئات الألوف من رعايا الدولة العثمانية[2]، يقول هاملتون جب:" ثم نجحت بعد ذلك بعض النسوة في الحصول حتى على حكومة الولايات التي كن يدرنها عن طريق مندوبين لم يكونوا يرونهن بطبيعة الحال[3].

فعلى سبيل المثال كان للسلطانة الوالدة إيرادات تأتيها من أماكن شتى من أنحاء الدولة العثمانية، وهي ريع الأراضي الخاصة السلطانية التي تعرف باسم باشملق، ومخصصات كثيرة صيفية وشتوية فضلا على أنه تصرف لها مخصصات عينية وأخرى نقدية مباشرة من دار سك العملة، وهن بذلك حققن ثراء واسعا وثروات طائلة، ولم يقتصر هذا الثراء على السلطانة الوالدة فقط بل طال زوجات السلاطين وبناتهم، إضافة للهدايا التي كن يتلقينها من كافة الأمراء وملوك الدول الأجنبية هذا فضلا عن هدايا السلطان لهن[4].

يقول محمد جميل بيهم بأن نفقات الحريم في عهد السلطان محمد الرابع(1648-1687) بلغت 33% من موارد الدولة، كما كانت تتجاوز 10% من دخل حكومة عبد المجيد(1839-1861)[5]، وفي عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) كانت مخصصات السلطانة الوالدة خمسين ألف ليرة في السنة، كما بلغ مجموه نفقات مؤسسة الحريم 510 آلاف ليرة عثمانية[6].

---

[1]. عيسى، المرجع السابق، ص 63.

[2] – الجواهري عماد أحمد، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة من تاريخ الدولة العثمانية** ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ع2، مج7،1979 ، ص6.

[3] – هاملتون، المرجع السابق ، ج1، ص 110.

[4]. إحسان أوغلو ، المصدر السابق، ج1، ص155.

[5] – محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني**، مكتبة صادر، بيروت، 1954، ص26-27.

[6] – عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1914**، دار المعارف، مصر، 1969،ص211.

و تؤكد الوثائق العثمانية في مختلف الأقاليم عن وجود ذمة مالية[1] منفصلة ومستقلة تماما للمرأة التي امتلكت الحق في فرض الشروط في عقد الزواج، الذي لا بد أن ينص على أنه تم برضاها كذلك فهي تضع الشروط الخاصة بالسكن والملبس والنفقة اليومية وأحيانا أجر رضاعة مقابل إرضاعها لأطفالها، والبعض تشترط وجود خدم في المنزل خصوصا عند الطبقة الوسطى، وعملت المرأة التي كانت تحضر في بعض الأحايين أمام القاضي للحصول على حقوقها سواء من زوجها أو أهلها أو غيرهم، ولم يقتصر ذلك على طبقة دون أخرى فنجد وثائق تخص نساء كل الطبقات[2].

وقد قامت النساء بالدخول في ميادين التجارة واستثمار رؤوس الأموال والقيام بالعمليات التجارية من بيع وشراء ولكن دون الاختلاط مع الأجانب وعدم ظهورهن بالأسواق والأماكن العامة إلا عن طريق وكلاء لهن وعدم الاحتكاك بالعالم الخارجي إلا بواسطة العاملين في خدمتهن من الرجال (المحارم) أو العبيد وإن كن من نساء القصر فذلك عن طريق أغا البنات ولم يكن يسمح للخادمات بالخروج على الدوام وذلك تبعا للتقاليد الإسلامية[3].

ونتيجة لكثرة المحاكم وانتشارها في الأقاليم المختلفة، بل في أحياء اسطنبول و القاهرة المختلفة كانت النساء يلجأن للقضاة في كل ما يعن لهن من أمور لضمان حقوقهن، ولفض النزاعات المختلفة ومن بينها الميراث[4]، فناك عدة عوامل شجعت المرأة على عموما على اللجوء للمحاكم فقد كانت العدالة سريعة ومتاحة للجميع، ولم يكن هناك صعوبة في مقابلة القاضي، فهناك في إجراءات التقاضي، بل إن اختلاف المذاهب الفقهية أدى لزيادة التيسير على المتقاضين حيث يختارون المذهب الذي ييسر المعاملة التي يريدها المتقاضين .

2- الإسهامات الوقفية للمرأة :

الوقف من أعمال البر الشائعة في المجتمعات الإسلامية باعتباره صدقة جارية، لما ورد فيها من ترغيب يطمع فيه كل مؤمن، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية

---

[1]- لذمة المالية : في الفقه الإسلامي هي وصف يفترض الشارع وجوده في الإنسان ويصير به أهلا للإلزام والالتزام، أي له حقوق وعليه واجبات، وتؤكد الشريعة على انفصال الذمة المالية للمرأة عن الأب والأخ والزوج والإبن، فلا سلطان لأحد منهم على تصرفات المرأة المالية .(أنظر: صبحي الصالح، **النظم الإسلامية**، دط، دار العلم للملايين ، بيروت، 1965، ص446).

[2]- عيسى، المرجع السابق ،ص28.

[3]- النعيمي، المرجع السابق، ص76.

[4]- عيسى ، المرجع السابق، ص 65.

أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[1]، وقد اتسعت الأوقاف في الدولة العثمانية وأصبحت شاهدا على الحضارة العثمانية، ومن الأوقاف شيدت الجوامع والمدارس والمستشفيات والمساجد ودور الكتب، وأقيمت الجسور والسدود والقلاع وبيوت الأرامل، وتجهيز الفتيات الفقيرات، مما كان له الأثر البالغ في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وكان آغا البنات هو المسؤول عن متابعة هذه الأوقاف الخاصة بنساء الحريم[2]، وقد وصلت نسبة أوقاف حريم القصر العثماني إلى (30%) من نسبة الأوقاف عامة، حتى أنشأت نظارة خاصة لهذه الأوقاف[3]، ويشير مصدر سراي السلطان إلى أن لا يمكن للسلطانات تشييد المساجد إلا إذا كن أمهات للسلاطين الحاكمين وفي هذه الحالات تشيد المساجد بنفقات لا توصف ويكرسون لذلك الحدث احتفالا رهيبا[4]. وقد أسهمت نساء الحريم السلطاني وجواريه في هذه الأوقاف، فأنشأت كثيرا من المؤسسات التي أوقفت لأعمال الخير، ونذكر منهن :

1- كولنوش والدة سلطان: كبيرة نساء السلطان مراد الرابع، ووالدة كل من السلطان مصطفى الرابع والسلطان أحمد الثالث، كانت لها أوقاف وأحباس عظيمة ذات ريع وفير في استانبول وفي مصر فكانت عبارة عن دار شفاء بمكة، ومطعم خيري، وسفينة يطلق عليها "بارجح" و "صندلين" يكونان في البحر الأحمر والسويس لنقل المحاصيل الزراعية من مصر إلى ميناء جدة، و أوقفت 21 قرية في مصر للصرف على دار الشفاء والمطعم الخيري وغيرها، وأنشأت جامعا في كل من غلطة و أسكدار، كما خصصت مبالغ للأعمال المعنوية كقراءة القرآن الكريم وغيرها من الأوقاف[5].

2. بزم عالم والدة سلطان: زوجة السلطان محمود الثاني، وأم السلطان عبد المجيد الأول، عرف عنها رقة الشعور وهو ما يتضح من رعايتها الدائمة للفقراء، والمنشآت الخيرية الكثيرة التي أنشأتها في استانبول وخارجها، ومن هذه المنشآت مستشفى الفقراء وتقدم العلاج المجاني للمرضى وكانت تمثل نموذجا حضاريا متطورا بالنسبة لزمانها، ولها وقفية تناولت فيها كل التفاصيل المتعلقة بهذا المستشفى، أوصت بالانفاق بسخاء ودون أي تقصير على علاج المرضى مهما بلغت التكاليف، والحرص على راحتهم إلى أقصى درجة، ولها جامع ومدرسة وسبيل ماء في

---

[1]- صحيح مسلم (3_1255) برقم 1631.

[2]- الثقفي، المرجع السابق، ص

[3]- بن صالح الغازي، المرجع السابق ص 630.

[4]- بون، المصدر السابق، ص179.

[5] - صداح، أميرة بنت علي، **الأوقاف العثمانية بمكة ودور المرأة فيها: وقفية كولنوش والدة سلطان نموذج**، مجلة رسالة المشرق، ع4، مج3، مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة، 2005، ص 16.

استانبول، كما شرعت في بناء مستشفى خيري في مكة المكرمة، لكنها توفيت قبل تمامه، فأتمه ابنها السلطان عبد الحميد الثاني[1].

2. أمة الله قادين: كانت باش خاصكى للسلطان أحمد الثالث، ابتنت مسجدا ومدرسة وسبيل وعين ماء[2].

3. أسماء خاتون: وكانت خبيرة "أوسطى" الطعام في الحريم، أوقفت مبلغ 1200 قرش تضاف إلى الطعامية[3].

4. بدر جهان قالفة: أوقفت في عام 1820 مبلغ خمسمائة قرشا على روح نائلة خاتون التي كانت تعمل في مخزن مؤونة الحريم، ومبلغ خمسمائة قرشا لقراءة القرآن في أوجاق صانعي الحلوى ومبلغ أربعمائة وستون قرشا لتقديم الحلوى لمن يعملون في مخزن الحطب[4].

5. **برتونيال والدة سلطان**: كانت المستولدة الثانية للسلطان محمود الثاني، وهي أم السلطان عبد العزيز ومن خيراتها الجامع الذي يحمل اسمها والذي ابتنته في استانبول وقد أوقفت على المكتبة الملحقة بالجامع 1055 كتب بين مخطوط ومطبوع، كما قامت بعمل اصلاحات وتوسعات في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وأمرت بتوظيف أطباء وقابلة وصيدلاني وجراح، وتوفير كل مايلزم المستشفى من خدمات[5].

6. بيناز زينب قادين: زوجة السلطان عبد الحميد الأول لها وقفية مؤرخة 1784م، أوصت بعتق كل جواريها عقب وفاتها وأوفت أموالا لاسقاط مافاتها من صلاة وكفارة عما فاتها من صوم وتجهيز وتكفين الفقراء.

7. جوى قالفة: وكانت نائبة في حريم السلطان محمود الثاني، لها مدرسة كبيرة مبنية من الحجر عبارة عن ثلاثة مباني من طابقين تضم عشر قاعات للدرس، وسبيل ماء في ميدان السلطان أحمد في استانبول [6].

8. **مهرشاه والده سلطان**: كانت كبيرة زوجات السلطان مصطفى الثالث، وأم السلطان سليم الثالث، وهي سيدة ذات خيرات، ابتنت عددا من المساجد في جميع أحياء استانبول ومدرسة وسبيل وعين ماء ابتنتها ترحما على روح

---

[1]- جابر العلواني ، المرجع السابق،ص142.

[2]- مخلوف، المرجع السابق، ص43.

[3]- الطعامية :هي الأموال والإيرادات الموقوفة على إطعام الفقراء وأبناء السبيل والدراويش والزوايا وغيرها من المؤسسات الخيريةز(أنظر: مجيب المصري، المرجع السابق، ص84).

[4]- خلوف، المرجع السابق، ص43.

[5]-جابر العلواني ، الرجع السابق ،ص142.

[6]-مخلوف، المرجع السابق، ص45.

واحدة من جواري الحريم، وعددا من عيون الماء في أنحاء متفرقة من استانبول، وأوقفت على هذه الخيرات أوقافا كثيرة، في مقدمتها، العمارة الواقعة بجوار قبر أبي أيوب الأنصاري، وإلى جوارها سبيل وعين ماء، ولها وقفية تتضمن " أنه في يوم الخميس من كل أسبوع وأيضا يوميا طوال شهر رمضان ، تقدم 83 أقة أرز، و123أقة من اللحم والغنم، وخمسين أقة من العسل الصافي لإطعام الفقراء، وأن تدفع رواتب المعلم وشيخ المقرئين ومعلم المدرسة والحراس الذين يعملون في المدرسة الواقعة بجوار سيدنا خالد رضي الله عنه، ومقدارها ثلاثمائة وثلاثين قرشا شهريا، وكذلك رواتب طلبة المدرسة، كما يصرف لهم مايلزمهم من الملابس، كما أنشأت أيضا مكتبة داخل جامع أيوب الأنصاري[1].

9. **نقش دل والده سلطان**: هي والدة السلطان محمود الثاني (1808 – 1839)م، ومن خيراتها مدرسة للصبيان وسبيل في حي الفاتح وعدد من عيون الماء في أماكن متفرقة من استانبول، وعمارة لاطعام الفقراء[2].

هذا إن دل على شيء فإنما يدل على ماتمتعت به المرأة العثمانية من وازع ديني وحس إنساني ، وحب للخير ، كذلك تمتعها بالمسؤولية تجاه تنمية مجتمعها وفاعليتها في إعمار الأرض من خلال مشاركتها فيما نطلق عليه اليوم إن صح التعبير "البنية التحتية "، وقد سعت لتحقيق ذلك متى سمحت لها الظروف والإمكانيات.

قامت المرأة بدور كبير في الجانب الاقتصادي، وقد عملت على مساعدة الفقراء وإقامة المدارس والمجمعات الخيرية والأوقاف، مما كان له الأثر الكبير على اقتصاد الدولة، وقد تفاوتت هذه الجهود والأدوار من سيد لأخرى، كل بحسب مكانتها وقربها من السلطان وكبار الدولة، وكان آغا البنات هو المسئول عن متابعة هذه الأوقاف الخاصة بنساء الحريم اللواتي تنافسن وأنشأن الكثير من الأعمال الوقفية وكان منهن مشرفات على الأوقاف والأضرحة فقد وجد أكثر من ناظرة للوقف الواحد وغالبا ما تكون كل ناظرة معينة على حصصها الشرعية، وهناك نساء تولين إدارة الأوقاف بأمر من باشوات مصر وهو مايوضح مدى النفوذ الذي وصلت إليه بعض النساء وثقة الإدارة في حسن إدارة النساء لهذه الأوقاف والمزارات[3].

---

[1]- مخلوف، المرجع السابق، ص51.

[2]- سنجر، المرجع السابق، ص 120. .

[3]- حامد عبد الحميد، المرجع السابق، ص23.

ولم يكن الوقف يقتصر على فئة معينة من الناس فهناك أوقاف للمسلمات من كافة الفئات وهناك أوقاف لنساء أهل الذمة، وهناك أوقاف للمعتوقات، وبذلك تؤكد الوثائق وجود أوقاف للنساء من كل الأديان ومن كل الفئات[1].

وقد شغلت بعض النساء في مصر وظيفة الإشراف على الأوقاف، ومنهن من آلت إليها نظارة إحدى عشر وقفا، وكثيرا ماتنص الوثائق على تعيين امرأة ناظرة على الوقف لأرشديتها.

تناسب حجم الوقف مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للموقفة، وإذا كانت بعض أوقاف نساء الشريحة الوسطى قد استلمت على شكل عقارات أو رزق زراعية، فالملاحظ في أوقاف النساء المتنفذين وجود مساحات شاسعة من الأطياف الزراعية.

وقد اتسعت الأوقاف في الدولة العثمانية باتساع رقعتها ، وأصبحت الأوقاف شاهدا على الحضارة العثمانية، ومن الأوقاف شيدت الجوامع والمدارس والمستشفيات والمساجد، ودور الكتب، وأقيمت الجسور والقلاع وبيوت الأرامل والأيتام وغيرها من المؤسسات ذات الخدمة الثقافية والاجتماعية والحضارية، كما خصصت أيضا أوقاف للانفاق على أعمال معنوية مثل قراءة القران الكريم ترحما على أرواح الموتى[2].

المطلب الثالث: عمل المرأة

1)عمل المرأة في القصر:

تعددت أدوار المرأة في القصر السلطاني طوال فترة الدولة العثمانية، فقد امتلكت تكوينا ومؤهلات كثيرة مكنتها بالقيام بوظائف متعددة ومسؤوليات كبيرة، وقد روعي الترتيب الهرمي الوظيفي الذي كان سائدا في مختلف تشكيلات نظم الدولة في الحرم السلطاني، فسيرت وظائف الحريم عن طريق التدرج بحسب المؤهلات و الخبرة.

فتأتي على قمة المسؤولات على الخدمة والإدارة كبيرة المسؤلات عن خزينة السلطان ، ثم الرئيسات ، ثم النائبات ، ثم المستجدات من الجواري.

كبيرة المسؤولات عن خزينة السلطان :

[1]- عيسى، المرجع السابق، ص72.

[2]- مثال وقفية زينب خاتون الإستنبولية، وفيها أن تقرأ يوميا ثلاثة أجزاء من القرآن الكريم لها وجزءان لابنتها، وأن تمنح القارئان أقجة ونصف أقجة لكل قارئة وذلك من أموال الوق.(أنظر: مخلوف، المرجع السابق، ص42).

هي أكبر موظفة في الحريم ، وتسمى "باش خزينة دار" و "باش قالفة أي رئيسة النائبات أو الوصيفات و كل الجواري "سراي أو سطة لق" بمعنى المسؤولة عن القصر أو الوكيلة، وهي المسؤولة عن إدارة جناح السلطان، وتحمل مفاتيح خزائنه وهو الخاتم الثالث وفي المراسم الرسمية داخل الحريم تعلقه برقبتها بسلسلة كبيرة من الذهب[1]، فلها درجة مساوية لدرجة الصدر الأعظم من حيث البروتوكول داخل الحريم ودرجتها تعادل درجة الوزير في التنظيم المدني ودرجة المشير في التنظيم العسكري ودرجة آغا البنات[2]، ولها نفس راتب هذه الوظائف، ويعاونها مساعدات تسمى الواحدة منهن "خزينة دار"، يتم انتقاؤهن من الجواري الأكفاء[3].

وما يبرز مكانتها الرفيعة وشأنها الكبير ومدى عمق وحجم المسؤوليات التي أوكلت إليها ما دونته الأميرة شادية ابنة السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراتها عن الباش خزينة دار في قصر والدها السلطان:

"كانت الخزينة دار أوسطى أكبر موظفة في الحريم، وهي سيدة متقدمة في السن صادقة ونظيفة، كان والدي- السلطان عبد الحميد الثاني- يقبل يدها" احتراما لها ولا بد لمن شغلت هذا المنصب أن تكون قد تربت داخل الحريم وتدرجت في الوظائف وترقت حتى أصبحت أقدم موظفة في القص، وبالتالي تكون على علم دقيق بآدابه وتقاليده، وذلك باعتبارها المسؤولة عن جناح السلطان، وتحمل مفاتيح خزائنه وللباش خزينة دار جناح خاص بها ولها أيضا مائدة طعام خاصة، ويعمل في خدمتها شخصيا عدد من الجواري ولها أن تذبح في عيد الأضحى أضحيتها الخاصة بها، ومن بين مهامها أن تتولى بنفسها معاينة الفتيات اللواتي يأتي بهن آباؤهن لتقديمهن إلى حريم السلطان، وتهتم كثيرا بتحري أصولهن وعراقة عائلاتهن[4]".

الخبيرات: لكل واحدة منهن وظيفة معينة إحداهن مسؤولة عن المطبخ وأخرى عن الملابس والقهوة وحمل الإبريق، أوالتموين...الخ، وكذلك نجد **المسؤولات** عن المراسم والتشريفات أي مراقبة مواقيتها وتنظيمها ومختلف إجراءاتها، وتسمى رئيستهن باش كاتبة[5].

وأيضا نجد **النائبات** (قالفة)، وهي رئيسة الجواري في كل جناح من أجنحة القصر وبمثابة المديرة له ومهمتها الإشراف على النظام داخل الجناح التي هي مسئولة عنه ومن مهامها تدريب الجواري وتعليمهن عادات وتقاليد قسم الحريم[1] ولها

---

[1]- يحمل الصدر الأعظم واحدا، ويحمل رئيس الغرفة الخاصة (خاص أوطى باشي) الخاتم الثاني نفسه.(أنظر: مخلوف ، المرجع السابق، ص18).

[2]. نفسه، ص19.

[3] - سنجر، المرجع السابق، ص133

[4]- مخلوف، المرجع السابق ص 20.

[5]- عثمان أوغلو ، المصدر السابق، ص83.

راتب يناسب أقدميتها في الحريم، ولها تعيينات تصرف لها من القصر بكميات كافية عبارة عن صابون وسكر وشمع وقهوة[2].

وكذلك نجد المستجدات من الجواري، وهؤلاء يمثلن قاعدة هذا الشكل الهرمي، فهن الجواري اللاتي يلتحقن حديثا بالحريم لتصبح موظفة بعد أن يتم تدريبها.

2)عمل المرأة عند العامة:

لقد رأينا أن أدوار النساء قد اختلفت في القصر، وقد خصصت لهن رواتب مقابل أعمالهن أما إذا أتينا الآن للنساء في بيوت العامة في كل من اسطنبول و القاهرة فسنجدها طبعا تختلف عن عمل المرأة في القصر كما تختلف فيما بينها، فلقد عملت المرأة في التجارة سواء بالبيع أو الشراء إما بنفسها أو عن طريق وكيل لها، كذلك عملن في الكثير من المهن المختلفة حسب الشريحة الاجتماعية التي ينتمين إليها، فهناك نساء الطبقة العليا من نساء العسكريين والأشراف والعلماء والتجار اللاتي عملن في مجال التجارة والالتزامات الزراعية، وهناك نساء الحرفيين والفلاحين اللاتي عملن في المهن الأقل مستوى مثل الغزل، الداية، الخاطبة، الخادمات وغير ذلك من المهن، أما في الريف فقد شاركت النساء أزواجهن في معظم الأعمال كالحرث والسقي وعلف الحيوانات و نحوها.

أما عن دوافع عمل المرأة فكان بسبب الإحساس بالمسؤولية اتجاه الذات والأسرة والمجتمع ورفض الوحدة لاسيما المطلقات أو غير المتزوجات سعيا وراء الأمان والراحة وتحقيق المنفعة الشخصية لها ولأسرتها، أما الدوافع الخارجية تتمثل في مساعدة الأسرة لاسيما في حالة وفاة الزوج أو بعد الطلاق أو حتى في فترة الحروب[3] وغياب الزوج بحثا عن الأمان الاقتصادي خادمة في المنازل أو بائعة في الأسواق بأجر شهري أو أسبوعي أو يومي[4].

---

[1]. مخلوف، المرجع السابق، ص22.

[2]. عثمان أوغلو ، المصدر السابق ، ص 84.

[3].كان للمعارك الدائرة بين المقاومة الشعبية والمماليك من ناحية والفرنسيس من ناحية أخرى خلال أحداث 1798م أثرا سلبيا على استقرار مصر عامة، ونتج عنها هروب المماليك وأعيان القاهرة وترك ممتلكاتهم وقد وصف الجبرتي الأمر وصفا دقيقا حينما قال : " وخرج غالبية النساء ماشيات وأطفالهن على أكتافهن يبكين في ظلمة الليل واستمروا على ذلك فلما خرجوا من أبواب البلد تلقتهم العربان والفلاحون فأخذوا متاعهم ولباسهم وأعمالهم"، أنظر (الجبرتي المرجع السابق، ج3 ،ص120).

[4]- حامد عبد الحميد محمد حسانين، **النشاط الاقتصادي للمرأة في القاهرة العثمانية دراسة وثائقية في ضوء سجلات المحاكم الشرعية 1517-1798م**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ع44، 2018، ص4.

تختلف العوائل التركية عن المصرية، فالعائلات التركية لم تكن تسمح لنسائها بالعمل خارج المنزل إلا في حالات موت رب الأسرة عند قيام الحروب، فنلاحظ أن بعض الزوجات يعملن في منازلهن إما بالخياطة أو بالحياكة أو التطريز وغيرها من الأعمال البيتية التي لا تتنافى مع العادات والتقاليد الاجتماعية الإسلامية[1]، أما في نهاية (ق19)م بدات النساء في تركيا بالعمل في معامل الحياكة والنسيج [2]. وبالطبع كانت طبقة النساء من المماليك هن اللواتي يكون طبقة الأثرياء ولو أن نساء التجار كون نخبة تكاد تسبق نساء المماليك في الثراء[3]، واشتركت المرأة العادية أيضا في عمليات البيع والشراء فكانت تشارك زوجها أو تستثمر مالها بدونه في شراء حوانيت أو دور أو قاعات نسيج، وقامت أيضا بأشغال حرفية مثل صنع أثواب النساء ومناديل الرأس، كما عملت في قاعات النسيج وغيرها وكثيرا ما كانت تشارك زوجها في العمل في بعض الحرف مثل طهي الطعام[4].

وأهم الوظائف التي امتهنتها النساء في مصر:

مهنة الغزل والحياكة[5]:

وجدت أدلة تؤكد ممارسة النساء لهذه المهنة على أنها من أهم المهن التي مارستها النساء ووجدت بكثرة داخل سوق الغزل بالقاهرة، حيث يمارسن صناعة المنسوجات المختلفة بأنواعها من قطنية وحرير وكتانية[6]، وقد امتلكت بعض النساء قاعات للحياكة واستثمرن أموالهن في شراء وبيع قاعات أخرى كما ان الأباء والأمهات كانو يرسلون بناتهن لتعلم هذه الحرفة منذ نعومة أظافرهن، وقد سيطرت النساء على النسيج سيطرة شبه تامة بالقاهرة لدرجة أن الرجال الذين استثمروا أموالهم في هذا المجال أداروا منشئاتهم بنجاح من خلال جهود النساء العاملات[7].

الدايات–القابلات: وهن من كن يقمن بتوليد النساء[8]، لعدم السماح للأطباء الرجال بالقيام بهذه المهمة[9].

---

[1]– النعيمي، المرجع السابق، ص111.

[2]– النعيمي، نفسه، ص73.

[3]– أميرة سنبل وآخرون ، **النساء العربيات في العشرينات حضورا وهوية**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية وتجمع الباحثات البنانيات، لبنان، 2010، ص28.

[4]– نفسه، ص29.

[5]– أنظر الملحق رقم(3)، ص 78.

[6]– عيسى، المرجع السابق، ص29.

[7]– عبد الحميد، المرجع السابق، ص15.

[8]– علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ص 66.

[9]– عيسى، المرجع السابق ،ص70.

البلانة: وهي من أهم المهن التي عملت بها المرأة وينصب عملها على القيام بتزيين النساء.

الخبيرات : يوجد عدد من النساء كن يعملن كخبيرات في المحاكم الشرعية.

ولقد شاركت المرأة في طوائف الحرف الموجودة في ذلك الوقت بل إنها كانت تنتخب لترأس طوائف بعض الصناعات الحرفية، كالتمشيط والنقش، وأن تكون مرجعا لتعليم هذه الحرفة لغيرها من النساء[1].

العمل في المنازل: يمثل عمل المرأة كأجيرة في المنازل نشاطا أساسيا بالنسبة لبعض النساء ذوي الأصول الريفية خاصة في الفترات التي أعقبت قصور النيل وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد في بعض الفترات وشمل العمل الذي تقوم به الخادمة الأعمال المنزلية العديدة مثل النظافة وغسيل الملابس والأواني[2].

العمل التجاري : بائعة أطعمة شعبية وسلع غذائية وكمالية ودلالة على السلع والبضائع في الأسواق وتعاملات مالية مختلفة وقد كانت هناك طوائف تنظم بداخلها رجال ونساء يعملون بها، كما أن شيخ الطائفة ونقيبها كان يشرفان على عمل النساء في الطائفة مثلما الحال مع الرجال المنتمين إلى الطوائف[3].

العمل الزراعي: لقد عملت الفلاحة المصرية دوما في الحقول لفترات طويلة مع بذل جهد شاق، وقد أشار أعضاء الحملة الفرنسية إلى كثرة أعداد الفلاحات في الأرض، حيث كن يشكلن شريحة مهمة في القوى العاملة في زراعة القطن والأرز خاصة في مواسم الحصاد[4].

وهناك مهنة أخرى غير أن سونيني فقط انفرد بالحديث عن ختان البنات مؤكدا أن هذا الأمر معروف في الشرق وفي مصر كانت نساء الصعيد متمرسات في هذه المهنة فهن يطفن الشوارع وينادين على مهنتهن[5]، وختان الفتيات حالة نادرة جدا يعيبها سكان المدن والأتراك وتوجد عند البعض من الفلاحين والعربان[6].

---

[1]- ناصر عبد الله عثمان، **الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر**، د ط، دار الكتب، القاهرة، 2002 ، ص126.

[2]- عبد الحميد، المرجع السابق، ص4.

[3]- عبد الحميد، نفسه، ص 6.

[4]. تاكر، المرجع السابق، ص106.

[5]- علي ذهني، المرجع السابق، ص325.

[6]- علماء الحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص74.

كما نجد في مصر نساء مهنتهن الرئيسية البكاء على الميت يضربن صدورهن ويمسكن المناديل السوداء في أيديهن ويستمر صراخهن حتى انتهاء إجراءات الدفن[1].

ومن الجدير بالذكر أنه كان للمرأة في حياة الدراويش مكانة مهمة إذ أنه يمكن لزوجة شيخ الطريقة أن تتمتع بسلطة كبيرة وأن تتبوأ هي الأخرى وضعا ذا نفوذ فإن تلك الشخصية من الأعيان كان يمكن أن تتقلد بعض المسؤوليات فيما يخص النزلاء والضيوف من تقديم الخدمات لهم والإهتمام بشؤونهم مثل مأكلهم ومكان مسكنهم وغير ذلك وتصبح بعد ذلك تسمى أم الدراويش وأما بالنسبة لبقية النساء الأخريات من سلالة شيوخ الدراويش فقد تقلدن مناصب كمديرات للمؤسسات التابعة لهذه التكايا[2].

وقد اتخذت المعاملات المالية أشكالا مختلفة مثل الضمان وهو يتمثل في أن تضمن امرأة أخرى في اقتراض مبلغ مالي لتقوم بالتجارة به وتتعهد بالسداد نيابة عنها في الوقت المحدد للسداد سواء كان ذلك من مالها أو من مال من اقترضت المبلغ بالنيابة عنها عقب نمو تجارتها ، وكذلك انتشرت المعاملات المالية بنظام التقسيط أو مقايضة السلع ببعضها البعض، كما كان للقروض دورا أساسيا في تفادي الكثير من النساء العاملات في مجال التجارة الإفلاس، ولقد وثقت القروض العلاقات التجارية التي تربط بين التجار والنساء العاملات في مجال التجارة وهنا لعب التجار الكبار دورا لا يقل بأي حال من الأحوال عن الدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك في وقتنا الحالي، مع الاهتمام بتسجيل بيانات الدين وتوثيقه بالمحاكم الشرعية وسميت هذه الوثيق ب"حجة شرعية " وقد سجنت بعض المقترضات اللواتي لم يدفعن ماعليهن من دين[3].

وساهمت الأوبئة والأزمات التي تعرض لها الريف المصري في تدفق الهجرة من الريف نحو القاهرة وعلى حد قول الجبرتي: "وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن وضاقت السبل وجاء الفلاحون من بلادهم وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من شدة الجوع ومات الكثير من الفقراء بالجوع [4].

في نهاية (ق18)م وبداية (ق19)م تغيرت أوضاع المرأة في الدولة العثمانية وأصبحت لها حرية أكبر في حق البيع والشراء والاستيراد وحق التملك، وقد وصل الأمر أن منهن من قمن شكواهن مباشرة للسلطان عن النساء

---

[1]- علي ذهني، المرجع السابق، ص328.

[2]- كامل النعيمي، المرجع السابق، ص75.

[3]- عبد الحميد، المرجع السابق، ص10.

[4]- نفسه، ص4.

الأخريات وعن أربابهن في العمل أو ضد أزواجهن[1]، وكذلك بالنسبة لمصر وبفحص السجلات العقارية في العقود الأخيرة من (ق18)م نجد أن جواب 40 بالمئة منها تدون باسم النساء، غير أن هذا يشير إلى أن المرأة أصبحت تشارك الرجل في امتلاك العقار والمال وكانت حرة في التصرف في ممتلكاتها، وحينما اشترت التزاما أو حانوتا أو سلعة أو غيرها دونت في قسيمة الشراء التي يتم تسجيلها في المحكمة أن ثمن الشراء قد دفع "من مالها الخاص"، لكي تحجب الشبهة عن اشتراك زوجها في عملية الشراء[2].

ذكر المؤرخ عبد الرحمان الجبرتي 1753-1865 أنه في أحداث عامي 1802-1814اجتمع الكثير من النساء العاملات والغاضبات من قطع أرزاقهن ودخلن بجرأة غير مسبوقة على الجامع الأزهر وصحن بالمشايخ ومزقن أوراقهم، وأبطلن دروسهم، وهددنهم بالعودة إليهم إذا لم يستجيبوا إلى مطالبهن، وعدن إليهم دون تردد ثم توجهن إلى الباشا وأعربن عن استيائهم بالقوة نفسها فتجاوب معهن مباشرة ووعدهن بالنظر في أمر الأرزاق حتى إن الجبرتي نفسه أضاف لاحقا أن شيوخ الأزهر لم يكن لديهم القدرة على منع ذلك التجمهر[3].

2) أثر الإصلاحات في اقتصاديات المرأة في كل من استانبول والقاهرة:

و في فترة التنظيمات(1839-1856)م باستانبول تغيرت نظرة المجتمع للمرأة العثمانية فطالبت تلك التنظيمات بحقوق المرأة وفتحت الطريق أمام العادات والتقاليد الغربية أن تدخل المجتمع التركي المسلم في سلسلة من التغيرات سواء في التجارة أو الصناعة أو الزراعة فانعكس ذلك على التجارة ومنه المرأة[4]. كذلك في مرحلة التنظيمات كان للمرأة نصيبها من التعليم المهني الذي شهد تطورا ملحوا، ففي عام 1869 تم افتتاح أول مدرسة صنايع خاصة بالبنات اهتمت بتوفير أيدي عاملة نسائية، وركزت على تدريبهن على مهن حرفية عديدة، مثل الحياكة اليدوية والميكانيكية، صناعة السجاد، الطبخ، وصناعة الحلوى[5].

أما في مصر بسبب سياسة محمد علي تم السماح للنساء بالاشتراك مع الرجال في شراء الالتزامات بمعنى أن الالتزام يعطي الملتزم حق جمع الضرائب على الأراضي الزراعية في مقابل قطعة أرض تعطى له دون ضرائب تزرع

---

[1]- كامل النعيمي، المرجع السابق، ص71.

[2]- سنبل، المرجع السابق، ص28.

[3] - الجبرتي، المصدر السابق ،ج4 مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ص320، 321.

[4]- كامل النعيمي، المرجع السابق، ص71.

[5] -bahar çolak, **Portraits of women in the late nineteenth centry ottoman empire fro the pen of ahmed midhat effendi**, master thesis, bilkent university, 2002, pp ,115 116.

بالسخرة، فهذا أدى إلى دخول النساء في الحياة الاقتصادية والتجارية أكثر منه في العصور السابقة وخاصة أن الحكم اللامركزي لم يدون أي قوانين تمنع أي فئة من الشعب بما فيهن النساء من العمل والاشتراك في التجارة وكسب المعيشة[1].

فنرى سيدات المماليك وكلهن من أصل أجنبي يقمن بأعمال المقاولة فكن يشترين الالتزامات من رجال الجيش والمماليك ويخضن ميادين التجارة والصناعة، فاشترين الحوانيت وحصلن على الوكالات، على سبيل المثال اشتركت إحدى السيدات المماليك في شراء البن ثم اشترت حانوتا لطحنه، ثم مقهى، وفي عام واحد اشترت التزامات ذات قيمة كبيرة فقد فترة التغيرات الكبيرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في القرن التاسع عشر بمصر مع محمد علي وذلك بسبب هدفه لبناء ولاية قوية، فبدأ بغرس بذور أدت لبناء مجتمع صناعي حربي فاحتكر الوالي شراء المحاصيل الزراعية ثم التجارة الخارجية ثم الداخلية وذلك حينما حدد أثمان بيع السلع وشرائها واحتكر الالتزامات وكثيرا من الأوقاف الأهلية، وقد بنا مصانع لصنع الأسلحة واحتياجات الجيش من ذخائر وملابس كما أسس مدارس الطب البشري والبيطري والمدفعية والفروسية وغيرها، كل هذه التغيرات سدت أبواب الرزق على النساء والرجال معا حيث أصبح التاجر الوحيد تقريبا للأراضي الزراعية وحينما أسس الوالي سلطة مركزية للحكم كانت الخدمة فيها طبعا مقصورة على الرجال و تهمشت المرأة مقارنة بالعصور الماضية حينما كانت تخوض بعض ميادين التجارة والاقتصاد وفي الوقت نفسه الذي تهمشت فيه المرأة اقتصاديا شجع الوالي المرأة في مجال التعليم وشيد مدرسة لتعليم الحكيمات وحينما احتاج إلى يد عاملة في المصانع شجع النساء على ذلك[2].

ومن المؤسف أن احتكار كل أوجه كسب العيش أدى إلى ضعف مكانة المرأة الاقتصادية، فقد حول محمد علي العامل الحر إلى عامل أجير وإذا عملت المرأة كان أجرها نصف أجر الرجل، كل هذه الأحوال والتغيرات أساءت إلى المرأة المصرية بصفة عامة، حتى سيدات الطبقة الثرية تدهورت مكانتهن إذ ألغى الوالي الالتزامات وأصبح يعطي بعض الأراضي الزراعية في صورة مكافآت إلى حاشيته وأعضاء أسرته وذلك على مر الزمن حتى النساء اللواتي ورثن بعض الأراضي الزراعية من أبائهن وأزواجهن غالبا ما أعطين رجل العائلة حرية التصرف بهذه الأراضي، فبينما كنا نرى في سجلات محاكم (ق18)م سيدات يمتلكن أراضي زراعية أو التزامات اختفت هذه الأسماء في القرن التاسع عشر حيث أخذت المحاكم تشير إلى أسماء ملاك الأراضي من الرجال كفلان باشا

[1]- أميرة سنبل وآخرون، المرجع السابق، ص28.

[2]- أميرة سنبل، نفسه، ص30.

وزوجته، دون التعريف باسمها، وأصبحت الزوجة نكرة تعرف باسم زوجها أو قريبها من الرجال [1]، وخلاصة ما تقدم أن مكانة المرأة في المجتمع ترتبط بنوع الحكم السياسي السائد، فالمركزية تحتم تمييز الرجل عن المرأة وتؤكد النظام الأبوي لأن كل السلطة في يد الرجل، وكل الفرص الاقتصادية والتجارية تعطى للرجل دون المرأة.

وزاد الطين بلة حينما أدخل الوالي ومن تلاه من حكام نظم المؤسسات الأوروبية مثل البنوك وشركات التأمين والبورصات، ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان حق المرأة وكاينها القانوني مهضومين في أوروبا نفسها، فكان كل ما ترثه المرأة يقع تحت سلطة الرجل، زوجها مثلا، ويصبح ملكا له، وعلى العكس من ذلك كان للمرأة في مصر هذه الفترة وجود قانوني معترف به وحق امتلاك الثروات، فالبنوك وغيرها من المؤسسات في الغرب حسب النظام السائد لم تعترف بحقوق المرأة القانونية بينما كانت المحاكم الشرعية في مصر تعترف لها بهذه الحقوق[2].وهكذا بسبب النفوذ الأوروبي حرمت المرأة المصرية من الإستفادة الاقتصادية من هذه المؤسسات ومنعت من الاستثمار فيها إلا عن طريق زوج أو أخ .

والخلاصة أن المرأة المصرية فقدت تدريجيا حرية التصرف الإقتصادي وقدرتها على البيع والشراء، إلا بيع وشراء مايسمح به زوجها[3].

لقد رأينا في المبحث السابق أن المجتمع العثماني في كل من استانبول والقاهرة لم يكن فيه ظهور بارز للمرأة في الأماكن العامة بسبب تقاليده الإسلامية ، وأن نشاطها قد اقتصر داخل أسوار الحريم في الاهتمام بشؤون والأسرة، إلا أننا وجدنا أنه كانت للمرأة عدة إسهامات سياسية خاصة مركز الحكم باستانبول فكانت منهن من أساءت التصرف وترتبت عن قراراتها نتائج وخيمة، ومنهن من اتسمت بالحكمة وبعد النظر مولية الاهتمام لمصلحة الدولة قبل أي شيء أما في مصر فلم تسمح الأوضاع المحيطة وطبيعة الحكم بالمشاركة السياسية للمرأة . كما قامت المرأة في كلا المدينتين بدور كبير في المجال الاقتصادي، فنجد أن النساء قد اشترين الأملاك ودخلن شريكات في التجارة واضطلعت الكثيرات منهن بدور فعال في إدارة الثروات واستثمارها، كما أسسن الكثير من الوقفيات وتنافسن في أعمال الخير، كما عملن على مساعدة الفقراء وإقامة المدارس والمستشفيات والمجمعات

[1]. أميرة سنبل وآخرون، المرجع السابق، ص30.

[2]. سنبل وآخرون، المرجع السابق ، المرجع السابق، ص31.

[3]. الأزهري، المرجع السابق، ص31.

الخيرية والأوقاف، مما كان له الأثر الكبير في اقتصاد الدولة، وقد تفاوتت هذه الجهود والأدوار من سيدة لأخرى، كل بحسب مكانتها.

المبحث الثالث : الواقع الثقافي والمرأة.

المطلب الأول: تعليم المرأة.

- التعليم في القصر السلطاني
- التعليم عند العامة في كل من استانبول والقاهرة
- أثر الإصلاحات في تعليم المرأة:

1) استانبول

2) القاهرة

المطلب الثاني: المرأة العثمانية في آراء بعض المفكرين.

1- المفكرون الأتراك والدعوة إلى العلم والعمل

2- المفكرون المصريون والدعوة إلى الأصالة الدينية

المطلب الثالث: ظهور نساء مثقفات.

1) استانبول

2) القاهرة

المبحث الثالث: الواقع الثقافي والمرأة

قام النظام التعليمي في الدولة العثمانية على أسس إسلامية واضحة المعالم، مصدرها القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والاستفادة من الحضارات الإسلامية التي سبقتها، فالدين الإسلامي يدعو للتعلم ومن ثم كان التعليم من الناحية النظرية يمثل قيمة إيجابية، حيث أنه يجب التعلم لفهم الدين وتطبيق شرائعه وتعاليمه، إضافة لتسهيل مقتضيات الحياة، وسعت الدولة العثمانية لتطويره عن طريق إصدار قوانين إصلاحية أو الاستعانة بالخبراء، خاصة بعد فترة الركود والانحطاط حيث أصبح التعليم مقتصرا على التعليم الديني فقط وعلى الحفظ والتكرار دون إسهامات جديدة، إضافة لعدم إكمال المتعلمين تعليمهم واكتفائهم بالقدر الذي يساعدهم على مزاولة عباداتهم و أنشطة حياتهم، وكل هذه الظروف التعليمية بمختلف إيجابياتها وسلبياتها كان لها أثرها على المستوى التعليمي والثقافي للمرأة في كل من استانبول ومصر.

المطلب الأول: تعليم المرأة:

1) التعليم في القصر السلطاني:

تمر الجارية منذ التحاقها بالقصر بمراحل كثيرة من الإعداد والتربية والتثقيف اللازم لتصبح جديرة بالحياة داخل قسم الحريم لذا فالنساء يتعلمن دين الإسلام و مبادئه، كما يتم إعداد برامج خاصة لتثقيف الجارية وتعليمها القراءة والكتابة، والحياكة والتطريز، والموسيقى، ويخضعن لنظام دقيق لتهذيبهن وتعليمهن آداب الحريم وتقاليده ، حيث أن هذا القدر من التعليم يعتبر أساسيا لكل من تقوم بدور داخل الحريم من أصغر جارية حتى أكبر موظفة في القصر، ويوزعن حسب العمر والميول من طرف كيخيا قادن كبيرة رئيسات الخدم، ولا ينقصهن أبدا أي شيء ولهن أماكن مخصصة للدراسة حيث يتعلمن القراءة والكلام بالتركية[1].

وإذا كان لدى الجارية استعداد عقلي للدراسات النظرية، تتلقى مقررات لتعلم الفارسية أو العربية ثم التاريخ الإسلامي والجغرافيا (مثل الجارية نورت وكانت بدرجة خبيرة في القصر "أوسطى" في زمن السلطان عبد العزيز وقد أتقنت اللغة الفارسية وكانت تقوم مقام المعلمة داخل الحريم، ومنهن من درسن فن الخط وبلغن درجة رفيعة في إتقانه، وصارت لوحاتهن الخطية تزين بعض غرف الحريم[2].

[1]- بون، المصدر السابق، ص 99.

[2]- مخلوف، المرجع السابق، ص30.

أما نساء السلطان بكافة درجاتهن فيتعلمن قراءة القرآن الكريم، والتاريخ العثماني وقراءة الشعر والحساب والعلوم الدينية، ومع ظهور الصحف كان يسمح لهن بمطالعتها[1]، وكان السلاطين العثمانيون يعتبرون أنفسهم مسؤولين أمام الله عن تعليم الجواري، فيأتون بالمعلمات إلى الحريم لهذا الغرض، ولا بد أن تتصف المعلمة بالوقار والخلق الرفيع وإلا أقيلت من عملها[2]، لذا كانت المعلمة تحظى باحترام خاص ومعاملة متميزة داخل الحريم احتراما لعلمها، وكانت تلميذاتها من الأميرات يقبلن يدها، كما كان السلطان ينهى المعلمة عن الركوع تحية له ويستقبلها واقفا تقديرا لعلمها، كما أنها تجلس أمام السلطان فوق المقعد على خلاف ما هو متبع من جلوس ضيوفه فوق وسائد، وتتضمن مذكرات من عملن داخل قسم الحريم أمثلة تعبر عن عمق الشعور الديني لدى حريم القصر، حين تطلب إحدى قدامى النائبات في الحريم من معلمة الحريم أن تساعدها في تعلم كيفية قراءة وحفظ بعض سور القرآن الكريم، لأنها "تخشى أن تقرأها خطأ فتكون قد ارتكبت ذنبا عظيما يحاسبها الله عليه[3].

إلا أننا نجد في المراسلات الشخصية بين أعضاء الأسرة المحفوظة في أرشيف قصر طوب كابي أنها قد تضمنت أخطاء بنيوية ونحوية ولم تكن اللغة دائما صحيحة من الناحية الاصطلاحية ، وهكذا نستطيع القول أن نساء السلطان لم يكن لديهن جميعا مهارات ومعرفة جيدة للقراءة والكتابة، باستثناء قلة منهن تمتعن بمستوى جيد[4] .

2) التعليم على مستوى العامة في كل من استانبول والقاهرة :

كانت الفتيات في اسطنبول يتعلمن في سن مبكرة لكي يصبحن زوجات وأمهات، وكن يذهبن أولا إلى المدارس الابتدائية، وهناك يتعلمن الخط والحساب والجغرافيا والتاريخ بالإضافة إلى المعلومات الإسلامية الأساسية مثل: الحروف العربية وتلاوة القرآن وحفظه والقيم، وإقامة الصلوات، وكانت هذه المدارس عادة ملحقة بالجوامع[5]

---

[1]- عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها** ،ج1، د ط، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1980، ص 586.

[2]- فحين علم السلطان محمد رشاد، أن المعلمة التي تعلم الحريم قراءة القرآن الكريم كانت تدخن أثناء الدرس وتجلس بطريقة لا تتناسب مع حرمة القرآن الكريم، دفع لها راتب سنة مقدما ومبلغا طيبا من المال وأعفاها من مهمتها (أنظر: مخلوف، المرجع السابق، ص 34).

[3]- مخلوف، المرجع السابق، ص31.

[4]- ميري شيفر موسنسون، **العلم عند العثمانيين الإبداع الثقافي والتبادل المعرفي**، تر: محمد شعبان صوان، دط، أبن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ، الجزائر و لبنان، 2019، ص 145.

[5]- أنظر الملحق رقم(4)،ص 79.

عدة قرون في كل مكان تقريبا، وقد ذكر الرحالون الغربيون أن القرى ولو صغيرة لم تكن تخل من مدرسة ابتدائية[1]، لكن حوالي 99 % لايواصلن التعليم بعد الإبتدائية فكن يفضلن التعليم خارج المدارس في البيوت والتكايا[2].

وكانت الفتيات العثمانيات يتعلمن سواء في منزلهن أم في المدرسة، ويعدن جيدا كي يتحملن كل التبعات في حرم الدار، ويزودن بكل المعلومات والمهارات اللازمة من أجل الوفاء بواجباتهن بوصفهن زوجات، فبالإضافة لتلقي المعلومات العلمية، فقد علموا بدقة قواعد السلوك والمجاملة في المجتمع أيضا، وكان هناك تسلسل هرمي صارم يعتمد على احترام كبار السن في البيت والمجتمع، وكانت كل شريحة من شرائح المجتمع تربي أولادها على امتثال هذه القواعد، وبينما كانت المدارس تقدم للطلاب منهجا شاملا، قدمت للفتيات الصغيرات معلومات مفصلة عن إدارة المنزل سوف تساعدهن على القيام بتكاليف الزواج، وموضوعات الدروس في مادة إدارة المنزل تشير إلى ذلك جيدا، عن ماهية المنزل وكيف يفرش ويتم العناية به والملامح الرئيسية للغرف وطريقة ترتيبها، والطبخ وحفظ المواد، وصنع الصابون والكريمات، وتحديد ميعاد المناسبات والتجهيز لها[3].

وتشير بعض التقديرات أن نسبة المتعلمين لم تتجاوز 2 أو 3 بالمائة في أوائل القرن التاسع عشر وحوالي 15 بالمائة نهاية القرن المذكور حيث بلغ عدد المدارس على مستوى الإمبراطورية خمسة آلاف مدرسة ابتدائية يدرس فيها أكثر من 650 ألف تلميذ، أقل من 10 بالمئة منهم من البنات[4]، هنا نلاحظ أن نسبة التعليم القليلة لم تكن مقتصرة على البنات بل أن التعليم في كل الأقاليم لم يكن كافيا حتى بالنسبة للبنين.

أما في مصر يذكر فورمون في وصف نساء الأتراك والمماليك لم ينلن نصيبا من التعليم[5]، وقد ذكر علماء الحملة الفرنسية إن رؤوس النساء خالية من أية معرفة، و الفتيات لا يتعلمن حتى مجرد القراءة وإذا حدث إن كان بعضهن يمتلكن هذه القدرة فلا بد أن هذا بالغ الندرة ولا بد أنهن قد تعلمن هذا في معقل الحريم ويكون مدرسوهن في هذه الحالة رجالا في سن متقدمة ومحرومين من نعمة البصر ولا يستطيع مثل هؤلاء المدرسين أن يعلموهن أكثر من حفظ الآيات من القرآن وعند هذا الحد تتوقف التربية الأخلاقية للنساء في مصر[6].

---

[1]- سنجر، المرجع السابق، ص56.

[2]- كامل النعيمي، المرجع السابق، ص72.

[3]- سنجر، المرجع السايق، ص 58 ،59.

[4]-كواترت، المرجع السابق، ص 299.

[5]- علي ذهني، المرجع السابق، ص284.

[6]- علماء الحملة الفرنسية، المصدر السابق، ص74.

هناك الكثير من الأدلة أن بعض الأهالي قد عارض تعليم الفتيات التعليم النظامي الحديث، وعارض اختلاط البنات بالذكور، في حين شجعوا الفتيات للالتحاق بالتعليم الديني بالمدارس الدينية الملحقة بالمساجد، ذلك التعليم الذي تركت الدولة العثمانية مسؤوليته الأوقاف فكان للفتيات نصيب منه، فالأهالي في جميع القرى والمناطق المجاورة لم تحبذ إرسال بناتهم خارج القرية نظرا لسيادة العرف والعادات والتقاليد، لذا سعوا لتعليميهن العلوم الدينية في بعض البيوت، تمثلت أقساط تعليميهن في الهدايا الرمزية اللاتي تقدمها الفتيات لمعلماتهن[1].

إن ماطرحناه حول تعليم المرأة وما توفر من مؤسسات في القرن الثامن عشر، كان قد اقتصر على فئة قليلة محظوظة، ودون أن يكون في المستوى الكبير والشمولية لكل الفئات لنستطيع تعميمه، إلا أنه في القرن التاسع عشر مع بروز مثقفين جدد ودعوة السلاطين المتمثلة في الإصلاحات والتي مست بدورها التعليم، ظهرت أفكار حول ضرورة تعليم المرأة والمناداة بحقوقها، فبدأت بعض الصحف والمجلات بكتابة مواضيع تطمح لتحسين وضع المرأة العثمانيين مؤكدين على مبادئ الإسلام الذي أعطى حقوقا للمرأة، فلا بد أن تتمتع بها مقارنة بحقوق المرأة الأوروبية آنذاك.

3- أثر الإصلاحات[2] في تعليم المرأة :

1) استانبول:

شهدت الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إصلاحات اجتماعية وتشريعية لإصلاح النظام المتهرئ ، وفي العام 1839 أعلن السلطان عبد المجيد الأول(1823-1861م) تدشين سلسلة من الإصلاحات، على الرغم من أن تلك الإصلاحات لم تكن موجهة لتغيير واقع المرأة فإن المرأة العثمانية تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقضائية والفكرية التي شهدتها الدولة وبدأ وضعها الاجتماعي والقانوني يتحسن في المجتمع، إن واقع ودور المرأة استقطب اهتمام حركة التحديث في الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن

---

[1]- عفاف البشير عيسى، **الإصلاحات العثمانية وأثرها في تعليم الفتيات في العصر العثماني الثاني 1835-1911،دراسية تاريخية وثائقية**، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الزاوية ليبيا، د ت ن، ص14.

[2] - يقصد بالإصلاحات التنظيمات التي دخلت الدولة العثمانية بداية من 1774 وحتى انهيار نظام الخلافة العثماني، وهي تتمثل في مجموعة الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تبنتها الدولة العثمانية للحفاظ على بقائها، وتتمثل في اتخاذ عدة إجراءات تؤدي إلى إحداث تغيير أساسي على الدولة العثمانية، في كافة مجالاتها، ويكون هذا التغيير على النمط الأوروبي، وقد أطلق على هذه الإصلاحات اسم" تنظيمات خيرية" على أساس أنها مجموعة إجراءات ستجلب الخير للدولة، فايز محمد حسين محمد، **الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل** ، جامعة الإسكندرية، مصر، د ت ن، ص16.

العشرين، واعتبر تحرر المرأة خطوة غاية في الأهمية على طريق تحديث الدولة خلال الفترة الممتدة بين بداية التنظيمات وحتى بدابة الحرب العالمية الأولى، وفي تلك الفترة ناقش المثقفون واقع المرأة في الدولة العثمانية وكان لهم دورا كبيرا في تغييره.

يمكن القول إن التطور في المؤسسات التعليمية قد بدأ في عهد السلطان محمود الثاني بإصداره الفرمان الذي نص على أن تقوم مدارس الصبيان لتأمين التعليم الديني لأطفال المسلمين، ليبدأ بعدها التحول تدريجيا نحو التعليم عل الطراز الأوروبي فكان من أهم الإصلاحات إيفاد البعثات العلمية والسفراء إلى أوروبا، فانتشرت فكرة اعتبار العلم والمعرفة هي مصدر السعادة والثروة في جميع مجالاتها، العلم هو مصدر الإبداع والعلوم هي وحدها التي تؤمن تطور حياتنا في الدنيا[1]، ففي عام 1858 افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات في اسطنبول، وبعدها بقليل تم النشر في الجريدة الرسمية بأن النساء المتعلمات سوف يكن قادرات على توفير أكبر قدر من الراحة لأزواجهن حيث أن معرفتهن بشؤون الدين والشؤون الحياتية سوف يجعل من السهل الحفاظ على عفتهن، ومابين عامي 1869_1870م افتتح في استانبول أول معهد عال لإعداد المدرسات للعمل في مدارس الفتيات بشكل منتظم[2]، لكنها تلقت معارضة من الأهالي لأسباب دينية[3].

لقد أضاف مصلحو التنظيمات فيما بعد بعض المدارس للبنات ومدارس لتدريب المرأة ومدارس للفنون ، فافتتحت المدارس ثم الثانويات والجامعة، وبالتالي إعدادهن وتهيئتهن للدخول إلى المهن والحياة العامة، فقد تقرر فتح مدارس للجميع، بغض النظر عن الجنس والسياسة، دشنت الخطوات الأولى في العام 1842 بافتتاح دورات تدريبية في المدارس الطبية أشرف عليها مدرسون أجانب، نجحت في تخريج عدد من النساء بمهارات طبية في بادرة هي الأولى من نوعها[4] ، ونصت اللائحة التنظيمية للمعارف العمومية maarif İ Umum Nizamnamesi في العام1869 عل جعل التعليم إلزاميا بين سن السادسة والحادية عشر، وألزمت كل مدينة فيها أكثر من مدرسة ابتدائية تخصيص واحدة منها للبنات، ومع بداية القرن العشرين كان في اسطنبول وحدها سبع عشر مدرسة للبنات

[1]- وليد صبحي العريض، **اصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن 19،قراءة في قوانيين التظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني 1824–1876**، مجلة التربية، جامعة الأزهر كلية التربية، ع 146، ج2، 2011، ص8.

[2]- ثريا فاروقي، **النساء العثمانيات في متصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين**، ت: عايدة سيف الدولة ، ص5، لم نجد المعلومات الكافية للتهميش هذا المقال وقد اعتمدناه نظرا لما تتمتع به المؤلفة من انجازات وبحوث مكثفة في التاريخ العثماني.

[3]- آية النعيمي، المرجع السابق، ص71.

[4]- عبد ، المرجع السابق، ص3.

مقابل اثنتا عشر للبنين وثلاثمائة وست وعشرون مدرسة مختلطة[1] ، وفي نفس السنة تم افتتاح أول مدرسة للصنائع ، وكذلك أول مدرسة ثانوية للفتيات، وفي بعض ضواحي الدولة العثمانية كانت البنات يذهبن إلى المدارس الابتدائية مع البنين، وتم افتتاح مدارس إعدادية للفتيات ليكملن تعليمهن بعد المرحلة الابتدائية، وهكذا فإن نساء الأتراك في القرن التاسع عشر قد تبوأن مكانة اجتماعية لا بأس بها، وكذا بدأن بتوضيح تأثيراتهن في الرأي العام من خلال كتاباتهن ودخلن في خدمة الدولة[2].

فرضت ظروف الزمان والمكان الحاجة إلى معلمات يتولين عملية التعليم في مدارس البنات [3]خاصة بعد إنشاء أول دار للمعلمات 1870 مشكلة إضافة مهمة لتعليم المرأة، رافدا أساسا في رفد المدارس الإبتدائية والرشدية، غير أن دار المعلمات مثلها مثل معظم المدارس الخاصة بالبنات ظلت مقتصرة على اسطنبول والمدن الرئيسية وطوال أربع عقود لم يتجاوز عدد خريجاتها 737معلمة[4].

ومع ذلك فإن غالبية النساء اللواتي حصلن على تعليم رسمي في السنوات الأخيرة منذ القرن 19 حصلن عليه إما في المدارس التي تديرها مجتمعات الأقلية أو في مؤسسات تبشيرية[5]، وفي اسطنبول نجد المدرسة الأمريكية للبنات ومدرسة نوتردام دي سيون والتي كانت تعد خريجاتها للعمل بالتدريس نجحتا في إثبات وجودهما كمدرستين ثانويتين مفضلتين في مجتمع الصفوة المسلمة، غير أن حكومة السلطان عبد الحميد الثاني لم تكن راضية تماما عن التحاق الأطفال المسلمين بالمدارس التبشيرية، التي ستخرجهم على الأرجح دون أساس في الأخلاق الإسلامية وبتعاطف غير مرغوب مع الثقافة الأجنبية[6].

---

[1]- إحسان أوغلو، المرجع السابق، ج2، ص533.

[2]- الثقفي، المرجع السابق، ص50.

[3]- أوضح وزير المعارف في الدولة العثمانية خليفة اتخاذ قرار دار معلمات للبنات هو توفير معلمات لتدريس الطالبات في الرشدية مبينا أنه وفق تعاليم الدين الإسلامي لا يجوز للفتاة بعد سن السابعة أن تتعلم على يد معلم ذكر (أنظر:

Quoted in: bahar çolak, op,cit,p116.)

[4]_ Seçil akgum, **women's emancipation in turkey**, the Turkish studies association bullinm, Istanbul, vol,10,no1, march.1986,p3.

[5]- لقد أنشئت الكثير من المؤسسات التعليمية المسيحية في مختلف أرجاء الدولة العثمانية، فانتشرت المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية وكذلك العليا فكانت للبنين وكذلك البنات، وكان لفرنسا النصيب الأكبر في إنشاء المدارس التبشرية تماشيا مع رغباتها السياسية والدينية والثقافية ، وكانت جميع المدارس التبشيرية تدرس المناهج الفرنسية بمختلف قومياتها ومذاهبها(أنظر: ايمان عبد الرحمان هيجانة، **التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذجا)** ، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 41، ملحق 2، 2014، ص1.

[6]- فاروقي، المرجع السابق، ص8.

شكلت مدارس البعثات التبشيرية في الدولة العثمانية رافدا جديدا لتعليم المرأة، لاسيما على المستوى النوعي، إذ فتحت تلك المدارس الباب على مصراعيه أمام تلامذتها للتعرف على أفكار وقيم الحضارة الغربية، ووفرت فرصا لتعلم اللغات الأجنبية، كما كان للمعلمات الأوروبيات فيها أثرا ملموسا على طالباتهن تجاوز المظهر والسلوك إلى التوجهات الفكرية والسياسية[1].

وقد كان هدف عدد كبير من المعاهد التبشيرية تعليم البنات والفتيات، فقد اعتبرت هذه المؤسسات أن النساء هن اللواتي يشكلن الأجواء الأخلاقية والروحية والثقافية في البيت والمجتمع، ومن ثم عد تعليمهن أهم من تعليم الأولاد، كما أنها في الواقع، دربت الكثير من البنات ليصبحن معلمات فاعلات في إحداث التغيير الاجتماعي، كانت الدروس تقدم باللغة المحلية، وأمكن للفتيات الصعود إلى فصول أعلى في الجبر والجغرافيا والعلوم واللغات الأجنبية[2].

وعند مجيء عام 1901 م كان عدد المدارس قد ارتفع إلى إحدى عشر مدرسة، وكانت الدروس تلقى كل يوم ماعدا يوم الجمعة مدة عشر أشهر في السنة، وبلغ عدد المواد ثمانية عشر مادة متنوعة ومجموع ساعات الدراسة ست وثلاثون ساعة أسبوعيا، ويتكون المنهج الدراسي من دروس الأبجدية، والخطابة والقرآن الكريم والتجويد وعلوم الدين، والقراءة والكتابة والأدب، ونحو اللغة العثمانية، واللغة العربية، واللغة الفارسية، وفن الخط وعلم الاجتماع، وإدارة المنزل، والأخلاق والصحة، والهندسة والحساب، والجغرافيا والتاريخ والمهارات اليدوية[3].

لقد اهتم مصلحو التنظيمات بالتعليم وضرورة إصلاحه ليترك تحديث التعليم أثرا على الحياة العلمية والفكرية والثقافية، وقد كانت قوانين إصلاح التعليم جزءا من برامج الإصلاح المستقاة من البرامج الغربية وفي مقدمتها نظام التعليم الغربي، إلا أن برامج التعليم هذه واجهت مشاكل عديدة أهمها معارضة التيار الديني الإسلامي لأن التحديث جاء على حساب الدراسات الدينية ومؤسساتها ومصالحها عبر قرون طويلة، إضافة للأزمات المالية والضعف الاقتصادي الذي جعل هذه الإصلاحات التعليمية لا تؤدي كل المراد منها[4].

وبدأت محاولات متعددة للدفاع عن المرأة ودافع مؤيدو الإصلاحات عن اختلاط النساء بالرجال، ونرى ذلك واضحا في نهاية القرن 19م في فترة السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908م، فقام بوضع المدارس تحت رقابته الشخصية وقام بمحاربة سفور المرأة وهاجم تسرب أخلاق الغرب إلى بعض النساء العثمانيات بخلع النقاب

[1]- عبد ، المرجع السابق، ص5.

[2]- موسنسون، المرجع السابق، ص 136.

[3]- سنجر، المرجع السابق، ص57.

[4]- العريض، المرجع السابق، ص 30.

والحجاب و الاختلاط بالرجال وحضور الحفلات الراقصة وكذلك العمل خارج المنزل سافرات إلا أنه لم يستطع كبح جماح المرأة العثمانية خاصة أمام انتشار المجلات والجرائد ولعبت النساء غير المسلمات في تلك الفترة دورا كبيرا في نشر الصالونات الأدبية وغيرها من مجلات وتأثير العادة الأوروبيين والحس الحضاري الهادف إلى تحرير المرأة وبرز تيار قوي مؤيد لذلك يعلن انتهاء عصر الحريم[1].

القاهرة:

أما في مصر فيعتبر عهد محمد علي باشا(1805-1848) بداية الاهتمام بالتعليم، فأنشأ ديوان المدارس لهذا الهدف التربوي في مصر، أما عهد إسماعيل باشا فهو عهد التحديث والبناء وتأسيس نظام قائم على التعليم الأوروبي، فأنشأ المدارس الابتدائية في مختلف المدن المصرية ومن ثم المدارس الثانوية، وأسس قواعد التعليم العالي على النظام الأوروبي وخاصة فرنسا والنمسا، في مختلف التخصصات في مجال الطب والصيدلة والحقوق والهندسة وبعثات الصناعات المختلفة وبعثات الدراسات الابتدائية[2].

إن الدعوة لتعليم البنات على ما يبدو كانت موجهة لطبقة اجتماعية معينة، وهي الطبقة الميسورة المحافظة والتي كانت تنفر من سفور المرأة وتعليمها واختلاطها، أي مشاركتها العامة بوجه عام، أما بالنسبة لنساء الطبقة الفقيرة من العمال أو الفلاحين فقد كان لهن الحرية أكثر من الطبقة الغنية في التنقل بحكم تكليف أزواجهن لهن بكثير من المهام خارج البيت[3].

يقول أمين باشا انه في عصر محمد عي كان الأهالي عقبة كئودا في تعليم أبنائهم غير أنهم لما تحققوا أن تعليمهم في تلك المدارس ومكوثهم بها ينقل حالة أبنائهم إلى حالة أرقى من التي انتشلوا منها تحققت الرغبة عندهم، أما تعليم البنات فقد كان يصادف تسهيلا في عصره حتى اضطر إلى إصدار أمره إلى حبيب أفندي 1831 بشراء عشر جواري سودانيات صغيرات السن ينتخبن بمعرفة كلوت بك لتلقي فن الولادة ومعهما اثنان من أغاوات الحرم يتعلمان فن الطب والجراحة[4]، وقد كانت عامة الفتيات تتعلمن التطريز وأشغال الإبرة سواء في بيوتهن أو بالتردد على المعلمات القبطيات وغيرهن، زمنهن من يتعلمن القرآن على فقيه في البيت، أنشأت مدرسة

[1]- كامل النعيمي، المرجع السابق، ص 76.

[2]- أضهير زيدان مصطفى زيدان عاشور، **التعليم في عهد الخديوي إسماعيل ياشا**، مجلة البحث العلمي في الآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع18، ج3، 2017، ص5.

[3]-عوض، المرجع السابق، ص 113.

[4]- زيادة، المصدر السابق، ص 22.

راهبات الداعي الصالح في شبر 1844م، ومدرسة الأمريكان للبنات بالأزبكية 1856م، مدرسة راهبات الفريسسكان الإيطالية سنة 1859م، وبينما مدارس الجوالي تتكاثر في أنحاء القطر أسست مدرسة البنات بالسيوفية 1873م ولم يسبقها من المدارس الأميرية سوى مدرسة الممرضات والقوابل من عهد محمد علي[1].

كان رفاعة الطهطاوي رائد تعليم البنات خاصة بعد نشر كتابه المرشد الأمين للبنات والبنين عام 1827م، فأمكنه إقناع الخديوي إسماعيل بأهمية تعليم البنات وتثقيفهن فقد أنشأ أول مدرسة لهن وهي مدرسة في 1873م بفضل الأميرة (تشتمنا أفق هانم) زوجة الخديوي إسماعيل وبإيعاز وتشجيع منه، وكان الإقبال عليها كبيرا، حتى إن إدارة المدرسة نقلت مكانها إلى مكان أوسع به حديقة واسعة وكانت العلوم التي تدرس فيها تشمل اللغة العربية واللغات الإنجليزية واليونانية وغيرها، وكذلك العزف على البيانو والأشغال اليدوية، ويبدو أيضا أن المدرسة كانت تعلم الفرنسية في الصف الأول والثاني والثالث من خلال معلمين فرنسيين[2].

أنشأ الخديوي إسماعيل المسرح الكوميدي بالأزبكية 1868م ويذكر عبد الغني سني بك حضوره مسرحية مكونة من خمس فصول باسم عواطف البنين مترجمة إلى اللغة العربية من اللغة الفرنسية وقد لاحظ اشتراك سيدات مسلمات في التمثيل بالمسرحية وهن خلف الستائر بالمقصورة الخاصة بهن، وهذا يعني أن المسرح لا يرى ضرورة تحديد هوية النساء في المسرحية[3].

على الرغم من تلك الصورة المتناقضة التي تشكلت عن المرأة، لكنها استطاعت أن تجد بصيص ضوء، فكافحت وشقت طريقها، وكانت الصحافة من أهم الوسائل التي ارتبطت بحركة النهضة العربية، والوسيلة الحديثة للترويج عن الأفكار الجديدة، كما كان دور المجلات والجرائد في القرن التاسع عشر ترسيخ الوعي لأهمية العلم، ونشر الوعي الثقافي، وقد عالج عدد من الكتاب العرب موضوع المرأة العربية والصحافة العربية، واستعرضوا جوانب مشاركتها، فقد بدأت نساء القرن التاسع عشر بفتح باب السجالات في الديار الشامية والمصرية، وأكدت كل واحدة منهن بقصد أو بدونه على دور المرأة الفاعل في التنوير والتثقيف فالهم الأكبر هو الخروج بالمرأة من عوالم الحريم ودفعها للعب دورا هاما في أحداث عصرها[4].

---

[1]- زيادة، المصدر السابق، ص 23.

[2]- أضهير، المرجع السابق، ص17.

[3]- جلال، المرجع السابق، ص 166.

[4]-الكتاب: نشأة الصحافة النسائية في الوطن العربي منذ بداياتها في الإسكندرية من عام 1992وحتى عام 1995، مقدما أسماء الصحف النسائية وبدايتها والقائمين عليها. إسماعيل إبراهيم، **الصحافة النسائية في الوطن العربي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1996،

المطلب الثاني: المرأة في آراء بعض المفكرين العثمانيين :

مع مطلع القرن التاسع عشر واجه العالم الإسلامي العالم الغربي وكشف هذه المواجهة الهوة العميقة التي تفصل بين العالمين، عالم مازال يعيش في ثقافة توقفت عن الاجتهاد وآخر وصل بثقافته وثورته الإصلاحية إلى المدنية الحديثة، وبدأ الشرق ينهض من كبوته ويبحث عن عناصر التقدم والمدنية وكانت "قضية المرأة" أحد عناصر المنظومة الجديدة وصار هناك شبه إجماع بين المفكرين على ضرورة إصلاح وضع المرأة باعتبارها تمثل ركيزة أساسية لأي مجتمع يسعى نحو التقدم والرقي ودار نقاش جديد حين ذاك: حول كيفية النهوض بالمرأة هل بإتباع نموذج المرأة الأوروبية أم بإتباع نموذج المرأة كما حدده الإسلام بعد إزالة ما طرأ على العقول من خطأ في فهم نصوصه.

1- المفكرون الأتراك والدعوة إلى العلم والعمل:

نامق كمال[1] : يشير المؤرخ برنارد لويس إلى أن أقدم دعوى لتحرير المرأة وجدها في جريدة تصوير الأفكار سنة 1876: "ينظر إلى المرأة عندنا اليوم كأنما يقتصر نفعها للبشرية في إنجاب الأطفال، بل تعتبر من أدوات المتعة مثل الآلات الموسيقية والحلي، ولكن المرأة تمثل نصف الجنس البشري وربما أكثر من نصفه، ومنعها من المساهمة في بناء حياة الآخرين ورفع مستواهم هو انتهاك للقواعد الأساسية للتعاون العام، مما يصيب المجتمع بشلل نصفي، فالمرأة لا تقل عن الرجل في الطاقة الفكرية والبدنية، فلقد شاركت المرأة الرجل في العصور السالفة في جميع أنشطته حتى الحربية منها ولا تزال تشاركه في الريف في العمل بالزراعة والتجارة، وأما سبب حرمان المرأة بيننا هو تصورنا أنها جاهلة كل الجهل، ولا تعرف شيئا من الحقوق أو الواجبات والفائدة والضرر، ومكانة المرأة الحالية لها عواقب وخيمة[2]".

فقد دعا نامق كمال بحماس لتعليم المرأة، وانتقد تقاليد المجتمع التي تحول دون تعليم الإناث وتجعله حكرا على الذكور، وكتب في مقالة حملت عنوان" المعارف": أننا نعرف أنه في المجتمعات المتحضرة النساء، كما الرجال متعلمون، وأشار إلى أنه في تلك المجتمعات، جميع الفتيات، دون سن العشرين على مستوى عال من التعليم، وبعضهن صرن

---

[1]- نامق كمال : (1840-1888): ولد في عائلة ارستقراطية وتأثؤ بابراهيم شناسي، تولى إدارة تحرير صحيفة (تصوير أفكار)، هاجر إلى أوروبا بعد أن تصدى لسسلطنة عبد العزيز الذي ضيق الخناق على المجلة سنة 1867، وعاش في المهجر، درس القانون والاقتصاد ونشر مقالات معارضة للسلطة العثمانية، ترجم للعثمانية بعض المؤلفات الفرنسية و مثل بعض مؤلقات روسو ومنتيسكيو وفونلي وباكون وروسيه، عرض عام 1873 مسرحية وطن وكانت سببت في اعتقاله(أنظر: محمد عصفور سلمان، **العثمانيون الجدد و أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كما في بلورتها** مجلة ديالى، ع 49، 2011، ص 21).

[2]- برنارد لويس، **أين الخطأ؟ التأثير الغربي واستجابة المسلمين**، تر:محمد عناني، تق: رؤوف عباس، ط1، إصدارات سطور، القاهرة، 2003 ، ص106.

معلمات، وتلاميذهن اختار من بينهن أزواجا لهم، في إشارة إلى أن التعليم تحول على سبب للزواج وليس عائقا له كما تتصور الكثير من العوائل[1].

شمس الدين سامي[2] : ساند نامق كمال في طرحه، فهو رفيقه في التوجه الفكري والتنظيم السياسي، والذي نشر كتابا بعنوان "قادنلر" (النساء) أكد فيه على أن المرأة تمثل نصف المجتمع وهذا يفرض ضرورة تعليمها، معبرا عن قناعته بأن تدريب المرأة يجب أن يتجاوز ادارة البيت وتربية الأولاد، ويتسع بما يتيح لها اكتساب مهارات متنوعة، وبتشبيه معبر سعى إلى إيضاح أهمية تعليم المرأة مصورا أنه إذا كان تعليم الرجل بمثابة زراعة شجرة توفر لنا الظل، فإن تعليم المرأة يمثل زراعة شجرة تتجاوز توفير الظل إلى إعطاء الثمر أيضا، وأن الكيفية التي عليها المرأة تساوي الحالة التي عليها الأسرة[3].

وقد انتبه السفراء العثمانيين في الدول الأوروبية إلى اختلاف وضع المرأة هناك عن وضع المرأة العثمانية خاصة في الظهور في الأماكن العامة مثل السفير جلبي أفندي الذي أرسل لفرنسا للوقوف على أحوالها[4].

أحمد مدحت[5]: كذلك في معالجة قضايا المرأة في الدولة العثمانية يبرز اسم الأديب والروائي الذي كانت لطروحاته الفكرية أثرا كبيرا في تكون تيار الحداثة واتجاه سيره، وكان من أشد المؤيدين لأهمية وحيوية تعليم المرأة، فمن خلال رواياته التي تعكس من عناوينها قناعته الفكرية تجاه المرأة وما ينبغي أن تكون عليه مثل " Diplomalı Kiz" (الفتاة صاحبة الدبلوم) و " felsefe İ Zenan " (المرأة الفيلسوفة)، شدد أحمد مدحت على ضرورة إعطاء المرأة فرصة في الحصول على شهادة جامعية، وحاول من خلال كتاباته أن يظهر للمجتمع العثماني مدى أهمية تعليم المرأة حتى ول بقيت في بيتها ولم تخرج للعمل، وحاول تحديدا أن ينبه الآباء الذين يمنعون بناتهم، بعد سن

---

[1]- للإطلاع على النص الكامل للمقال يراجع:

Mustafa nihat Özön Namık kemal ve Ibert Gazetesi , Istanbul,1997,ss95 99

[2]- سمش الدين سامي: صحفي وأديب عثماني، ولد عام 1850 في ألمانيا، تميز بإجادته للغات عديدة أبرزها الفرنسية والإيطالية واليونانية والفارسية، بدأ نشاطه بالترجمة، كما كتب لعديد من الروايات المسرحيات، لكن الصحافة كانت ميدانه الرئيس، تولى رئاسة عدة صحف منها الصبا و ترجمان الشرق، وجه جل جهده واهتمامه نحو إصلاح اللغة التركية(أنظر: نادية ياسين عبد،**المرأة والحداثة في الفكر العثماني أواخر القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى**، مجلة الآداب، جامعة بغداد كلية الآداب، ع 105، 2013 ، ص25).

[3]- عبد، المرجع السابق، ص 6.

[4]- خالد زيادة، **لم يعد لأوروبا ماتقدمه للعرب**، د ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 2015، ص45.

[5]- أحمد مدحت (1844-1912): صحفي وروائي ومؤرخ، نشر مايزيد على 150 كتابا، بالإضافة إلى إصدار جريدة "ترجمان الحقيقة"، عام 1878، وقد ساهمت مؤلفاته في خلق ذوق جديد، وهي تعري القراء بالثقافة الأوروبية بجوانبها المختلفة وبأسلوب جذاب استهوى القراء، وأثار إهتمامهم ، أنظر:

Mustafa baydar,Ahmet Mithat Efendi,Hayatı sanatı Eserler,İstanbul,1954.

التاسعة، من الذهاب إلى المدرسة، ومن نفس المنطلق كتب مفكر عثماني: خذوا المعرفة الضيقة من عقول النساء التركيات الذكيات واستبدلوها بالعلم، أعطوهن عشرون سنة وستفاجئون بنوع الجيل الذي ستقدمه للمجتمع، اليوم النساء التركيات جاهلات بالكامل ، ربما بين كل ألف امرأة واحدة متعلمة[1].

2- المفكرون المصريون والدعوة إلى الأصالة الدينية:

رفاعة رافع الطهطاوي[2]: إنطلقت معه الدعوة لتحرير المرأة في مصر حيث دعى لإخراجها من وضعها الجامد مستخدما أسلوب الانتقاد، وأنها ليست أداة لمتعة الرجل فقط كما دعاها لمشاركة الرجل هموم الحياة ومشقاتها فهي ليست تختلف عنه إلا بمسألتي الذكورة والأنوثة [3]، ويعتبر كتابه المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين أو كتاب تناول قضايا المرأة بشكل حديث وقد دعا فيه لتعليم الإناث وتلخيص المجتمع من العادات البالية[4].

وقد أشار إلى أن تعليم البنات القراءة والكتابة والحساب، ونحو ذلك يزيدهن أدبا وعقلا ويجعلهن بالمعارف أهلا، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأي فيزول ما بهن من سخافة العقل أو الطيش مما ينتج لمعاشر المرأة الجاهلة لمرأة مثلها، والعمل يصون المرأة عما لا يليق ويقربها من الفضيلة وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء، وفي الممالك المتمدنة يعد تعليم النساء من الشيم المستحسنة فالمرأة على هذا محتاجة للتعليم لإرشادها في الأمور الزوجية والعشرة، وفي تربية الأولاد إلى الطريق القويم[5].

لقد زار رفاعة الطهطاوي باريس حيث كان في بعثة محمد علي العلمية ولاحظ مختلف الفروقات بين المرأة المصرية والمرأة الفرنسية كالفرق بين النظرة للمرأة ومعاملتها (ثم إن الرجال عندهم عبيد النساء وتحت أمرهن سواء كن جميلات أم لا، قال أحدهم النساء عن بلاد الشرق كأمتعة البيوت وعند الإفرنج كالصغار المدلعين[6]، كذلك لاحظ الفرق بين

---

[1]- عبد ، المرجع السابق، ص 7.

[2]- رفاعة الطهطاوي: (1801-1873) يعتبر من مؤسسي نهضة مصر الثقافية وخرج على يديه أعلام الفكر التقدمي في مصر الحديث من محمد عبده وقاسم أمين ولطفي السيد وطه حسين وغيرهم، أول كتاب صدر له "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" وهو الذي وضع الأسا لتحرير المرأة ودعا لحقها في العلم والعمل وهو من قال أن علوم الدين لا تغني عن علوم الدنيا وكان في أول بعثة علمية يرسلها محمد علي لفرنسا وتلقى هناك مختلف العلوم(أنظر: لويس عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل**، ط4، مكتبة مدبولي، مصر، 1978، ص242-244).

[3]- عبد الرحمان ضامر، **ماكنة المرأة في الفكر العربي الحديث**، مركز اليصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، ع1، 2009، ص3.

[4]- الطهطاوي رفاعة رافع، **المرشد الأمين للبنات والبنين**، تق: منى أحمد أبو زيد، د ط، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني، القاهرة لبنان، 2012، ص141.

[5]-نفسه، ص 143.

[6]- رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، دط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص87.

أخلاق المرأة المصرية والمرأة الفرنسية حيث قال: ومن خصالهم الرديئة قلة عفاف نسائهم وعدم غير رجالهم فيما يكون عند الإسلام من الغيرة مثل المصاحبة والملاعبة والمسايرة[1].

قاسم أمين[2] : من أبرز الداعين لتحرير المرأة، نهل من علوم فرنسا واستعرض في كتبه تمدن المرأة الأوروبية ومحاسنها، التي عدها النموذج المطلوب احتذاؤه، وحث المرأة العربية على التمرد على العادات والتقاليد المجتمعية[3]، كما طرح فكرة أن سبب تقدم المجتمع الغربي هو تقدم المرأة،فوصلت إلى تقدمها عبر تطور تدريجي ومراحل متعاقبة، وهذا ماعلى المرأة الشرقية القيام به حتى تصل إلى درجة عالية من التمدن والتقدم يقول أمين في كتاب **المرأة الجديدة:**

أول مايستوقف نظر الشرقي الذي يحل في مدينة من مدن أوروبا هو المركز المهم الذي تشغله المرأة فيها، ويظهر له من أول وهلة أن التقسيم المصطلح عليه في بلادنا بين العيشة الداخلية والعيشة الخارجية، هذا التقسيم الذي يحول دون اشتراك الصنفين في جميع أطوار الحياة ومظاهرها، ليس من القواعد المعترف بصحتها في تلك البلاد، فإذا ترك اوروبا وجال أرض أمريكا شخص بصره مندهشا من المنظر العجيب الذي يراه، واستولى الاستغراب على عقله إلى درجة الإضطراب، فيجد أن تقسيمه الغريب قد اضمحل حتى يكاد يكون معدوما ويرى النساء يشتغلن بأشغال الرجال، والرجال يعملن أعمال النساء بلا فرق[4].

و بعد أن عاد من فرنسا إلى مصر استطاع تغيير مفهومه عن المرأة كتب كتابا بالفرنسية les egyptian للرد على مطاعن الدوق الفرنسي داركور القاضي بالمحاكم المختلطة وفيه دافع عن الحجاب وندد بالدعايات إلى السفور وإشراك المرأة في الأعمال العامة وهاجم المرأة المصرية وقلل من قدرها ووصفها بالضعف و الإنغلاق

---

[1]- رفاعة الطهطاوي ،المصدر السابق، ص88.

[2]-قاسم أمين: (1863- 1908) ولد بالإسكندرية تلقى مختلف العلوم منذ صغره من أدب فرنسي واجتماع وتاريخ فكان ذا اطلاع واسع، كان واحد من طلبة جمال الدين الأفغاني، ثم انتقل إلى فرنسا ليواصل تعليمه ليجد تقدما في مختلف الميادين، وفكرة الحرية السياسية التي أتت بها الثورة الفرنسية قد تطورت إلى إديولوجية يعتنقها الجميع، فأصبحت حرية اجتماعية، وحقوقا للعامل وإلغاء للرق، وانطلاقا للمرأة، فتأثر بكل تلك الأفكار وبرز ذلك في مختلف مؤلفاته (أنظر: فهمي ماهر حسن، **تحرير المرأة لقاسم أمين** ، تراث الإنسانية الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ع10، 1965.

[3]- قاسم أمين، **تحرير المرأة**، دط، دار المعارف، مصر، 1980،ص14.

[4]- قاسم أمين، **المرأة الجديدة**، دط، المكتبة الشرقية ، مصر، 1900، ص79.

وطالبها بالقبوع في المنزل والإقتصار على شؤون الدار وعدم الخوض في الحياة العامة خاصة وأن مصر لاتزال تعيش في حالة من التخلف[1].

عبد الرحمان الكواكبي[2] : أكد على أن ترك النساء جاهلات دون تعلبم يقود إلى تأخر وانحلال في أخلاق المجتمع، لذلك لابد من تحريرها من الجهل والاستناد إلى العلم والأخلاق، فذلك ينعكس على أولادهن وعلى علاقاتهن بأزواجهن، فالمرأة هي المعنية بالتربية الأخلاقية للعائلة، بحسب مهماتها الأساسية وقال: **إن لانحلال أخلاقنا سببا مهما يتعلق بالنساء، فهو يتركهن جاهلات على خلاف ماكان عليه أسلافنا وإن ضرر جهل النساء وسوء تأثيره في أخلاق البنين والبنات، أمر واضح غني عن البيان**[3].

الإمام محمد عبده[4] : تحدث عن واقع الجهل الذي كانت تعيشه المرأة في عصره وكيف أن النساء ضرب بينهن وبين العلم لما يحجب عليهن دينهن أو دنياهن إن الأمة تتكون من البيوت والعائلات فصلاحها من صلاحها ومن لم تكن له بيت التكون له أمة، أما النساء فقد ضرب بينهن وبين العلم بستار لا يدري متى يرفع فأصبح حشو أذهانهن الخرافات وملأت أحاديثهن التراهات اللهم إلا قليلا منهن لا يستغرق عدهن دقيقة[5]، فرسم بذلك صورة للجهل والخرافة الذي كانت تعيشه المرأة، وينفي محمد عبده أن يكون هذا الجهل ناتجا عن العفة والحياء كما كان يذهب أعداء تعليم المرأة، وطالب من النساء المستنيرات في المجتمع بدلا من أن يقمن صالونات يستقبلن فيها علية القوم أن يقمن بتعليم المرأة، لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، فنادى محمد عبده منذ وقت مبكر بتعليم المرأة وتمنى أن تنهض القلة المستنيرة من النساء المتعلمات بتكوين جمعية نسائية

---

[1]- الدسوقي، الرجع السابق، ص 34.

[2]- عبد الرحمان الكواكبي: (1848-1902) ولد في حلب، تلقى في صغره مختلف العلوم الدينية والرياضية والأدبية، كما تعلم كل من اللغة الفارسية واللغة التركية، وطالع بنفسه الكثير من الكتب التاريخية، وعني بدراسة قوانين الدولة العثمانية، كتب عدة مقالات في مختلف المجلات والجرائد ينتقد فيها الحكومات التلقى في صغره مختلف العلوم الدينية والرياضية والأدبية، كما تعلم كل من اللغة الفارسية واللغة التركية، وطالع بنفسه الكثير من الكتب التاريخية، وعني بدراسة قوانين الدولة العثمانية، كتب عدة مقالات في مختلف المجلات والجرائد ينتقد فيها الحكومات الإسلامية والشعوب العربية (أنظر: أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دط، دار الكتاب العربي، لبنان، د ت ن، ص 249).

[3]- عبد الرحمان الكواكبي، **أم القرى**، دط، مطبعة التقدم ، مصر، 1391هـ، ص 157.

[4]- الإمام محمد عبده (1849-1905): ولد بقرية محلة النصر بمصر حفظ القرآن في صغره ليلتحق بعدها بالأزهر ويلتقي بالعلامة جمال الدين الأفغاني الذي انتقل به إلى التصوف والفلسفة ودرس علم المنطق، ليشترك معه في التنظيمات السياسية فدخل معه" الحزب الوطني الحر"له عدة أعمال فكرية أبرزها3الوقاعئع المصرية"، و" حكم الشريعة في تعدد الزوجات، و" المعرفة في المجتمع" وغيرها (أنظر عباس محمود العقاد، **عبقري الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده**، دط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، محمد عمارة، **المنهج الإصلاحي للإمام محمد عبده**، دط، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2005، ص9-35.

[5]- عبد الرحمان محمد بدوي، **الإمام محمد عبده والقضايا الإسلامية**، دط، مطابع الهيئة المصرية العامة، مصر، 2005، ص 155-120.

تقيم المدارس لتعليم البنات وحبذ هذا الدور لهن على مايشغلهن من أمور السياسة واستقبال علية القوم في الصالونات وهو قد طرح هذه القضية متضامنا من وراء الستار مع تلميذه قاسم أمين[1].

إذا مع بدايات القرن التاسع عشر والارتباط بالمجتمع الصناعي الجديد، تبلورت صورة المرأة على أنها الراعية للمنزل بغياب الزوج وظهرت الكتب والمؤلفات التي تدعم تلك الصورة النمطية، وأن بيت المرأة هو مملكتها، وامتلأت الصحف والمجلات المنادية بتلك الفكرة، معطية النصائح والإرشادات لربة البيت[2].

المطلب الثالث : ظهور نساء مثقفات في كل من استانبول والقاهرة:

1- استانبول :

كل تلك الروافد الإصلاحية صبت في تكوين الفئة المثقفة النسوية في الدولة العثمانية، ومن رحم هذه النخبة برزت مجموعة من النساء أردن إسماع صوتهن وإيضاح تطلعاتهن من خلال عدد من الصحف الخاصة بالمرأة التي أخذت بالظهور في الدولة العثمانية، جزءا من تطور الصحافة عموما، مشكلا مظهرا آخر لانعكاس الحداثة على واقع المرأة في الدولة العثمانية، ففي العام 1869م ظهرت أول مجلة نسوية بعنوان "ترقى مخدرات ايجون غزته در" (الترقي. مجلة لأجل المرأة تبعتها "ايينه" (المرآة) عام 1875، "عائلة" (العائلة) وغيرها من الصحف التي حملت عناوين عكست توجهاتها الفكرية والنخبة التي مثلتها، وقبيل انهيار الدولة العثمانية كان هنا حوالي أربعين صحيفة نسوية، امتلكت النساء بعضا منها، وكتب على صفحاتها رجال ونساء عن كل مايهم المرأة ومايخصها[3] .

وجد داخل قصر السلطان عبد الحميد الثاني عازفات على آلات موسيقية مختلفة وهنا أصبح للأميرات ونساء الحرم السلطاني المقدرة على خلق شخصية عامة لأنفسهن من خلال الصلات القليلة بالعالم الخارجي وقد شمل ذلك ظهورهن في الحفلات والصالات الأدبية وقد تم إعطاء بعض الفتيات داخل الحرم السلطاني دروس بالموسيقى الأوروبية[4].

برزت أواخرر القرن 19 مجموعة لا بأس بها من الشاعرات مثل نيفار بنت عثمان 1862-1910، التي كانت تكتب الشعر ولها صالونها الأدبي الذي كان يضم عددا من نساء الدولة العثمانية، نجد أن النساء اللواتي تميزن بكونهن

---

[1]- بدوبي، المرجع السابق، ص 121.

[2]-هدى الصدة عبد الله سد، **عائشة تيمور تحديات الثابت والمتغير في القرن التاسع عشر**، دط، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، 2004، ص 9.

[3]- عبد، المرجع السابق، ص5.

[4]- النعيمي، المرجع السابق، ص 75.

كاتبات أو موسيقيات هن من نساء الصفوة، وينتمين في العادة إلى أسر حصل أفرادها من الذكور على تعليم طويل في مدارس العقيدة والقانون الديني أو في المدارس الحديثة التي افتتحت في استانبول أواخر القرن 18 أوممن درسوا في الخارج.

ولدينا من أبرز الشاعرات :

1) فتنت (اسمها الأصلي زبيدة المتوفات 1780) :ربطتها صلة وثيقة بين اثنين من شيوخ الإسلام (والدها أسعد أفندي وأخوها شريف أفندي لهما اهتمام كبير بالأدب ، وموقعها الاجتماعي هذا سمح لها أن تمارس موهبتها في شعر المعارضة الأمر الذي أدى إلى شهرتها[1] .

2) ليلى هانم توفيت 1848م، كانت ابنة قاضي العسكر، كما أنها جرس أيضا على يد أحد أقاربها والذي كان هو نفسه كاتبا مرموقا، تركت مجموعة من الأشعار تصف مباهج طبقات اسطنبول العليا على شواطئ البسفور، وفي أماكن أخرى.

3) بنغار هانم 1862-1918: وهي ابنة ضابط مجري اكتسبت معرفة هائلة بعد لغات أجنبية ، كما عرفت بصالونها الأدبي.

4) ليلى هانم (المعروفة بليلى ساز) ابنة واحد من أطباء السلطان عبد الحميد الثاني نشأت وترعرعت في القصر، عازفة موسيقية متميزة واصلت نشاطها ككاتبة ومؤلفة موسيقية طوال حياتها[2].

5) **فاطمة علي**: ابنة كبير الوزراء والمؤرخ جودت باشا، ولدت بالأستانة سنة 1862م، ظهرت عليها أمارات الذكاء والنجابة منذ صغرها، تم تعليمها تعليما دقيقا وشجعت على تطوير مهاراتها في الكتابة، تلقت أصول القراءة والكتابة التركية، ثم تلقت دروسا في الغة العربية والغة الفارسية من عدة معلمين خصوصيين مختلفي الطبقات، ثم اشتغلت بتحصيل الفنساوية فأتقنتها على يد معلمة باريسية، وقد أخذت عن والدها علم التوحيد والمنطق والرياضة والهندسة وبرعت فيها براعة عظيمة، وأما علم الموسيقى فإنها أخذته بكامل أنواعه وفروعه عن ماهرين فيه من ترك وعرب وفرس وإفرنج، فوقفت على جميع أسراره وفاقت أهل زمانها فيه، ومع تفرغها لجميع هذه العلوم فإنها وجهت التفاتها للأعمال المنزلية والأشغال اليدوية فأحرزت منها نصيبا وافرا، وقد اشتهرت المؤلفة

[1]-فاروقي، المرجع السابق، ص7.

[2] kathryn woodard, **music ottoman imperial harem and the life of comporser** .leyla saz (1850-1930) p2

بسلاسة العبارة وأسلوب الكتابة، فإنها سارت في ذلك على منهج جديد لم يسبقها إليه أحد[1]، تعكس روايتها حياة الطبقات العليا أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أبرزت في مقال لها في جريدة مخصوصة للهوانم 1895_1908 أنه في كل مكان في العالم وصل الرجال إلى أعلى المستويات العلمية والثقافية قبل النساء، ومن ثم فهم لا يتقبلون المنافسة من النساء[2].

كما كانت لها اسهامات في الترجمة، فترجمت الرواية الفرنسية (دولانته) إلى التركية وسمتها باسم"مرام" فأبدعت فيها كل الإبداع وأجادت في أسلوبها، وبعدها نشرت عدة مقالات في جريدة الكاتب الشهير مدحت أفندي "جريدة ترجمان" الذي شجعها كثيرا، وبلغت شهرتها في أوروبا فقصد زيارتها كثير من كاتبات الغرب حيث كن يذاكرنها في العلوم والمعارف فيعجبن إعجابا شديدا بما أوتيته من الفطنة والذكاء وسمو المدارك، كا جرت لها محاورات مع سيدات الإفرنج كتبتها في رسالة على حدة وسمتها (نساء الإسلام) 1892م[3].

2– القاهرة:

وكذلك فإن المرأة المصرية قد بلغت منزلة كبيرة في تحصيل العلوم، وتولي المناصب العلمية المهمة، كالسيدة نفيسة بنت الشيخ أبو الحسن البكري الصديقي والتي كانت تجلس للتدريس وعنها أخذ عدد ممن أصبحوا علماء وتبوءوا مناصب علمية كبيرة[4]، ومن الأمثلة نجد:

عائشة تيمور: الشاعرة عائشة تيمور(1840-1902) ولدت بمدينة القاهرة بدأت حياتها تميل إلى تعلم القراءة والكتابة وقد آنس والداها منها هذا الميل فأحضرال ها اثنين من الأساتذة أحدهما يعلمها الخط والقرآن والفقه والآخر يعلمها الصرف والنحو واللغة الفارسية، وبعد أن أتمت حفظ القرآن الكريم قامت نفسها لمطالعة الكتب الأدبية في مقدمتها الدواوين الشعرية حتى تربت عندها ملكة الأدب والعلم، فاستحضرت سيدتين لها هما فاطمة الأزهرية وستيتة الطبلاوية لهما المام بالنحو والصرف والعروض فأخذت عنهما حتى برعت وأتقنت نظم الشعر، وتعلمت اللغة التركية التي أخذتها عن والديها، ووضعت في الشعر ثلاثة دواوين باللغات العربية والتركية والفارسية وألقت في النثر كتابين هما "نتائج الأحوال " و "مرآة التأمل في الأمور"[5]، وقد كتبت في جردية الآداب تحت

---

[1]– أحمد أجاييف، **حقوق المرأة في الإسلام**، تر: سليم قبعين، دط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012،ص70.

[2]– فاروقي، المرجع السابق، ص8.

[3].–أجاديف، المصدر السابق، ص71.

[4].–أحمد زكريا الشلق، **الحداثة والإمبريالية** ، دط، دار الشروق ، القاهرة ، 2005، ص32.

[5]– مي زيادة، **عائشة تيمور شاعرة الطليعة**، مؤسسة هنداوي للعلم والثقافة، القاهرة، 2012،ص30.

عنوان" لا تصلح العائلات إلا بتربية البنات" جاء فيه :" **لربما أنه عقد على الرجل فأدهشه، فلمته الزوجة بأطراف بناتها الرقيقة، وأخذت جذورة ولوعه بتدابيرها الرفيقة، وهو مع ذلك يجتهد في أن يكتم فضلها بين أفراد الهيئة، ويحذر من إعلانه، خشية أن يقال هي ذات معلومية فيكدر عيشه الصافي، وهذا بخلاف الدولة الغربية**"[1]، بعد وفاة والدها وزوجها أصبحت حاكمة لنفسها فعادت إلأى طلب العلم لا سيما النحو والعروض فوقفت على أسرار بحوره، وقد كان لها المهارة في قرض الشعر، فنظمت القصائد الرنانة فذاع صيتها وأحرزت منزلة سامية في عالم الأدب، فكان لها ديوان شعر أسمته "حلبة الطراز" وديوان آخر بالتركية سمته شكوفة[2].

2)زينب فواز: ولدت بجبل عامل في الشام (1860- 1914)، استوطنت الإسكندرية وتلقت هناك مختلف العلوم من أدب ونحو وصرف وبيان وتاريخ ونبغت فيها، وقد دافعت عن بنات جنسها في كتاباتها[3] وهي صاحبة أول رواية عربية بعنوان "حسن العواقب" الصادرة عام 1899م كان لها اسهام ملحوظ في تاريخ الفكر النسوي بكتابها الدر المنثور في طبقات ربات الخدور الصادر 1892م وهو موسوعة تسجل دور المرأة عبر التاريخ إلى جانب مجموعة من المقالات تدور حول حقوق النساء في التعليم والعمل وهي أيضا ليست مصرية الأصل[4]، كتبت كتابا تحت اسم: **الدر المنثور في طبقات ربات الخدور** عام 1891م، فيه أسماء لتراجم من عظماء النساء، من ولادة بنت المستكفي(ت.1091) أديبة شاعرة جزلة القول حسنة الشعر، وكانت تناضل الشعراء وتجادل الأدباء، وتفوق البرعاء[5]، إلى عائشة الباعوني التي توفيت في القرن العاشر للهجرة التي توفيت في القرن العاش للهجرة فوصفتها قائلة:

كانت شاعرة ، فاضلة أديبة، لبيبة عاقلة، إلى حبوس ابنة بشير بن محمد الشهابي (ت 1826) جعلها الأمير بشير حاكمة على مقاطعة العرب فأدارت الحكم بفطنة لا مزيد عليها، والكثير من اللامعات غيرهن[6]، كما كانت تعقد في بيتها ندوة أسبوعية، وهي عبارة عن صالون أدبي يحضر فيه الشعراء والأدباء[7].

---

[1]- زينب فواز العاملي، **الدر المنثور في طبقات ربات الخدور**، دط، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر 1313ه، ص 9.

[2]-أجاديف، المصدر السابق، ص72.

[3]-فسه، ص73.

[4]- ملك حنفي ناصف، **النسائيات**، در و تق: منى أحمد أبو زيد، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2015 ص 20.

[5]-فواز العاملي، المرجع السابق، ص545.

[6]-نفسه، ص293.

[7]-الخربوطلي محمد عبده، **الصالونات الأدبية ودورها في نهضة المجتمع**، الموقف الأدبي اتحاد الكتاب العرب، مج46، ع554، 2017، ص22.

4)الأميرة نازلي فاضل[1]: ابنة مصطفى فاضل نجل ابراهيم باشا ابن محمد علي وشقيق الخديوي اسماعيل، تميزت منذ نشأتها بالذكاء والدهاء والجمال الفائق، وقد اتصلت بعالم السياسة والدبلوماسية نتيجة لزواجها من سفير الدولة العثمانية في لندن وبعد وفاة زوجها عادت لعاصمة الخلافة حيث ذاق بها عبد الحميد الثاني ذرعا وذلك بسبب علاقتها بجامعة تركيا الفتاة فاضطرت للإقامة بمصر فترة حيث ذاق منها الخديوي عباس الثاني ذرعا أيضا، ثم رحلت إلى تونس وتزوجت من السيد خليل بوحاجب نجل قاضي المحكمة الشرعية بتونس ولم يطب لها المقام هناك فاستقرت بقصرها بالقاهرة إلى أن ماتت 1913م[2].

تربت الأميرة نازلي على النمط الأوروبي وتثقفت بالثقافة الغربية وكانت تتكلم الفرنسية كإحدى بنات السين ذوات الثقافة العالية والأدب الرفيع إلى جانب أنها كانت تحسن اللغات الإنجليزية والتركية والعربية تقابل الرجال على العادات الأوروبية وتحيي ليالي موسيقية في دارها وتكثر من شرب الخمر خاصة الشامبانيا يضاف إلى أنها كانت تتداخل في القضايا المنظورة أمام المحاكم مقابل سمسرة تأخذها باسمها أو باسم القضاة[3].

صالون الأميرة نازلي :

يعد من أبرز الصالونات في مصر وأشدها تأثيرا في الحركتين الأدبية والسياسية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ضم صفوة القوم في مصر، كما لعب هذا الصالون دورا في تغيير فكر واتجاهات جماعة الشيخ محمد عبده الذي قاد حركة التفاهم بين السلفية والتحديث كما ضم هذا الصالون بين جنباته قاسم أمين وسعد زغلول وابراهيم المويلحي وعلي يوسف[4]، وغيرهم من قادة الرأي والفكر والسياسة الذين لعبوا أدوارا هامة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، هذا إلى جانب أنه كان يضم كبار المسؤولين الإنجليز أمثال لورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر وهاري بويل السكرتير الشرقي وكبار رجالات الإحتلال في مصر أمثال المستشرق رونالد ستورز وغيره[5]، فقد كانت الصالونات النسائية من ضرورات الحداثة، لتقلب الصورة التقليدية عن حال المرأة العربية، فسطرت النساء بأقلامهن خطابات جريئة، طالبت فيها بحقوقهن، فلا تمر صحيفة أو مجلة إلا ويكون

---

[1]-أنظر الملحق رقم(5)، ص100.

[2]- عبد المنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي، **دراسات في تاريخ مصر الإجتماعي في العصر الحديث**، مطبعة الجبلاوي، مكتبة الصفا والمروة، د ت ن، ص25.

[3]- الدسوقي الجميعي، نفسه، ص27

[4]- الخربوطلي، المرجع السابق، ص27.

[5]- الخربوطي، نفسه،ص 26

للمرأة فيها عنوان عريض، ودور فعال، فجد مساهمات المرأة في الكتابة في الصحف، ومواضيع وسجالات فكرية واجتماعية، وقد تضافرت كل عوامل الحداثة لتكون مؤثرة تحاول إيقاظ المرأة من غفوتها[1].

وكخلاصة لما جاء في هذا المبحث الذي حاولنا أن نبين فيه المرأة والواقع الثقافي، يمكننا القول أن التعليم بصفة عامة في هذه الفترة المدروسة كان في تعثراته الأولى للنهوض بنفسه في محاولة للحاق بالتعليم الأوروبي، فوجد نفسه بين خلفياته الدينية المتوارثة منذ عقود طويلة وقد دب فيها الفساد بسبب سوء التسيير وقلة الإمكانيات وبين تعليم حديث آت من الغرب الكافر ينظر إليه بريبة وتخوف سواء من المعلمين التقليدين أو من الأهالي ، فقد تنبه رجال الحكم ومفكرو الدولة أن العلم الحديث هو من صنع أوروبا القوية التي تلقي بجنودهم وأسلحتهم صرعى معركة بعد أخرى، والمرأة بدورها قد أحيطت بهذه العواصف والتضاربات والحتميات التاريخية، فقبل التحديث لم تنل من العلم إلا القليل من المبادئ البسيطة وأغلبهن لم يتعلمن بسبب عقلية الأهالي والتخوف من المفاسد، فأهم تعليم بالنسبة لهن هو إعدادهن للحياة الزوجية معنويا ووظيفيا من طاعة للزوج والتزام بالأعراف والتقاليد وإنجاب و العناية بالنظافة وشؤون البيت، باستثناء بنات الصفوة من علية القوم اللواتي نشأن في بيوت تستجلب أهل العلم من مختلف التخصصات مما جعل مواهب نسائية لا تضيع ويضيء اسمها في الحاضر الثقافي لتلك الفترة،وهذا كان مع تضافر جهود المفكرين المستنيرين الذين نادوا بتعليم المرأة وأهمية ذلك في تحضر وتطور الأمة.

[1]. السمارة كندة، **حرية المرأة وخطاب النهضة العربية: قراءة في تاريخ التمدن العربي في القرن التاسع عشر**، دار المنظومة، العدد136، 2015، ص 10

الخاتمة

الخاتمة

لقد كانت المرأة في كل من استانبول والقاهرة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر موضوع دراستنا حاولنا أن نأخذ مقتطفات تاريخية من حياتها العامة وتفاعلاتها، كما حاولنا قدر المستطاع أن نقارن بين أوضاع المرأة في كل من استانبول والقاهرة في هذه الفترة الانتقالية التي من أهم سماتها تراجع قوة الدولة العثمانية، والتطلع نحو أسباب تطور العالم الغربي والقيام بعدة إصلاحات .

ومن الحيثيات التاريخية والمعطيات القليلة التي توفرت بين أيدينا وجدنا أن المرأة في كل من استانبول والقاهرة كانت تعيش داخل قسم الحريم لا تظهر كثيرا في الأماكن العامة وتلتزم باللباس الإسلامي، وأنها قد أنيطت بالاحترام والرعاية داخل الأسرة ومارست دورها التقليدي في الحفاظ والاهتمام بشؤون أسرتها، و وجدنا أن تقاليد احترام المرأة وتقديرها كانت سائرة في كل من القصر السلطاني وبيوت العامة.

ورأينا أنه حتى الجارية قد كانت تتم معاملتها وفق الشريعة الإسلامية وكثيرا ما كن يعتقن ويزوجن ويصبحن أمهات، حتى أن منهن من أصبحت السلطانة الوالدة أعلى مكانة في الدولة العثمانية، كما أن الشريعة قد حافظت على حقوق النساء وبرز ذلك في وثائق المحاكم الشرعية حيث كانت تنتقل النسوة إلى المحاكم لإيداع شكواهن ونيل حقوقهن.

وما يمكن التماسه أننا في فترة ما قبل الإصلاحات سواء في الأستانة أو القاهرة لم نلاحظ رفضا أنثويا لواقعهن أو نوعا من الانتفاضة النسوية ضد وضعيتهن وأدوارهن في المجتمع، بل ما يلاحظ هو تفانيهن في القيام بواجباتهن المحددة والعناية بأزواجهن وتربية أولادهن، والتذمر الذي نجده في كتب المستشرقين خاصة عن وضعية المرأة ما هو نابع إلا من نظرتهم الشخصية وقناعتهم المستخلصة من واقعهم الاجتماعي والثقافي الذي يختلف عن الواقع الإسلامي لدرجة التناقض وليس من المرأة بحد ذاتها ، ونحن بهذا الطرح لا نقصد أن ندافع أو نندد بوضع المرأة الذي كان سائدا، إذ لا يمكن أن نطلق الأحكام على واقع تاريخي للمرأة له ظروفه وأسبابه العميقة إنطلاقا من معطيات حضارية وفكرية خارج المجال سواء المكاني أو الزماني.

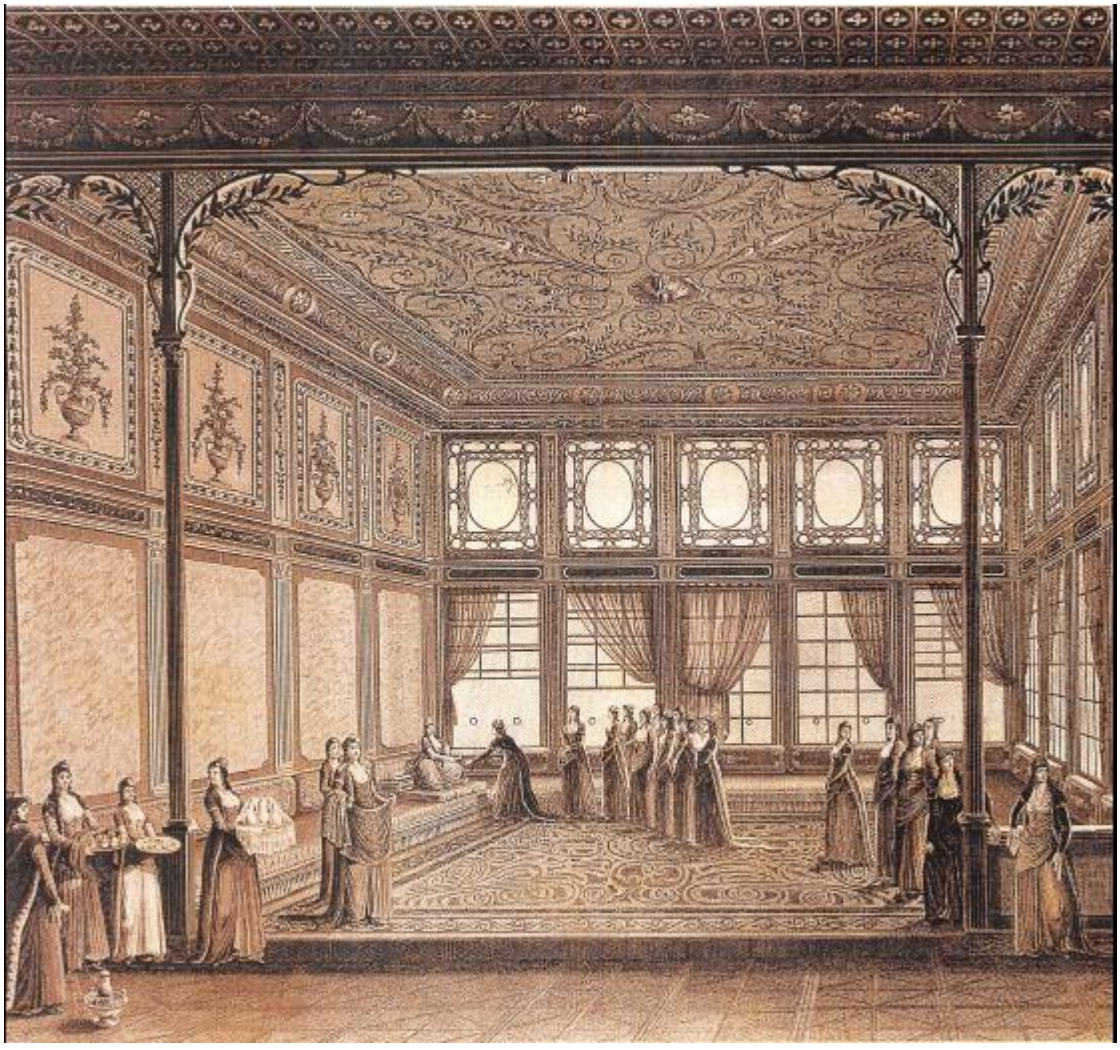
وما توصلنا إليه كذلك أن قلة ظهور المرأة في الأماكن العامة والتزامها بالزي الإسلامي لا يعني أن يدها لم تطل مجالا غير دائرة الحريم، بل كما تدلنا الحوادث التاريخية المعروفة عن تدخل المرأة السياسي باستانبول وإمساكها لمقاليد الحكم خلف حاكم شكلي فقط، وقد توصلنا إلى أن هذا التدخل قد تباين بين طموح بعضهن ورغبتهن في امتلاك السيطرة والنفوذ عن طريق إيصال أبنائهن لسدة الحكم دون الورثة الآخرين وذلك باختلاق المكائد والمؤامرات، ومنهن من لم يكن تدخلهن إلا ضرورة لمحاولة الإصلاح أمام غياب حاكم فعلي قوي وسرعان ما ابتعدن طالما أصبحت إدارة الحكم بأيدي آمنة، في حين لم نجد أن المرأة بالقاهرة قد أتيحت لها الفرصة للمشاركة في العمل السياسي.

كما قامت المرأة في كلا المدينتين بدور كبير في المجال الاقتصادي، فنجد أن النساء قد اشترين الأملاك ودخلن شريكات في التجارة وصلت بعض النساء في سلك موظفات الحرم حتى أصبحت مسؤولة عن خزينة السلطان واضطلعت الكثيرات منهن بدور فعال في إدارة الثروات واستثمارها، كما أسسن الكثير من الوقفيات وتنافسن في أعمال الخير، كما عملن على مساعدة الفقراء وإقامة المدارس والمستشفيات والمجمعات الخيرية والأوقاف، مما كان له الأثر الكبير على اقتصاد الدولة وفي تدعيم وإرساء البنية التحتية، وقد تفاوتت هذه الجهود والأدوار من سيدة لأخرى، وفي استانبول تفاوتت الإسهامات كل بحسب مكانتها وقربها من السلطان وكبار الدولة غير أننا إذا نظرنا من زاوية أخرى قد نتساءل لماذا كانت لهن كل هذه الإيرادات الواسعة في فترة كانت الدولة العثمانية تتخبط في انهيارات اقتصادية شديدة مع تذمر الأهالي من الضرائب الكثيرة .

أما عن الواقع الثقافي فأهم ما نستخلصه أن التعليم لم يكن نادرا بالنسبة للمرأة فقط بل في الفترة المدروسة كان التعليم في كل أطراف الدولة العثمانية مقتصرا على التعليم الديني التقليدي المتوارث منذ عقود وأغلب السكان لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية، وكان التأهيل الذي يروى على أنه مناسب للمرأة هو إعدادها للحياة الزوجية، وقد بدأت العناية بتحديث التعليم مع الإصلاحات والرغبة في اللحاق بالركب الحضاري في كل من استانبول والقاهرة فبرزت قضية وضرورة تعليم المرأة، كما دعا المفكرون المستنيرون لذلك، خاصة الذين لمسوا الحضارة الغربية عن قرب ورأوا ما وصلت إليه النساء هناك ومدى كفاءتهن في التعليم والقدرة على المساهمة في تحريك ديناميكية الحضارة نحو مزيد من الرقي والتحضر، فأكدوا على أن تعليم المرأة و تثقيفها وفتح المجال لها للمساهمة في الحياة العامة سيكون لصالح الأمة، وقد وجدنا أسماء لامعة لنساء مثقفات تشربن من مختلف العلوم إلا أنهن كن نتيجة صفوة مثقفة وذات حظوة في المجتمع، والسواد الأعظم من نساء الدولة العثمانية لم يمتلكن هذا الحظ.

الملاحق

الملحق رقم 01: قسم الحريم.



انظر: سنجر، المرجع السابق، ص 77.

الملحق رقم 02: اللباس والظهور في الأماكن العامة.

إسطنبول:



انظر: سنجر، المرجع السابق، ص، 35

مصر .


موكب العروس


راكبة الحمار العالي

انظر: لين بول، المصدر السابق، ص-ص، 64-128.

الملحق رقم 03: عمل المرأة بالطرز.

الأستانة.



Marquis de Ferriol، امرأة تطرز

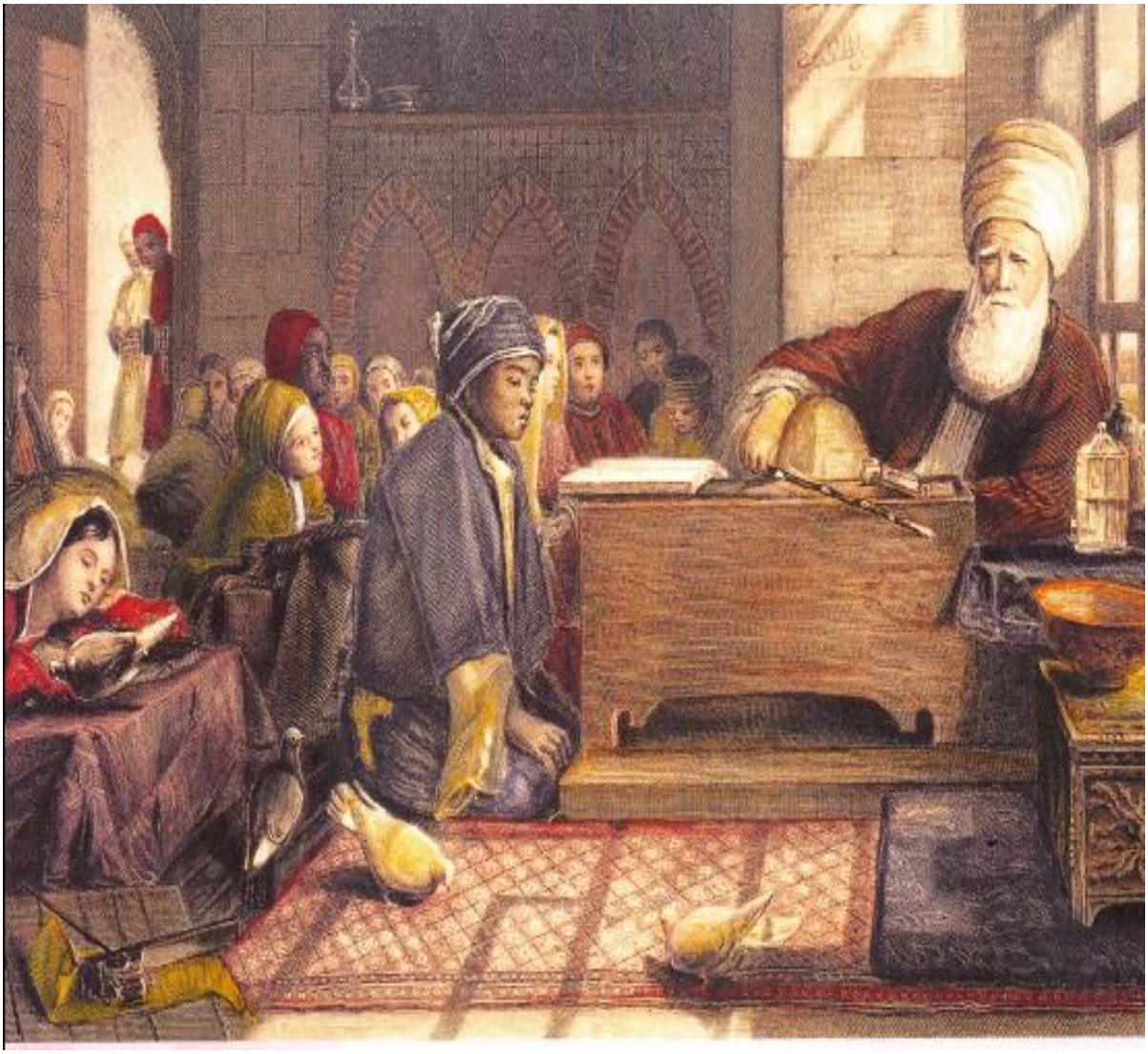
انظر: سنجر، المرجع السابق، ص، 20.

مصر.



انظر: ليمبول، المصدر السابق، 137.

الملحق رقم 04: المرأة والتعليم.



انظر: سنجر، المرجع السابق، ص 57.

الملحق رقم 05: نساء مثقفات.



ليلى ساز.



الأميرز نازلي فاضل .

By: Kathryn Woodard,p, 1.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن كريم.

الحديث النبوي الشريف.

المصادر:

1) أتفيانو بون، **سراي السلطان**، تر: زيد عيد الرواضية، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2014.

2) أحمد أجاييف، **حقوق المرأة في الإسلام** ، تر: سليم قبعين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

3) أحمد صائب بك، **وقعة السلطان عبد العزيز**، تر: توفيق جانا، مطبعة هندية بشارع المهدي بالأزبكية، مصر، د ت ط، ص 150.

4) الأميرة عائشة عثمان أوغلو، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني** ، تر: صالح سعداوي ، دار البشير، الأردن، 1991.

5) رفاعة الطهطاوي ، **المرشد الأمين للبنات والبنين** ، تق: منى أحمد أبو زيد ، د ط ، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني ، القاهرة لبنان، 2012.

6) رفاعة رافع الطهطاوي **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر، 2012.

7) زينب فواز العاملي، **الدر المنثور في طبقات ربات الخدور**، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر 1313هـ.

8) صوفيا لين بول، **حريم محمد علي باشا، رسائل من القاهرة (1842–1846)**، تر: عزة كرارة، ط1، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1999.

9) عبد الرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج3، ج4 مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998.

10) عبد الرحمان الكواكبي، **أم القرى**، مطبعة التقدم، مصر، 1391هـ، ص 157.

11) علماء الحملة الفرنسية، **وصف مصر**، تر: منى زهير الشايب، ج1، ط3، صندوق التنمية الثقافية،مصر، 1996.

12) قاسم أمين، **المرأة الجديدة**، د ط، المكتبة الشرقية، 1990.

13) قاسم أمين، **تحرير المرأة**، دط، دار المعارف، مصر، 1980.

14) ماري ميلز باتريك، **صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي**، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، لبنان،1986.

15) محمد جلبي **جنة النساء والكافرين** ، تر وتق :خالد زيادة ، ط1 ، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

16) ملك حنفي ناصف، **النسائيات**، در و تق: منى أحمد أبو زيد، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2015.

17) مي زيادة ، **عائشة تيمور شاعرة الطليعة** ، مؤسسة هنداوي للعلم والثقافة القاهرة، 2012.

المراجع:

1) أحمد آق كوندز، سعيد أوزتوك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، دط، وقف البحوث العثمانية، تركيا، 2008.

2) أحمد الصفصافي المرسي،**استانبول عبق التاريخ وروعة الحضارة**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة ،1999.

3) خالد زيادة، **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2013، مصر

4) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516–1922)**، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، د ت ن.

5) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دط، دار الكتاب العربي، لبنان، د ت ن.

6) أحمد زكريا الشلق، **الحداثة والإمبريالية** ، دط، دار الشروق ، القاهرة ، 2005.

7) أحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ التعليم في عصر محمد علي**، دط، مكتبة النهضة العربية، مصر، 1983.

8) إدهم إلدم وآخرون، **المدينة العثمانية بين الشرق والغرب – حلب – أزمير– اسطنبول**، تر:رلى ذبيان، ط1، مطبعة العبيكان، السعودية، 2014.

9) إدورد وليم لاين، **عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم (مصر مابين 1833–1835)**، تر:سهير دسوم، ط2، مكتبة مدبولي، مصر، 1999.

10) إسماعيل إبراهيم، **الصحافة النسائية في الوطن العربي** ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر، 1996.

11) إسماعيل إبراهيم، **الصحافة النسائية في الوطن العربي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.

12) اسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 1996.

13) أصلي سنجر، **المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب**، تر:سمير عباس السيد زهران ، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر ،2014.

14) أكمل الدين إحسان أوغلو،**الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي**، تر:صالح سعداوي، تق: رجب الطيب أردوغان، ج1، ط1 دار الشروق، مصر،2011.

15) أماني بنت جعفر بن صالح الغازي،**الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل**، رسالة لنيل درجة الدكتواره، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2010.

16) أميرة الأزهري سنبل، **النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي**، تر: رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر،1999.

17) أميرة سنبل وآخرون، **النساء العربيات في العشرينات حضورا وهوية**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية وتجمع الباحثات البنانيات، لبنان، 2010.

18) أندرو ويكتروفت، **العثمانيون تفكيك الصور**، ط1، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية،الإمارات العربية المتحدة، 2014.

19) أنظر: إلبير أورتايلي،**العثمانيون في ثلاث قارات**، تر:عبد القادر عبد اللي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

20) أورهان صادق جانبولات، **قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي**، أطروحة دكتوراه، تخصص: فقه وأصول، جامعة الأردن، 2009.

21) برنارد لويس، **أين الخطأ ؟ التأثير الغربي واستجابة المسلمين**، تر:محمد عناني، تق: رؤوف عباس ، ط1، اصدارات سطور ، القاهرة، 2003.

22) برنارد لويس،**اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية** تر: سيد رضوان علي، ط2 ،الدار السعودية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 1982.

23) ثريا فاروقي وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، تر: قاسم عبده قاسم، ج2، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان،2007.

24) جوديت تاكر، **نساء مصر في القرن التاسع عشر**، تر:هالة كمال، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2008.

25) جين هاثواي، **سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية**، تر:عبد الرحمان عبد الله الشيخ، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003.

26) حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2004.

27) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤتمرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، د ط، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1981.

28) خالد زيادة، **لم يعد لأوروبا ماتقدمه للعرب**، د ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 2015.

29) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: م.الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002.

30) دلال ملحس، **التغير الاجتماعي والثقافي**، قسم الإدارة التربوية والأصول، ط2،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

31) دونالد كواترت ،**الدولة العثمانية 1700–1922م**، تر: أيمن الأرمانزي، ط1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2004.

32) رقية طه جابر العلواني، **دور المرأة المسلمة في التنمية دراسة عبر المسار التاريخي**، دط، د دن، د ب ن، 2006.

33) روبير منتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر:بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 1993.

34) سامية جلال، **مصر في كتابات الرحالة الأتراك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، ط1، المجلس الأعلى للثقافة ،مصر، 2014.

35) سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

36) صبحي الصالح، **النظم الإسلامية**، دط، دار العلم للملايين ، بيروت، 1965.

37) عباس محمود العقاد، **عبقري الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده**، دط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

38) عبد االرزاق عيسى، **المرأة المصرية قبل الحداثة مختارات من وثائق العصر العثماني**، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، مصر، 2012.

39) عبد الرحمان محمد بدوي، **الإمام محمد عبده والقضايا الإسلامية**، دط، مطابع الهيئة المصرية العامة، مصر، 2005.

40) عبد الرحيم بن حادة ، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة** ، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2008.

41) عبد العزيز الشناوي **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها** ،ج1، د ط، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1980.

42) عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1914**، دار المعارف، مصر، 1969.

43) عبد الله ناصح علوان، **نظام الرق في الإسلام**، ط د، دار السلام، جدة، 2003.

44) عبد المنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي، **دراسات في تاريخ مصر الإجتماعي في العصر الحديث**، مطبعة الجبلاوي، مكتبة الصفا والمروة، د ت

45) كمال حامد مغيث، **مصر في العصر العثماني 1517–1798 المجتمع والتعليم**، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، مصر، 1997.

46) لويس عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل**، ط4، مكتبة مدبولي، مصر، 1978.

47) لويس عوض،**تاريخ الفكر المصري الحديث، من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل**، ط4 ،مكتبة مدبولي، مصر،1978.

48) ماجد بن صالح المضيان، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة: 1530–1924**، رسالة ماجستار، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، السعودية، 1995.

49) ماجدة مخلوف **الحريم في القصر السلطاني** ، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة ، 1998.

50) مارجريت مريوذر و جوديت تاكر، **النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث فصول في التاريخ الاجتماعي**، تر:أحمد علي بدوي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003.

51) محمد أحمد الثقفي، **زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة**،رسالة الماجستار في التاريخ الحديث ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 2011.

52) محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني**، مكتبة صادر، بيروت، 1954.

53) محمد عمارة، **المنهج الإصلاحي للإمام محمد عبده**، دط، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2005.

54) مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، ط1، دار غريب، مصر، 2000.

55) ميري شيفر موسنسون، **العلم عند العثمانيين الإبداع الثقافي والتبادل المعرفي**، تر: محمد شعبان صوان، دط، أبن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر و لبنان، 2019.

56) ميكل وينتر، **المجتمع المصري تحت الحكم العثماني**، تر:إبراهيم محمد إبراهيم، د ط، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، مصر، 2001.

57) ناصر عبد الله عثمان، **الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر**، د ط، دار الكتب، القاهرة، 2002.

58) الهام محمد علي ذهني، **مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر**، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992.

59) هاملتون غب وهارولد باون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر :أحمد إبيش، ج1، ط1، دار الكتب هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة، الإمارات العربية المتحدة،2012.

60) هدى الصدة عبد الله سد، **عائشة تيمور تحديات الثابت والمتغير في القرن التاسع عشر**، دط، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، 2004.

61) هدى درويش، **حقيقة يهود الدونمة في تركيا وثائق جديدة**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003.

62) هشام شربي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط1993، مركز دراسات الوحدة العربية، ، لبنان، 1993.

63) يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، مر وتح: محمود الأنصاري، ج2، منشورات مؤسسات فيصل للتمويل، تركيا، 1990.

المقالات:

1) أضهير زيدان مصطفى زيدان عاشور، **التعليم في عهد الخديوي إسماعيل ياشا**، مجلة البحث العلمي في الآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع18، ج3، 2017.

2) ايمان عبد الرحمان هيجانة، **التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذجا)** ، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 41، ملحق 2، 2014.

3) الجواهري عماد أحمد، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة من تاريخ الدولة العثمانية** ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مج7، ع2، 1979.

4) الجواهري عماد أحمد، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة من تاريخ الدولة العثمانية** ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ع2، مج7، 1979.

5) حامد عبد الحميد محمد حسانين، **النشاط الاقتصادي للمرأة في القاهرة العثمانية دراسة وثائقية في ضوء سجلات المحاكم الشرعية 1517–1798م**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ع44، 2018.

6) حمد عصفور سلمان، **العثمانيون الجدد و أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كما في بلورتها** مجلة ديالى، ع 49، 2011.

7) الخربوطلي محمد عبده، **الصالونات الأدبية ودورها في نهضة المجتمع**، الموقف الأدبي اتحاد الكتاب العرب، مج46، ع554، 2017.

8) سلوى ابراهيم محمد العطار، **الأميرة فاطمة الزهراء سفيرة محمد علي وعباس الأول بالأستانة، دراسة وثائقية**، كلية البنات، جامعة عين شمس، مج34، 2006.

9) السمارة كندة، **حرية المرأة وخطاب النهضة العربية: قراءة في تاريخ التمدن العربي في القرن التاسع عشر**، دار المنظومة، العدد136، 2015.

10)صداح، أميرة بنت علي، **الأوقاف العثمانية بمكة ودور المرأة فيها: وقفية كولنوش والدة سلطان نموذج**، مجلة رسالة المشرق ، مج3، ع4 ،مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة، 2005.

11)صداح، أميرة بنت علي، **الأوقاف العثمانية بمكة ودور المرأة فيها: وقفية كولنوش والدة سلطان نموذج**، مجلة رسالة المشرق، ع4، مج3، مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة، 2005.

12)عبد الرحمان ضامر، **ماكنة المرأة في الفكر العربي الحديث**، مركز اليصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، ع1، 2009.

13)عفاف البشير عيسى، **الإصلاحات العثمانية وأثرها في تعليم الفتيات في العصر العثماني الثاني 1835–1911،دراسية تاريخية وثائقية**، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الزاوية ليبيا، د ت ن.

14)فايز محمد حسين محمد، **الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل** ، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، مصر، د ت ن.

15)فهمي ماهر حسن، **تحرير المرأة لقاسم أمين** ، تراث الإنسانية الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ع10، 1965.

16)نادية ياسين عبد،**المرأة والحداثة في الفكر العثماني أواخر القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى**، مجلة الآداب، جامعة بغداد كلية الآداب، ع 105، 2013.

17)وليد صبحي العريض، **اصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن 19،قراءة في قوانيين التظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني 1824–1876**، مجلة التربية، جامعة الأزهر كلية التربية، ع 146، ج2، 2011.

)

المراجع بالأجنبية:

1) bahar çolak, **Portraits of women in the late nineteenth centry ottoman empire for the pen of ahmed midhat effendi**, master thesis, bilkent university, 2002.

2) Seçil akgum, **women's emancipation in turkey**, the Turkish studies association bullinm, Istanbul, vol,10,no1, march.1986,

3) kathryn woodard, **music ottoman imperial harem and the life of comporser** .leyla saz (1850-1930) p2

الفهرس

العنوان.	الصفحة.

المقدمة.....	**06-01.**
المبحث الأول: الواقع الاجتماعي للمرأة خلال العهد العثماني.	
المطلب الأول: المرأة ونظام الأسرة في المجتمع العثماني.....	**10.**
1- نظام البيت في كل من استانبول والقاهرة.....	**10.**
2- مكانة المرأة في الأسرة العثمانية.....	**13.**
المطلب الثاني : الزواج و وضعية المرأة في كل من استانبول والقاهرة.....	**15.**
1- المرأة الحرة.....	**16.**
2- الأمة.....	**19.**
المطلب الثالث: اللباس الإسلامي والظهور في الأماكن العامة.....	**23.**
1- الحجاب في كل من القاهرة واستانبول.....	**23.**
2- الظهور في الأماكن العامة.....	**26.**
المبحث الثاني : المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة.	
المطلب الأول: المرأة والعمل السياسي.....	**31.**
1- نماذج من نساء القصر.....	**32.**
المطلب الثاني: الذمة المالية للمرأة في كل من اسطنبول ومصر.....	**35.**
1- الإسهامات الوقفية.....	**35.**

2- حرية المرأة في التصرف في ممتلكاتها.....	**37.**
المطلب الثالث: عمل المرأة.	**41.**
1- الوظائف في القصر السلطاني.....	**41.**
2- عمل نساء العامة في كل من استانبول والقاهرة.....	**42.**
3- أثر الإصلاحات في اقتصاديات المرأة في كل من الأستانة ومصر.....	**47.**
المبحث الثالث : المرأة والواقع الثقافي.	
المطلب الأول: تعليم المرأة.....	**52.**
1- التعليم في القصر السلطاني.....	**52.**
2- التعليم عند العامة في كل من استانبول والقاهرة.....	**53.**
3- أثر الإصلاحات في تعليم المرأة.....	**55.**
المطلب الثاني: المرأة العثمانية في آراء بعض المفكرين.....	**60.**
1- المفكرون الأتراك والدعوة إلى العلم والعمل.....	**61.**
2- المفكرون المصريون والدعوة إلى الأصالة الدينية.....	**63.**
المطلب الثالث: ظهور نساء مثقفات.....	**66.**
1- إستانبول.....	**66.**
2- مصر.....	**68.**
الخاتمة.....	**74-72.**
الملاحق.....	**80-75.**

قائمة المصادر والمراجع.....	90-81.
الفهرس.....	94-91.